جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل-كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

أثرُ القَصدِ في توجيهِ القاعدة النحوية عند الرضي الاسترابادي (ت:688هـ) في شرحه على الكافية

أطروحة تقدَّمت بها الطالبة

ندى لطيف عبيد العكيليّ

إلى كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة، وهي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

صباح عطيوي عبّود الزبيديّ

1444هـ

2023م

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ(أثر القصد في توجيه القاعدة النحوية عند الرضي الاسترابادي (ت:688هـ) في شرحه على الكافية)، التي تقدّمت بها الطالبة (ندى لطيف عبيد العكيلي) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الانسانية في جامعة بابل، وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها/ اللغة.

المشرف:

الأستاذ الدكتور

صباح عطيوي عبود

التاريخ: / /

وبناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية

الاستاذ المساعد الدكتور

حمزة أفندي القريشي

التاريخ: / /

إقرار لجنة المناقشة

نشهدُ نحن أعضاء لجن المناقشة أنّنا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ(أثر القصد في توجيه القاعدة النحوية عند الرضي الاسترابادي (ت:688هـ) في شرحه على الكافية)، وناقشنا الطالبة (ندى لطيف عبيد العكيلي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونقرّر أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها/ اللغة، وبتقدير (جيد جدًا).

الإمضاء	الإمضاء	الإمضاء
أ. د .سعدون أحمد علي	أ. د . حيدر فخري ميران	أ. د. أسيل عبد الحسين حميدي

رئيسٌ عضوٌ عضوٌ

أ. د. فالح حسن كاطع أ.م.د. حسين علي هادي عبّود أ.د. صباح عطيوي

عضوٌ عضوٌ عضوٌ ومشرفٌ

صادقَ مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل على إقرار لجنة المناقشة

أ. د. علي عبد الفتاح الحاج فرهود

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة النحل↵]

الإهداء

إلى مَنْ تطلّعا بلهفةٍ وشوق لهدفي .... والديَّ حباً وكرامةً

إلى مُتكئي وسندي بمشواري الطويل زوجي الغالي.

إليكم إخوتي وأخواتي حبًّا واعتزازًا.

إليها كمجاهدةٍ تحيا كلّ يومٍ بين مئات الوخزات، في غيبوبة سُكّر لتستعيد الحياة ابنتي الكُبرى (فدك).

إليهنَّ فلذات قلبي، وأملي وطموحي، صغيراتي الجميلات(فضة، وريحانة).

إلى مَنْ كانت قوتي عند ضعفي، وانتصاري عند هزيمتي الدكتورة زينة غني حبًا واعتزازًا.

الباحثة

شكرٌ وامتنان

الحمدُ له الذي تتمّ بفضله المعجزات، وتحصل بمننه الكرامات، أحمده حمدًا يليق بعرشه، حمداً عظيماً فهو يستحقُ الحمد والشكر على وافر نعمه التي منَّ بها عليَّ لأصلَ الى ما أنا عليه اليوم.

انطلاقاً من قوله تعالى :﴿ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾ [سورة لقمان: من الآية 12] أتقدّم بالشكر والثناء الى مُشرفي الأستاذ الدكتور (صباح عطيوي عبود) الذي كان أبًا قبل أنْ يكونَ مُشرفاً، إذ أكرمني بفضل الإشراف على هذه الأطروحة، فوجدته حريصاً على متابعتي وتوفير كلّ ما احتاجه من المصادر والمراجع، فله مني جزيل الشكر والامتنان .

ولا يفوتني أنْ أشكر الاستاذ الدكتورة (زينة غني عبد الحسين)، التي تابعتني متابعة الأخت في السؤال عني، فلم تبخل عليَّ بشيء، جزاها الله خير الجزاء وأحسنه.

والشكر موصول إلى عمادة كلية التربية للعلوم الانسانية متمثلة بالأستاذ الدكتور (علي عبد الفتّاح الحاج فرهود)، والى أساتذتي في قسم اللغة العربية، أخصُّ منهم رئيس قسم اللغة العربية الاستاذ المساعد الدكتور (حمزة أفندي القريشي)، والاستاذ الدكتور (محمد عبد الحسن)، إذ كان لسؤالهم عن الاطروحة ومتابعتهم أثرٌ في ظهورها وتمامها.

وعرفاناً بالجميل يطيبُ لي أنْ أشكرَ أسرتي؛ لتحملهم عناء الكتابةِ، إذ كانت بمثابة حملٍ أثقل كاهلهم. وأقدم شكري إلى كلّ مَنْ مدَّ لي يد العون وفاتني ذكره.

الباحثة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ– د

التمهيد: القصد والخطاب	15-2
أولًا: مفهوم القصد والخطاب	6-2
ثانيًا: عناصر الخطاب	8-6
ثالثًا: ظروف المتكلّم والمخاطب(مراعاة الكلام لمقتضى الحال)	12-8
رابعًا: القصد وأثره عند النحويين	15-12
الفصل الأول: أثر القصد في تحديد الدلالة (المعنى المقصود)	56-17
مدخل	56-17
1. القصد في الكلام والجملة	24-17
2. أثر القصد في حدّ المعرب	27-24
3. أثر القصد في ضمير الشأن	30-27
4. أثر القصد في حدّ المعرفة	33-30
5. أثر القصد في المعرّف بـ(لام) العهد الذهني نكرة أم معرفة إذا كان منعوتًا	41-33
6. القصد من أغراض التوكيد	45-41
7. أثر القصد في المنصوب على الإختصاص	49-45
8. أثر القصد في (أم) المنقطعة بمعنى (بل) وحدها	53-49
9. أثر القصد في أصل التمييز	56-53
الفصل الثاني: أثر القصد في تحديد الرتبة النحوية	91-58
مدخل	60-58
1. القصد من تقديم الخبر النكرة على المبتدأ المعرفة	63-60
2. القصد من جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقرينة معنوية دالة عليهما	69-63
3. القصد من تقديم الخبر شبه الجملة	72-69
4. القصد من وقوع جملة الحال خبرية	77-72
5. القصد من تكرار لفظ المنادى مضافًا	80-77

6. القصد من فصل ها التنبيه عن اسم الإشارة	83-80
7. القصد من اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه	89-83
8. القصد في رفع الفعل أو نصبه بعد (حتى)	91-89
الفصل الثالث: أثر القصد في التقدير النحوي (الحذف)	128-93
مدخل	94-93
1. أثر القصد في حذف كان واسمها بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين	99-94
2. أثر القصد في ناصب المفعول به	102-99
3. أثر القصد في حذف العامل في المفعول المطلق	106-102
4. أثر القصد في حذف الصفة	110-106
5. أثر القصد في حذف حرف النداء	115-110
6. أثر القصد في حذف أحرف العطف	118-115
7. أثر القصد في الأصل في (إذن)	122-118
8. أثر القصد في الوصف وشرط تأثيره في منع الصّرف	128-122
خاتمة البحث ونتائجه	134-130
المصادر والمراجع	155-136
ملخص باللغة الانكليزية	A-b

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ للهِ ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين ومَنْ والاهم وتبعهم الى يوم الدين.

أما بعد:

فللقصدِ أثرٌ مهمٌ في توضيح مراد المتكلّم وغاياته، وهو الدافع الأساس الذي ينطلقُ منه مُنشئ النصّ لإيصال رسالة مقصودة الى السامع، فالمتكلّم لا يتكلّم الا لقصدٍ ونية يريد تحققها مستعملاً الوسائل اللغوية الملائمة.

ويعد الرضي الاسترابادي (ت:688هـ) من النحويين المبرّزين الذين اهتموا بالدراسات النحوية واللغوية، وقد أولى القصدَ (النية) اهتماماً خاصاً، إذ جعلها أساساً لتوجيه القاعدة النحوية فهي التي توجّه القاعدة النحوية وتجعلها بهذا التركيب دون غيره من التراكيب، فكان كتابه (شرح الرضي على الكافية) من المصنفات الحسان التي بدا أثرُ القصدِ واضحاً فيه في توضيح قصد المتكلّم وأثره في توجيه القاعدة النحوية. فالقصد هو (النيّة) التي منها يستطيع المتكلّم ايصال رسالته ومقصودها الى السامع؛ ليُحقّق الهدفَ المرجو من كلامه.

وقد تضمّنت هذه الدراسة آراء الرضي التي تدور حول مفهوم القصد لإيضاح المعنى المراد من القاعدة النحوية، إذ لإرادة المتكلّم أثر في التوجيه الإعرابي، وهو أثر مهم يُظهر مراد المتكلّم وقصده. وقد أكّد النحويون على أنَّ ظروف المقال غير اللغوية لها أثر مهم في الخطاب؛ لأنَّ جزءاً كبيراً من المعاني والمفردات تعتمدُ على الخبرة المشتركة بين المتكلّم والسامع، فمشاهدة الوجوه ومقابلتها خير دليل على اكتشاف ما تُضمره النفوس ومعرفة المراد والمقصود ولذلك قيل: رُبَّ اشارة أبلغ من عبارة، فالإشارات والايماءات والحركات خير دليل على فهم مراد المتكلّم؛ لأنّها

وسائل مساعدة لإيصال الخطاب بأقصر ما يمكن من جهد يؤدي الى فهم واضح غير ملبس.

وانطلاقًا من هذا الدور المهم للقصد وأثره في توجيه القاعدة النحوية انبثقت هذه الدراسة في فكرِ الأستاذ المُشرف ليكون العنوان:(أثر القصد في توجيه القاعدة النحوية عند الرضي الاسترابادي (ت:688هـ) في شرحه على الكافية) معتمدين على المنهج الوصفي الذي يهدف الى وصفِ الظاهرة وشرحها للحصول على النتائج، أو تحديد الأسباب التي أدّت لحدوثها.

ومما ينبغي الإشارة إليه أنَّ هناك بعض الدراسات التي سبقت دراستنا هذه، والتي تدور حول مفهوم القصد، أو النيّة، وهي: (القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه) لـ(هيثم محمد مصطفى)، و(أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء) لـ(جزاء المصاروة)، و(المتكلّم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه) لـ(بان صالح الخفاجي).

وقد اقتضتِ الأُطروحة أنْ تُقسّم على ثلاثة فصول، مسبوقة بتمهيد وتليها خاتمة بأهم نتائج الدراسة ثمّ قائمة بالمصادر والمراجع.

وقد احتوى التمهيد الذي كان بعنوان (القصد والخطاب) على بيان مفهوم القصد والخطاب، ثمَّ عناصر الخطاب وظروف المتكلّم والمخاطب، أما الفصل الأول فجاء بعنوان :(أثر القصد في تحديد الدلالة)، وضحتُ فيه أثرَ القصد في تحديد المعنى المقصود وتوجيهه الوجهة التي يستحقها تبعاً لقصد المتكلّم وغايته.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان:(أثرُ القصد في تحديد الرتبة النحوية)، وضّحتُ فيه أثرَ القصدِ في التقديم والتأخير وأثره في تغيير التركيب النحوي وتحويله من حالة

إلى أُخرى تبعاً لقصد المتكلّم، فالمتكلّم له قصد بهذا التغيير الذي أحدثه في الرتبة النحوية.

أما الفصل الثالث فقد تضمّن (أثرُ القصد في التقدير النحوي)، وضّحتُ فيه أثرَ القصد في (الحذف)، وكان للقصدِ أثرٌ في الحذف والذكر، فالذكر يؤدي معنى غير المعنى الذي يؤديه الحذف، وهذا كلّه منوطٌ بقصد المتكلّم.

وانتهت الأطروحة بخاتمة تضمّنت أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة.

وقد اعتمدتِ الدراسة على مصادر ومراجع عدة، أهمها: شرح الرضي على الكافية، وكتاب سيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول في النحو لابن السرّاج، واللمع في العربية لابن جني، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح ابن عقيل وغيرها من المصادر، فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية، والبحوث المنشورة التي كانت على صلةٍ بموضوع بحثنا، كما اعتمدتِ الاطروحة على كتب الدراسات اللسانية فيما له صلة بموضوعنا المدروس.

وقد واجهتُ في الدراسة صعوبات، أهمها: سعة الدرس النحوي في كتاب شرح الرضي على الكافية وشموله، إذ تميّز الرضي بعلميةٍ قلَّ نظيرها تجعل القارئ يتمعّن في نصّه أكثر من مرة ليفهم المقصود. ولكنَّ هذه الصعوبات انحسرت واختفت بفضل الله ومشرفي الأستاذ الدكتور (صباح عطيوي عبود) الذي كان يُشجّعني باستمرار لأحقّق هدفي، وكان له الفضلُ الكبير في اختيار عنوان الأطروحة، فله مني جزيل الشكر والتقدير حفظه الله تعالى للعلم والعلماء وجزاه خير جزاء المحسنين.

وأخيرًا أرجو أنْ أكونَ قد وُفقتُ في دراستي هذه، فإنْ احتوت محاسن فهذا قصدي وغايتي، وإلا فخير ما يُقال هو قول العماد الاصفهاني:((رأيتُ أنّه لا يكتب إنسان

كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر))[1].

والحمدُ لله ربّ العالمين أولاً وآخراً على نعمه وعطاياه، إذ جعلني بفضله ورحمته من طلّاب العربية وقاصديها والمنتفعين بعلومها.

الباحثة

[1] محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهاني، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ:12/1.

التمهيد

القصد والخطاب

أولًا: مفهوم القصد والخطاب

ثانيًا: عناصر الخطاب

ثالثًا: ظروف المتكلّم والمخاطب (مراعاة الكلام لمقتضى الحال)

رابعًا: القصد وأثره عند النحويين

أولًا: مفهوم القصد والخطاب

إذا كان القصد في اللغة يعني « إتيان الشيء، تقول قَصَدْتُهُ، وقَصَدْتُ له، وقَصَدْتُ إليه بمعنًى. وقَصَدْتُ قَصْدَهُ: نحوْت نحوه»[1]، فهو في اللسانيات الحديثة « ظاهرة بيولوجية طبيعية مثل كل الظواهر الطبيعية الأخرى تخضع للتحليل والملاحظة والسببية الى آخر ما يميز كل الظواهر الطبيعية الأخرى »[2].

لقد كان القصد من المواضع التي تنبّه إليها علماء العربية ولاحظوا ارتباطه بالمعنى، فسيبويه (ت:180هـ) وضّح أهمية القصد أو المراد في فهم المعنى في مواضع كثيرة عن طريق طرحه لمجموعة من الجمل التي يتردد السامع في فهمِها ما لم تكن مصحوبةً بقصد المتكلّم وارادته[3]، أما ابن خلدون (ت:808هـ) فقد جعل منشأ اللغة من القصد، بل لا تكون لغة متجردة عن قصد مفيد بقوله:« اعلم أنَّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلابد أنْ تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان»[4]، فالمتكلم يأخذ وسائل لغوية تُعينه على إدراك المعنى المقصود. وقد نبّه ابن قيم الجوزية (ت:751هـ) على ضرورة مراعاة قصد المتكلم محذّراً من اهماله فقال: « فإياك أنْ تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه فتجني عليه وعلى الشريعة وتنسب إليها ما هي بريئة منه

وتلزم الحالف والمُقِر والناذر والعاقد ما لم يُلْزِمْهُ اللَّه ورسولهُ به»[5].

---

(1) تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(قصد): 524/2، ويُنظر: مقاييس اللغة، ابن فارس(قصد):95/5، والمحكم والمحيط الأعظم(قصد):185/6، ولسان العرب(قصد):353/3.

(2) القصدية بحث في فلسفة العقل، جون سيرل:9.

(3) يُنظر: كتاب سيبويه، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م :356/1، 229/1-230، 138/1.

(4) مقدمة ابن خلدون:295/2.

(5) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية:53/3.

وقد ذكر السكاكي (ت:626هـ) ضرورة مراعاة الإفادة حال الإخبار وهذا منوط بقصد المتكلم إذ قال: « إنَّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللاغية فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب »[1]، فهو يربط بين الإفادة والقصد عند اطلاق الخطاب الكلامي. وقد ميّز كلٌّ من سبيربر وويلسون بين قصدين هما:

1.القصد الإخباري: هو جعل مجموعة من الافتراضات ظاهرة أو أكثر ظهوراً.

2.القصد التواصلي: هو جعل القصد الإخباري ظاهراً بصورة متبادلة، فندفع المقابل إلى تأويله مع شدّ انتباهه فينشأ مبدأ الملاءمة أو استجابة المقابل للقصد الذي ذكره المتكلّم[2].

أما الخطاب فهو كلمة قديمة ارتبطت بالثقافة العربية بمعنى النطق، ثمَّ بدأت هذه الكلمة ترتسم في مناخها الدلالي بعد ظهور كتاب فرديناند دي سوسير (محاضرات في اللسانيات العامة)؛ لما فيه من مبادئ أساسية ساهمت في وضوح هذه الكلمة[3].

وللخطاب تعريفات عدّة منها ما عرّفه الدكتور سعيد يقطين بأنَّه « اللغة في طور العمل أو اللسان الذي تنجزه ذات معينة كما أنَّه يتكوّن من متتالية تشكل مرسلة

---

[1] مفتاح العلوم، محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2،1407 هـ – 1987 م:170.

[2] يُنظر: تداولية الخطاب من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب، آن روبول وجاك موشلار:211.

[3] تحليل الخطاب الميني روائي في الجزائر رواية (أوشام بربرية)لجميلة زنير أنموذجًا، لامية بوداود، رسالة ماجستير:13.

لها بداية ونهاية »[1]. وهو هنا مرادفٌ للكلام. والخطاب برأي (بنفنيست) هو كل « تلفّظ يفترض متحدثًا ومستمعًا تكون للطرف الأول نية التأثير في الطرف الثاني بشكل من الأشكال »[2]، وفي هذا التعريف تأكيد أهمية (النية) أو القصد؛ لتأثيرها في السامع، وكأنَّ المتحدّث يختار ألفاظه اختيارًا ليُحدث تأثيرًا في نفس السامع. فالخطاب هو نصٌّ لغوي استعمله المتخاطبون وهو وسيلتهم لتوصيل غرضٍ بلاغي من المخاطِب إلى المُخاطَب ويتّسم بانَّه « كتلة بنيوية واحدة متماسكة الأجزاء، وأية محاولة لفصل أجزائه بعضها عن بعض تؤدي إلى تغييره واعادة بنائه»[3] .

وقديماً تنبّه الجرجاني(ت:471هـ) لفهم خصوصية تماسك النصّ بعضه مع بعض وادراكه، إذ شبّه واضع الكلام بالذي يأخذ قطعاً من الذهب وقطعًا من الفضة فيخلطهما ثمَّ يُذيب أحدهما في الآخر لتتكون قطعة واحدة متماسكة. قال الجرجاني: ((اعلمْ أنَّ مثَلَ واضع الكلام مَثَلُ من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيبُ بعضَها في بعض حتى تصيرَ قطعةً واحدة »[4] . ويرى الجرجاني أنَّ ((معنى القصد إلى معاني الكلم أن تُعْلِمَ السامعَ بها شيئًا لا يعلمه ومعلوم أنك أيها المتكلمُ لستَ تقصدُ أن تُعلمَ السامعَ معاني الكلم المفردةِ التي تكلمه بها فلا تقولُ : خرجَ زيدٌ لتعلِمَه معنى خرجَ في اللغة ومعنى زيدٍ كيفَ ومحالٌ أن تكلمَه بألفاظٍ لا يعرفُ هو معانيها كما تعرف ولهذا لم يكن الفعلُ وحدَه من دون الاسم ولا الاسمُ وحدَه من دون اسمٍ آخرَ أو فعلٍ كلاماً . وكنتَ لو قلتَ : " خرج " ولم تأتِ باسمٍ ولا قدَّرْتَ فيه ضميرَ الشيء أو

---

[1] تحليل الخطاب الروائي (الزمن، السرد، التبئير)، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1997: 21.

[2] انشائية الخطاب في الرواية العربية الحديثة، محمد الباردي:1.

[3] المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، د. محمد محمد يونس علي:157.

[4] دلائل الإعجاز، الجرجاني:305.

قلتَ : زيد ولم تأتِ بفعل ولا اسم آخر ولم تُضْمِرْه في نفسك كان ذلك وصوتًا تُصوِّتُه سَواء فاعرفْه»[1]، وهو _ من دون شك_ ينظرُ الى النصّ كاملًا لا الى مفرداته منفصلَة عن بعضها، إذ بهذه العلاقات الدلالية والوظيفية داخل التركيب ينشأ الخطاب المعرفي كاملًا مشحونًا بالدلالة والسياق والظروف الأخر.

والبحث عن كيفية معرفة مراد المتكلم وقصده يتأثر بثلاثة أمور هي[2]:

1. المتكلّم نفسه

إنَّ معرفة المتكلّم وطرائقه وأساليبه في التعبير واختياره لمفرداته تُمكّننا من معرفة قصده ومراده من كلامه. فمعرفة مدى صدق المتكلم ورغبته في توصيل مراده يؤثر في معرفة قصده ومراده، وهذا ما يسمّى بمراعاة المتكلّم عند اطلاق الخطاب.

2. المتلقي

تختلف قدرات المتلقين اختلافاً كبيراً؛ بسبب تفاوت الأذهان وتفاوت الوسائل التي تُعين على فهم مُراد المتكلّم ومقصده، وهذه الوسائل لا تتوقف على الألفاظ وحدها؛ لأنَّ « دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ لَيْسَتْ لِذَوَاتِهَا، بَلْ هِيَ تَابِعَةٌ لِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتِهِ»[3]، ومن هنا وجبت مراعاة المخاطب وظروفه المحيطة به.

3. الألفاظ وما تحمله من دلالات

وذلك لانَّ الألفاظ قد تحمل أكثر من دلالة، وهذا ما نجده في باب المشترك اللفظي فإذا قُلنا: (العين) يذهب ذهن السامع أو المتلقي إلى معانٍ عدة إنْ لم تكن مقترنة بسياقٍ ما يُحدّد معناها ويميّزه، فـ(العين) تدلّ على عين الماء

---

(1) دلائل الاعجاز: 305.

(2) يُنظر: قصدية الخطاب في البيان والتبيين للجاحظ، مهدي حسن نصر الله، رسالة ماجستير:18.

(3) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت:14/1.

الجارية والعين الباصرة والجاسوس والمال[1] . إذاً فلابدَّ من ملابسات وقرائن تحدّد المقصود بعينه.

ثانيًا: عناصر الخطاب

يقوم الخطابُ على ركائز أو عناصر عدة تُنظّمه وتجعله محقّقاً لهدفه أو غايته، ولكي يكون الخطابُ مؤثّرًا ومفيدًا يجب أنْ يكونَ متكامل الأطراف، إذ لا تكتمل عملية الخطاب من دون هذه العناصر، ولكل عنصر من هذه العناصر أثرٌ في ظهور الاستعمال المجدي للغة، أي خروجها من نظام الحيز اللغوي إلى نظام الاستعمال الملفوظ، ولا نرى أيَّ أثرٍ لكل عنصر من هذه العناصر إلّا بحضور باقي العناصر مجتمعة، فبعضها مكمل للآخر[2]. ومما ينبغي الإشارة إليه أنَّ الإفادة الفعلية للخطاب غير متوقفة على التزامن بحيث يكون أثر كل عنصر وأداؤه مشروطًا بوجود الآخر بالوقت نفسه، فقد يظلُّ الخطاب مدةً من الزمن ولا يكتمل وضوحه وتجليه إلّا حين يطرقُ أسماع المتلقي[3]، فعملية التلقي « بمثابة انقداح شرارة الوجود للنصّ»[4].

ويعتمدُ الخطاب على عناصر هي:

1. المُؤلف(المُخاطِب): وهو القائم بتوجيه الخِطاب ويمتلك القدرةَ على التكلّم والإبداع في ترتيب الكلام بشكلٍ منظّم ومرتّب ومترابط. ويبدأ (المُخاطِب) بالكلام عندما يتعرض لمُثير فيحفّزه على الكلام، مثل ورود الأفكار أو الخواطر إلى ذهنه، أو يتمُّ سؤاله فيعتمد اللغة بوصفها علامات متفقًا عليها من المجتمع؛ ليُحقّق رغبته وغايته في توصيل أفكاره. ويجد المُخاطِب في

---

(1) يُنظر: لسان العرب(عين):301/13.

(2) يُنظر: المعنى وظلال المعنى: د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007م:151.

(3) يُنظر: المعنى وظلال المعنى: 152.

(4) الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، ط2، 1982م:87.

اللغة قائمة من الوحدات المعجمية فيختار منها عن وعي ما يُناسب خطابه مراعيًا في ذلك القواعد الصرفية والنحوية[1].

2. المُتلقِّي (المُخاطَب): وهو الذي يوجّه له الخِطاب، ويتميز المتلقّي بامتلاكه لحاسة التوقّع والانتظار في أثناء تلقيه الخطاب. وللمُخاطَب أثرٌ في تفكيك الخطاب، وهذا الأثر هو الفهم والتفسير مع الاستعانة بثقافته وتجاربه وأحواله التي يتفرّد بها عن غيره من الأفراد. فالمُخاطَب يفهم ويفسّر ويستنتج. ومما يجب الإشارة إليه أنَّ الفهم الخاص للمُتلقي لا يمكن إخراجه عن المفهوم العام؛ لأنَّ المُخاطَب هو صاحب الأثر المكمِّل لعملية التخاطب. فالمُخاطب قد يصبغ الخطاب بصبغةٍ خاصةٍ تؤدي إلى تشكيله من جديد تبعًا لأحوال المُخاطب الذاتية.

ويلجأ المُخاطَب أحياناً إلى سدِّ النقص الحاصل في الخطاب الذي نقص بسبب ظروف سماعية أو كتابة سيئة إلى تجاربه وخبراته السابقة من استعماله للغة بعدّها عنصرًا من عناصر المجتمع اللغوي.

3. الرِّسالة: وهي مادّة الخِطاب التي تُصاغ بصورةٍ أدبيّةٍ إبداعيّةٍ. وعندما يؤلف المخاطِب رسالته فإنّه يعتمد في تركيبها وصياغتها على عناصر كثيرة ترتبط بشخصيته بصورة ما، ومن هذه العناصر الافتراضات المسبقة التي ينطلق منها، وهي افتراضات اكتسبها المتكلّم من محيطه الاجتماعي ومن اجتهاداته الشخصية، ومنها أيضًا موافقة كلامه لمعتقداته، فإنْ خالف كلامه ما يعتقده كان خبره كاذبًا. ومن تلك العناصر أيضًا أنَّ المخاطِب يقوم بتقديرات ما؛ لتكون رسالته مطابقة لمقتضى الحال كأنْ ينزل العالم بالخبر منزلة الجاهل

---

[1] المعنى وظلال المعنى:152.

به[1].

4. وسيلة الإيصال: أي قناة الوصل بين المؤلف والمُتلقّي[2] عبر الكتاب، أو وسائل الإعلام المقروءة والمَسموعة والمكتوبة، أو من خلال الإنترنت والأجهزة الذَّكيّة.

ثالثًا: ظروف المتكلّم والمخاطب (مراعاة الكلام لمقتضى الحال)

الحال هي الأمور التي تحيط بالكلام فتؤثر فيه فتدعو إلى التكلّم بوجه مخصوص؛ ليكون للكلام خصوصية زائدة على أصل المراد، وهذه الخصوصية هي مقتضى الحال، فالحال في المخاطَب هي الإنكار، ومقتضى الحال هو تأكيد الكلام[3] .

ولقد راعى العرب والعلماء وأهل البلاغة على وجه الخصوص مقتضى الحال، والمقولة المشهورة (لكلِّ مقامٍ مقال) خير دليل على ذلك، فإذا اتقن المتكلّم اللغة وصار قادرًا على تركيب الجمل الصحيحة وجب عليه أنْ يعرف كيفية استعمال الأشكال المناسبة في المواقف المختلفة، وأنْ يغير التراكيب اللغوية بتغير الحدث وموضوعه والمشاركين فيه، فنحن مثلًا في المجتمع الواحد نستعمل طرائق خطابٍ مختلفة باختلاف الشخص الذي نخاطبه، فالأساليب والطرائق التي نستعملها مع الغريب تختلف عن تلك التي نستعملها مع القريب وتختلف عن التي نستعملها في المنزل وتختلف عن التي نستعملها مع المريض أو المنكوب أو رجل الدين وهكذا، ويعدّ استعمال الصيغة الخاطئة إهانةً للمُخاطَب، كما أنّها تولّد انطباعًا سيئًا وخاطئًا

---

[1] يُنظر: المعنى وظلال المعنى:153-154.

[2] يُنظر: تحليل الخطاب الأدبي في نهج البلاغة (خطبة الجهاد نموذجاً)، أمير فرهنك نيا، جامعة تربيت مدرس، جمهورية إيران الإسلامية(رسالة ماجستير):76.

[3] يُنظر: مراعاة مقتضى حال المخاطَب، يوسف العليوي، مجلة البيان، شبكة الانترنيت، ar.islamway.net

عن المتكلّم فتسبّب سوء الفهم وهذا هو المقصود بـ(لكلّ مقام مقال)[1]. فـ(لكلِّ مقام مقال) يعني أنَّ « لكلِّ أمرٍ أو فعلٍ أو كلام موضعًا لا يوضَعُ في غيره »[2]. لذلك كان يجب على المتكلّم أنْ يراعي مقتضى حال مخاطبه مستعملًا عناصر اللغة المناسبة التي تقوم بوظائفها داخل التركيب الخطابي، ونجد هذا واضحًا في قوله تعالى:﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ [سورة الكهف: 66-68] نلاحظ في هذا النصّ أنّ الخضر(عليه السلام) قال لموسى (عليه السلام) في بداية الأمر: (إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا) وهذا كلام مؤكّد مُسَاوٍ للمعنى المقصود بيانه[3]، فالقصد واضحٌ وجلي من بداية الموقف وظهر واضحًا في اختيار الالفاظ وتركيبها من موسى (عليه السلام) ليبيّن المراد والمقصود.

ولإرادة المتكلّم أثرٌ في التوجيه الإعرابي وهو أثرٌ مهمٌ وبه يظهر مُراد المتكلّم وقصده[4]، ولقد أكّد النحاة العرب أنَّ ظروف المقال غير اللغوية لها أثر مهم في الخطاب؛ وذلك لأنَّ جزءًا كبيرًا من المعاني والمفردات تعتمد على الخبرة المشتركة بين المتكلّم والسامع[5]. فمشاهدة الوجوه ومقابلتها خير دليل على اكتشاف ما تضمره النفوس ومعرفة المراد والمقصود؛ ولذلك قيل: (رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة)[6]،

---

[1] يُنظر اللغات الأجنبية تعليمها وتعلّمها، د. نايف خرما و د. علي حجّاج، عالم المعرفة، الكويت، 1988:48.

[2] مجمع الأمثال، أبو الفضل النيسابوري، تح: محمد محيي الدين، دار المعرفة، بيروت:198/2.

[3] يُنظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصورٌ من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن حسن حبنكه الميداني، دار القلم، ط1، دمشق، 1996: 11/2.

[4] يُنظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، جامعة عين شمس، 2016: 153(أطروحة دكتوراه).

[5] يُنظر: التداولية في الدراسات النحوية، عبد الله جاد الكريم:143.

[6] يُنظر: الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت:247/1.

فالإشارات والإيماءات والحركات الجسدية لها أثر في فهم مراد المتكلّم؛ لأنّها وسائل مساعدة لإيصال الخطاب وإبلاغه بأقصر ما يمكن من جهد يؤدي إلى فهم واضح غير ملبس.

ولسياق الحال أثر مهم في بيان المعنى المقصود، وقد أكّد أثر هذا السياق كثيرٌ من العلماء وهذه بعض أقوالهم:

1. للحضور ومقابلة الأشخاص عند الحديث معهم أثر في معرفة مراد المتكلّم ومقصده، قال ابن جني:((فلو كان استماع الأُذُن مغنِيًا عن مقابلة العين مجزئًا عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبَه الإقبالَ عليهِ والإصغاء إليهِ))[1].
2. يرى ابن قيم الجوزية أنَّ « السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته »[2] .
3. يتساءل الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: ((أين هذا الكلام المستقل بالفهم الذي لا نستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان؟))[3] ، وهنا وضّح الدكتور ابراهيم انيس أثر سياق الحال في فهم المعنى المراد والمقصود.
4. يرى الدكتور كمال بشر أنَّ عزل الكلام عن مقامه يجعله ضربًا من الضوضاء وعزله عن الموقف الحي يجعله مشوّهًا ممسوخًا[4]، وبهذا فإنَّ سياق الحال يجعل الكلام منتظمًا مستقيمًا ويجعلنا نفهم مراد المتكلّم ومقصده الذي أراد توصيله إلينا.

---

(1) الخصائص:247/1.

(2) بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد:1314/4.

(3) من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، القاهرة، 1994: 277.

(4) يُنظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر:57-58.

إذًا فاللغة تنبع من الواقع الحي وتتفاعل معه بعناصرها المختلفة، فتحمل من ظلال هذا الواقع وإيحاءاته عناصر كثيرة تمتزج بعناصر بنيتها الأساسيَّة، هي لغة تنبثق معبّرة عن أحوال المخلوقين وعاداتهم وما فُطروا عليه في ظاهر أمرهم وموضوع جبلتهم[1].

وينبغي الإشارة إلى أنَّ هناك وسائل تقوّي الفعل المقصود أو تضعّفه، فوسائل القوة أفعال مثل (أعلم، أرى، درى)، وهي أفعال اليقين ولها أثر في تقوية الحكم المقصود، كما أنَّ هناك أفعالًا تضعّف الفعل فتجعل الحكم المقصود والمراد إيصاله ضعيفًا وهي أفعال الرجحان كـ(زعم، خال، ظنَّ)، وهذه أفعال تضعّف القول المقصود[2].

ويرى أبو هلال العسكري(ت:395هـ) أنَّ القصد الذي يريده المتكلّم يختصُّ بِفِعْلِهِ دون فعل غَيره.[3]. أما القاضي عبد الجبار (ت:415هـ) فيرى أنّنا إنّما اعتبرنا حال المتكلّم؛ لأنّه إذا تكلّم ولم يعرف المواضعة أو عرفها وأخذ النطق بها على سبيل الحفظ أو المحاكاة من غير قصد لم يدلّ. أمّا إذا تكلّم وقصد وجه المواضعة فلابدّ من أنْ يكون دالًا شرط أنْ يبيّن مقاصده، فهو يرى أنَّه مع الجهل بالمقاصد لا يمكن أنْ نستدل ونعرف من كلام المتكلّم ما يريد إيصاله إلينا[4].

ويناقش التهانوي (ت:1158هـ) مقولة (الدلالة لا تتوقّف على الإرادة) ثمَّ يقول: ((وبالجملة فأهل العربية يشترطون القصد في الدلالة فما يفهم من غير قصد من المتكلّم لا يكون مدلولا للفظ عندهم، فإنّ الدلالة عندهم هي فهم المراد لا فهم المعنى مطلقا، بخلاف المنطقيين، فإنّها عندهم فهم المعنى مطلقا سواء أراده المتكلّم أو لا. وقيل ليس المراد أنّ القصد معتبر عندهم في أصل الدلالة حتى يتوجّه أنّ الدلالة

---

[1] يُنظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه:42.

[2] يُنظر: القوة والضعف في عرف النحاة (بحث)، د. عبد الله جاد الكريم، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 2003م.

[3] يُنظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة ، القاهرة – مصر، د.ت:126.

[4] يُنظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار: 17/15.

ليست إلّا فهم المعنى من اللفظ، بل إنّها غير معتبرة إذا لم يقارن القصد، فكأنّه لا يكون مدلولًا عندهم »[1].

ويرى منذر العياشي أنّ انتاج الدلالة وحدوثها يتضمن شيئًا آخر لا يرتبط بوجود القوانين المنتجة للكلام مهما بلغ عدد الجمل الناتجة أو المولَّدة بفعل القوانين وهذا الشيء هو (القصد)، فالقصد هو جزء لا يتجزأ من دلالة النصّ؛ ولهذا نجد أنَّ أيَّ خالٍ من القصد لا يرتقي لمرتبة الخطاب، وبالنتيجة سيختل نظامه الداخلي ويفقد الغاية الإيصالية المرجوة منه[2].

إذًا فللقصد أثرٌ في اختيار القوانين؛ لتفعيلها في ما يناسب الدلالة التي يريد المتكلّم الإفصاح عنها. فالجمل التي تخلو من« القصد جمل تنتجها القواعد، ولكنها لا تمثّل على الرغم من ذلك كلام المتكلّم»[3]. ومما نلاحظه أنَّ للقصد أثرًا في تنوع « دلالة الأفعال اللغوية عليه، وتنوعها ليس محكومًا بشكلها اللغوي، بل محكومًا بقصد المرسل بالدرجة الأولى، من خلال المواءمة بين الشكل اللغوي المناسب وبين العناصر السياقية»[4].

رابعًا: القصد وأثره عند النحويين

يتكوّن النحو العربي من ركيزتين أساسيتين هما: التركيب (ألفاظ)، والمعنى (القصد) مع عدم إنكار وجود المخاطب، ومقتضى الحال (المقام)[5]، وقد أدرك النحويون أثر القصد في بناء القواعد النحوية، ولاحظوا أهمية المعنى فعلى الرغم من اهتمامهم بالألفاظ إلّا أنَّ هذا كلّه خدمة للمعاني، وقد وضع ابن جني بابًا في كتابه سمّاه (باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالهَا المعاني)

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بمحمد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 – بيروت، 1996م:1/292-293.

(2) يُنظر: اللسانيات والدلالة (الكلمة)، د. منذر عياشي:65-67.

(3) اللسانيات والدلالة:68.

(4) استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت،2004م:78.

(5) يُنظر: القصد ودوره في الأحكام النحوية، بلقاسم محمد حمام، المجلة العربية للعلوم الانسانية، 2017: 22.

قال فيه: ((إنَّ العرب كما تُعْنَى بألفاظها فُتصلحها وتهذِّبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر... فإن المعانَي أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قَدْرا في نفوسها))[1].

والمتصفح للكتب النحوية يجدُ اهتمامَ النحويين بالقصد وأثره واضحًا في مؤلفاتهم، ويبدو هذا واضحًا في كتاباتهم النحوية، إذ علّقوا كثيرًا من الأحكام النحوية عليه، ومن الأمثلة على ذلك:(فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه)[2]، و(فَإِن قصدت قصد الْوَجْه بِعَيْنِه قُلت: هذا أحسن وجه)[3]. فالقصد عند النحويين أحد الأسباب المقبولة في الخروج عن الحكم النحوي العام وهذا يدلّ على اعتدادهم به[4].

ومما ينبغي الإشارة اليه أنَّ النحويين استعملوا القصد ومرادفاته لتكون أساساً لفهم المعنى المراد ووسيلة لفهم المقصود، وهذه الألفاظ هي: (قصدت)[5]، و(أردت)[6]، و(نويت)[7]، و

---

(1) الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت:215/1.

(2) يُنظر: كتاب سيبويه، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م:198/2.

(3) يُنظر: المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت:38/3، والأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان:75/2، وعلل النحو، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1999م:331، والخصائص:380/2.

(4) يُنظر: القصد ودوره في الأحكام النحوية:23.

(5) يُنظر: كتاب سيبويه:197/2، المقتضب:149/2، والأصول في النحو:108/2، واللامات، ، أبو القاسم الزجاجي ، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية، 1985م: 99، وعلل النحو، أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة: الأولى، 1999م، 341، 414، والمنصف، ابن جني، المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، 1954م: 63، والمفصّل في صنعة الاعراب، الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م: 343.

(6) يُنظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد، تح: فخر الدين قباوة، 1995م:212، وكتاب سيبويه:20/1، 34/1، والمقتضب:17/1، 95/1، والاصول في النحو:68/1، 192/1، و

(7) يُنظر: المقتضب:178/2، وعمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الطبعة1، 2004 م:74، ونتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992 م:185، وألفية ابن مالك، ابن مالك، دار التعاون:44، 52، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، الطبعة: الأولى ، 1990م: 230/2، 62/3، وشرح التصريح على التوضيح ، خالد الوقاد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2000م: 720/1، 723/1.

(مراد المتكلّم)[1]، و(قصد المتكلّم)[2].

وقد عرضتُ بعض أمثلة هذه الألفاظ من باب الإيجاز، إذ اعتمد النحويون على القصد اعتمادًا كبيرًا في مؤلفاتهم فالمتصفح للكتب النحوية يجدُ أثرَ القصدِ كبيرًا وواضحًا في توجيه القاعدة النحوية.

إنَّ التواصل يبدأ من المتكلّم فهو منشئ النصّ وعملية إنشاء النصّ تعني الكلام، وهي تمرّ بمرحلتين أساسيتين، الأولى: ذهنية، والأخرى: إنجازية، والكلام ينتمي إلى المرحلة الأولى، وهي مرحلة الوعي والإدراك لينتج المعنى والقصد ثمّ يتحولان _المعنى والقصد_ لمشرفين على العملية الانجازية؛ ليتحقّق الانسجام فلا نجدُ نشازًا في الكلام أو عدم توافقٍ به؛ لأنَّ دورَ القصدِ المراقبةُ بحيث إذا حدثَ خلل ما، كزلّة اللسان مثلاً يتنبّه المتكلّم فيُصلحه[3].

إذاً فللقصدِ أثرٌ مهمٌ وضروري في انتاج الكلام وهذا ما لاحظه علماؤنا فأولوه عناية كبيرة، إذ لا يتصوّرون أنَّ عملية انتاج الكلام بعيدة عنه فمن دونه لا معنى لما نقوله، فهو الذي يحدّد الدلالة التي يرومها المتكلّم ليفهمها السامع حسب وجهة نظره.

ولنأخذ مثلاً (يا الله) وتغيير دلالته تبعاً لقصد المتكلّم؛ لنُبيّن أثر القصد في تغيير الدلالة، فعند النهوض أو القيام بأيّ عملٍ نقول:(يا الله)، ومعناه طلب العون والمساعدة من الله سبحانه وتعالى، أما إذا نقلَ لنا شخصٌ خبرًا مفرحًا وهو يتنبأ

---

[1] يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح:: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى،1982 م:770/2، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين عبد الله العلائي، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة: الأولى، 1990م: 124، وهمع الهوامع، السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر:583/1، 245/2، وجامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون،1993م: 189/3، والنحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة:540/1.

[2] يُنظر: الخصائص: 380/2، ونتائج الفكر في النحو:335، وشرح الكافية الشافية:794/2، والجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد المرادي تح: د فخر الدين، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى،1992م: 122.

[3] يُنظر: القصد ودوره في الأحكام النحوية:12-13.

بحدوثه، فنقول:(يا الله) وهنا أدّى هذا التركيب قصد مشاركة المقابل الفرح والسرور ، أما إذا صادفنا شخصًا يكذبُ كثيرًا فنقول له: قلْ (يا الله)، وكأنّنا ننهاه عن الكذب والمبالغة.

هذا التركيب وغيره الكثير من التراكيب تأخذ دلالتها تبعًا لقصد المتكلّم، وقد لاحظ العربُ أثرَ القصدِ فأعطوه المكانةَ التي يستحقها في تراكيبهم فاستقامت القواعد النحوية واستوت فكانت اللغة العربية من أشرف اللغات وأفضلها.

الفصل الأول

أثر القصد في تحديد الدلالة

(المعنى المقصود)

مدخل:

بيّن الدرس النحوي القديم حدود الجملة العربية ومكوناتها واختلافها باختلاف القواعد التي تحكمها، إذ إنَّ الجملة العربية بُنية قارّة على الكلام، وكائن لغوي ينبضُ بالحياة[1] فالكلام يتصفُ بتماسك أجزائه ليؤدي المعنى المقصود والدلالة التي يريد المتكلّم إيصالها. فاللغة ليست مجرد وسيلة للوصف ونقل الخبر، بل هي أداة لبناء العالم والتأثير به[2]، وهذا التأثير لا يتحصل الا بالقصد وأثره في تغير الدلالة.

ووجدنا في (شرح الرضي على الكافية) أثرَ القصدِ واضحاً في تحديد المعنى المقصود، وكالآتي:

1. القصد في الكلام والجملة

قال ابن الحاجب في: الكلام (معناه وكيفية تركيبه):« الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو فعل واسم »[3]. وقد عقّب الرضي شارحًا كلام ابن الحاجب قائلًا: « الفرق بين الجملة والكلام، أنَّ الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت **مقصودة** لذاتها أو، لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان **مقصودا لذاته**، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[4].

---

[1] يُنظر: أثر النحو في تماسك النصّ، عابد بو هادي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد40، العدد1، 2013م:56.

[2] يُنظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، دار الامان، ط1، الرباط، 2011م:77.

[3] الكافية في علم النحو:11.

[4] شرح الرضي على الكافية:33/1.

عند رجوعنا لكتاب سيبويه لنبحث عن الكلام والجملة، وجدنا سيبويه يذكر (الكلام) في أثناء عباراته بقوله:« ألاَ ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً »[1]، ثمّ يقول:« ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا»[2]. وهو بهذا يوضّحُ أنّ الكلام ما تضمّن الاسناد، وقد اكتفى بالكلام ضمن المعنى المقصود ولم يذكر (الجملة) بالمعنى الذي أشار إليه النحاة.

ولقد تعددت أقوال النحاة وآراؤهم في الفرق بين الجملة والكلام، فمنهم ـ وهو الرأي الأغلب ـ مَن يرى أنّهما بمعنى واحد، ومنهم مَنْ فرّق بينهما، وهو الرأي الذي يكاد أنْ يتفرّد به الرضي الاستربادي[3]. فمن الذين ذهبوا الى ترادف الجملة والكلام: الزمخشري(ت:538هـ) الذي عرّف الكلام بأنَّه ((المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة»[4]، والعكبري(ت:616هـ) الذي يرى أنَّ الكلام هو جملة مفيدة فائدةً يسوغ السكوت عليها[5]، وهو ما ذهب اليه أيضًا في (مسائل خلافية في النحو)[6]، إذ يرى أنَّ الكلام هو الجملة المفيدة فائدة تامة، كقولك:(زيدٌ منطلق)، و(قمْ).

---

(1) كتاب سيبويه: 14/1.

(2) المصدر نفسه:21/1. ويُنظر: 61/1، و108/1، و90/2.

(3) يُنظر: أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، عائشة برارات، رسالة ماجستير، 2009:132.

(4) المفصّل في صنعة الاعراب: 23.

(5) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:41/1.

(6) يُنظر: مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، ط1، بيروت، 1992م: 35.

ويرى ابن هشام أنَّ اللفظ المفيد يسمّى كلامًا وجملَة[1]، فالجملة والكلام مترادفان، ومعناهما واحد من وجهة نظر الفاكهي (ت:972هـ) إذ قال: «{وترادفه} – أي الكلام – {الجملة} – من: أجملت الشيء, إذا جمعته – {عند قوم} , فمفهومهما واحد»[2]، ثمَّ يعرِّف المترادفين بأنّهما لفظان مختلفان في اللفظ و متحدان بالمعنى[3]، وكأنَّه يؤكد على أنَّ للكلمتين مفهومًا ومعنًى واحدًا.

وقد كان للقوجوي شيخ زاده (ت:950هـ) رأيٌ آخر في هذا الموضوع، إذ يرى أنَّ النحاة الذين ذهبوا الى ترادف (الجملة، والكلام)، ومنهم ابن الحاجب لم يفرّقوا بين صحة السكوت وحسن السكوت، إذ قال: فمَنْ ذهب الى((عموم الجملة، وهو سائر النحاة، فرّق بين صحة السكوت [وحسن السكوت] بأن يقال: المراد بصحّة السكوت كونُ الكلام متضمّنًا للإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته. فعلى هذا، اللفظ المفيد إذا كان مفسّرًا بصحّة السكوت يكون تعريفًا للجملة، وإذا كان مفسّرًا بحسن السكوت يكون تعريفًا للكلام))[4].

في حين أنَّ الجملة عند الدكتور فاضل السامرائي من وجهة نظر النحاة ـ كما ذكر ـ تتألف من ركنين أساسين هما: المسند والمسند اليه، والملاحظ أنَّ الدكتور السامرائي اكتفى بذكر الجملة، ولم يتطرّق للكلام مكتفيًا برأي النحاة السابقين[5]، ويبدو موافقًا للرأي القائل بترادف الجملة والكلام، فعدم تعليقه واكتفائه بذكر رأي مَنْ

---

(1) يُنظر: نكتة الإعراب، ابن هشام: 16، ونحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، تعريب: حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري، مكتبة الفيصل، ط1، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، 1987 م: 7.

(2) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1993 م:61.

(3) يُنظر: المصدر نفسه: 61.

(4) شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده ، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط1، 1995م:12-13.

(5) يُنظر: معاني النحو:14/1.

سبقه دليل على ذلك. ويؤكد رأيه هذا ما ذكره في كتابه (الجملة العربية والمعنى)، إذ قال: « إنّ الجملة لابدّ أنْ تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثاً. فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي الى إفادة معنى ما، لم يكن ذلك كلامًا، فلو قلت:(سوف محمد حضر) ... لم يفد ذلك شيئًا»[1].

ويرى عبد الله بن يوسف العنزي أنَّ الفرق بين الجملة والكلام هو أنَّ الكلام هو الجملة التي تتضمن معنًى مكتفيًا بنفسه، فهي تامة، كقولنا:(محمد رسول الله)، أما الجملة: فهي قول مركّب أفاد معنًى يصحُّ السكوت عليه، أو لم يُفده، وأقسامها:(فعلية، واسمية، وظرفية)[2]. وعند البحث عن آراء النحاة في الفرق بين الجملة والكلام وجدنا ابْن مَالك صرَّح بمعنى الكلام قائلًا فِي ألفيته[3]:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ.....وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

ويرى ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، أنَّ ابن مالك عرَّف الكلام من وجهة نظر النحويين، لا من وجهة نظر اللغويين؛ لأنَّ الْكَلَام عِنْد اللغويين هُوَ « اسْم لكل مَا يتَكَلَّم بِهِ مُفِيدًا كَانَ أَو غير مُفِيد»[4] . ومن هذا نلاحظ أنَّ ابن مالك وابن عقيل فرّقا بين مفهوم الكلام عند اللغويين والنحويين، فالكلام عند النحويين يتضمن الإفادة، أما عند اللغويين فالكلام يتضمن الإفادة وغير الإفادة.

أما ابن هشام في فقد ذكر أنَّ كثيرًا من النحويين يفرّقون بَين الْكَلَام وَالْجُمْلَة،

---

(1) الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط2، 2009:7.

(2) يُنظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، عبد الله بن يوسف العنزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط3، لبنان، 2007م:26.

(3) ألفية ابن مالك، ابن مالك، دار التعاون، د. ط، د. ت:9.

(4) يُنظر: شرح ابن عقيل: 14/1.

فَالْكَلَام هُوَ مَا تتمّ بِهِ الْفَائِدَة[1]، وكانَّه يميل لتغير رأيه الذي ذكره في كتابه (نكتة الاعراب). وقد فصّل القول في الجملة والفرق بينها وبين الكلام في مغني اللبيب، بفصل عقده بعنوان:(شرح الجملة وبيان أنّ الكلام أخص منها لا مرادف لها) إذ قال: «الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يُحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، ... وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، ... ويسمى جملة، والصواب أنّها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام»[2].

وَيرى الدكتور مازن المبارك، محقّق كتاب(المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية) أنَّ الْجُمْلَة عِنْد جمهور النُّحَاة « تعبير صناعي أَو مصطلح نحوي لعلاقة إسنادية بَين اسْمَيْنِ أَو اسْم وَفعل تمت الْفَائِدَة بهَا أم لم تتمّ وَلذَلِك فَهِيَ أَعم من الْكَلَام وَالْكَلَام أخص مِنْهَا»[3]. وذهب محمد عبد العزيز النجار الى أنَّ الكلام من وجه نظر النحويين هو ما اشتمل على أمرين هما: اللفظ والفائدة، ثمّ عقّب في الهامش على أنَّ الكلام يسمّى جملةً[4]، وهو بهذا من أصحاب الرأي القائل بترادف الجملة والكلام.

واذا رجعنا الى المعنى اللغوي لكلمتي (الجملة والكلام) نجد أنَّ الخليل (ت:170هـ) ذكر (الجملة) بقول مختصرٍ بعد ذكر تقليبات هذه الكلمة فقال:((

---

[1] يُنظر: المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ، تح: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير ، ط1، –دمشق / بيروت،1987م: 50.

[2] مغني اللبيب، ابن هشام، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله: 419/2.

[3] المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية:50.

[4] يُنظر: ضياء السالك:25/1.

والكلام من الجُملةِ))[1]، واكتفى الجوهري (ت:393هـ) في ذكره لهذا الجذر بقوله: الجملة: واحدة الجُمَلِ[2].

أما ابن فارس(ت:395هـ) فقد جعل لـ(جمل) أصلين صحيحين أحدهما: تَجمُّع، والآخر: حُسْنٌ[3]، وهي عند ابن سيده (ت:458هـ): جماعة الشيء[4]. والجُمَل: هي حساب كل ما قطع على حروف أبجد، أي هي حساب الجمّل[5].

وكان لابن منظور(ت:711هـ) رأيٌ في هذا المعنى، إذ يرى أنَّ «الحَبْل الْغَلِيظَ سُمِّيَ جِمَالة لأَنها قُوىً كَثِيرَةٌ جُمِعت فأُجْمِلَت جُمْلة، وَلَعَلَّ الجُمْلة اشْتُقَّتْ مِنْ جُمْلة الحَبْل»[6]. من هذه المعاني اللغوية لـ(الجملة) نستنتج أنَّها بمعنى تجمع الشيء، فالجملة تجمع الكلام واسناد بعضها للآخر.

أما الكلام فهو مأخوذ من الأصل (كلم)، فـ« كَليمُك: الذي يُكَلِّمك وتُكَلِّمه»[7]، واكتفى الأزهري(ت:370هـ) بذكره لهذا المعنى بالقول: الكلام معروف[8]، فجذر

---

(1) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، و د. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال:143/6(جمل)

(2) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1987م:1662/4(جلم).

(3) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، 1979م: 481/1(جلم).

(4) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2000 م:451/7(جلم).

(5) يُنظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني ، تح: د حسين بن عبد الله العمري ،دار الفكر المعاصر، لبنان، ط1، 1999م:1159/2، و =

= وتكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله للعربية: محمَّد سَليم النعَيمي و جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، 1979 – 2000 م: 283/2.

(6) لسان العرب، ابن منظور الافريقي، دار صادر، ط3، بيروت، 1414هـ:124/11(جمل).

(7) العين:378/5(كلم).

(8) يُنظر: تهذيب اللغة، الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001م: 147/10(كلم).

الكلام بتقليباته يدلّ على الشدة والقوة[1]، ونقول: « سمعته يتكلّم بكذا، وكلّمته وكالمته ... ورجل كليم: منطيق. وكلم فلان وكلّم فهو كليم ومكلم، وهم كلمى، وبه كلم وكلام »[2]. وعند غيره « الْكَلَامُ اسْمُ جِنْسٍ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ. وَ (الْكَلِمُ) لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ لِأَنَّهُ جَمْعُ (كَلِمَةٍ)»[3]. وقد جعل الصغاني(ت:650هـ) الْكلام والجملة مترادفين فقال: «الكلام هو المركبُ مِن كلِمتيْنِ أسْنِدت إحداهُمَا إلى الأخرى، وذلك لا يتأتَّى إلا في اسمينِ كقولِك: زيد أخوك، وبِشرٌ صاحِبك، أو في فِعلٍ واسمٍ نحوِ قولِك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمَّى الجملة»[4]. وقد فصّل الفيومي (ت:770هـ) القول في معنى الكلام فقال: وَالْكَلَامُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ أَصْوَاتٍ مُتَتَابِعَةٍ لِمَعْنًى مَفْهُومٍ. وَفِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ هُوَ اسْمٌ لِمَا تَرَكَّبَ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ عِبَارَةً عَنْ فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَرُبَّمَا جُعِلَ كَذَلِكَ نَحْوَ:(عَجِبْتُ مِنْ كَلَامِكَ زَيْدًا)، فَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ الْكَلَامُ يَنْقَسِمُ إلَى مُفِيدٍ وَغَيْرِ مُفِيدٍ لَمْ يُرِدْ الْكَلَامُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إلَّا مُفِيدًا عِنْدَهُمْ وَإِنَّمَا أَرَادَ اللَّفْظَ وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ أَنَّ الْكَلَامَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُفِيدِ وَغَيْرِ الْمُفِيدِ قَالَ وَلِهَذَا يُقَالُ هَذَا كَلَامٌ لَا يُفِيدُ وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَتَأْوِيلُهُ ظَاهِرٌ »[5].

فالكلام هو كلّ قول مَعْروف، أو هو كلّ ما كان مكتفيًا بنفسه، والكلام جزءٌ من الجملةِ، وهذا من باب التوسّع في اللغة، وخير دليل على أنَّ الكلام هُوَ الجُمَلُ المُتَرَكِّبَةُ فِي الحَقِيقَةِ قَولُ كُثَيِّرٍ:

---

(1) يُنظر: الخصائص:13/1.

(2) أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت – لبنان، 1998م: 145/2.

(3) مختار الصحاح، زين الدين الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، ط5، بيروت – صيدا، 1999م:272(كلم).

(4) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن الصغاني، تح: عبد العليم الطحاوي وآخرون، مطبعة دار الكتب، د. ط، القاهرة: 139/6.

(5) المصباح المنير، الفيومي، المكتبة العلمية، د. ط، بيروت:539/2.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجُودَا[1]

والذي يبدو لي أنَّ الرضي تفرّد برأيه في مسألة (الفرق بين الجملة والكلام)؛ وذلك لأنَّه فرّق بينهما بوجود القصد وعدمه، فالجملة حسب رأيه تتضمن الإسناد الأصلي كجملة خبر المبتدأ سواء قصدتَها أم لم تقصدها، وهو بهذا يُخرِج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. أما الكلام فهو ما كان مشتملاً على الاسناد الأصلي ولكنه مقصود لذاته، وبهذا يكون كلّ كلام جملة وليس العكس[2]. فالرضي لم ينظر لـ(الجملة، والكلام) من وجهة نظر اللغويين أو النحويين ولكنه نظر إليهما من جهة قصد المتكلّم وعدم قصده.

وبهذا كان الرضي متفرداً برأيه بين النحاة؛ لأنَّه نظر الى قصد المتكلّم وغايته في توجيه القاعدة النحوية، فإنْ قصد الاسناد كان كلاماً، وإنْ كان الإسناد غير مقصود كان جملًة، وبذلك كان للقصد أثرٌ في توجيه القاعدة النحوية عن طريق وضع حدّ يُميّز بين كلا المصطلحين لئلا يتداخلا.

2. أثر القصد في حدّ المعرب

قال ابن الحاجب في حكم المُعرب من الأسماء: ((وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا))[3].

قال الرضي:((هذا إن **قصد تعريف** حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر. أما إن عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به،

---

(1) يُنظر: تاج العروس، مرتضى الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ط: 369/33.

(2) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:33/1.

(3) الكافية في علم النحو:11.

كالقرآن وغيره، جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف، لعدم توقف معرفته، إذن، على معرفة المعرب.))[1].

لقد جعل ابن جني المعرب على نوعين، هما: الاسم المتمكن والفعل المضارع، وما عداهما مبني، فالاسم المتمكن هو ما تغير آخره لتغير العامل الداخل فيه، ولم يتشابه مع الحرف، مثل:(هذا زيدٌ)، و(رأيتُ زيداً)، و(مررتُ بزيدٍ)[2]. فالسلامة من مناسبة الحروف تعني تمكّن الاسم وتصرّفه في الحركات أو في الحروف، وهو يخالف المبني الذي يفقد هذا التصرف[3]. ويُقسم المتمكّن على قسمين هما: المتمكن الأمكن، والمتمكن غير الأمكن، والمتمكن الأمكن: هو المنصرف، أما المتمكن غير الأمكن فهو الذي نقص من جهات تمكنه شيءٌ واحدٌ، وهو الجر[4].

والمعرب مشتق من الإعراب، والإعراب اصطلاحًا له مذهبان، لفظي، ومعنوي، فاللفظي: هو ما جاء لبيان مقتضى العامل من حرف أو سكون، أو حذف. أما المعنوي فالحركات دلائل عليه، وهو تغيير أواخر الكلمات لتغير العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا [5]. ورجّح المرادي(ت:749هـ) المذهب الأول على الثاني؛ لأنَّه أقرب الى الصواب كما يرى[6]. ولأنَّ ((المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا؛ لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك))[7].

---

(1) شرح الرضي على الكافية:56/1.

(2) يُنظر: اللمع في العربية:9.

(3) يُنظر: التذييل والتكميل:136/1-137.

(4) التذييل والتكميل:137/1.

(5) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:296/1.

(6) يُنظر: المصدر نفسه:296/1.

(7) شرح الأشموني:41/1.

والمعرب هو المتمكن وهو الأصل[1]، وهو ما سلم من شبه الحروف[2].

وأرى مما سبق أنَّ الرضي جعل قصدَ تعريف المعرب أساسًا في معرفة حقيقته، فإذا تعقّلنا حقيقته أعطيناه حقّه عن طريق اختلاف الآخر، فهو يستبين ويتضح من اختلاف الآخر[3]. والملاحظ أنَّه أكّد على أنَّ الكلام الموثوق به هو القرآن وغيره.

إذاً فالاختلاف يحصل في كلام موثوق بصحته ويُعتمد عليه كالقرآن الكريم، ويجوز حينئذٍ تعريف المعرب استنادًا لهذا الاختلاف؛ لوجوده في مصدرٍ موثوق بسماعه كالقرآن الكريم؛ لهذا يجوز لنا معرفة المعرب بالاعتماد على القران الكريم ولا نكتفي بحدّه النحوي الذي وضعه النحويون له. وهذا الاعتماد على القرآن الكريم وعدّه أساسًا للقاعدة النحوية عند الرضي جعل أحد الباحثين يقول: ((والذي يبدو أنَّ الرضي (رض) لم يقيّد تفكيره النحوي بتلك الأحكام، معتمدًا في ذلك على استقرائه، ذاهبًا الى وضع مبدأ أساس في السماع، وهو:(الاستشهاد بكلام كل من صحّت سليقته)، وبهذا التأسيس اعتمد على مصادر سماع لم يعتد بها النحويون، منها (كلام آل البيت)(ع)، كأقوال أمير المؤمنين (ع) ... فصرّح بذلك في أكثر من موضع في كتابه، ونلحظ ذلك في مناقشته لحد المعرب ... فأسس الرضي (رض) أنَّ الكلام الموثوق به هو (القرآن) وغيره))[4].

والذي يبدو لي أنَّ بعض الكلمات نعربها لا عن طريق تعريف المعرب، بل لحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به، ونقصد جعلها معربةً بالاعتماد

---

(1) يُنظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:54/1، وشرح التصريح:41/1.

(2) يُنظر: شرح ابن عقيل:28/1.

(3) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:56/1.

(4) التفكير النحوي عند الرضي الاستراباذي في شرحه على الكافية، د. حسين خضير عباس، التجليات للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، القاهرة، 2012م: 51-52.

على القرآن الكريم بجعله مصدرًا من مصادر السماع لذا كان **قصد** الرضي في شرحه لقول ابن الحاجب أنَّه إنْ قصد تعريف المعرب بالحد النحوي يعطيه حقّه، وإنْ لم يقصد تعريف المعرف عرفه من اختلافه، فالمعرب تعرّف باختلافه وتمييزه.

3. أثر القصد في ضمير الشأن

وهو ضمير يتقدّم قبل الجملة، ويسمّيه الكوفيون المجهول وذلك نحو قولك:(هو زيد منطلق) أي: الشأن والحديث زيد منطلق[1]، قال ابن الحاجب(ت:646هـ): « ويتقدّم قبل الجملة ضمير غائب يسمّى ضمير الشّأن والقصّة يفسّر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلًا مستترًا أو بارزًا، على حسب العوامل نحو (هو زيد قائم)، و (كان زيد قائم) و (إنّه زيد قائم)»[2]، إذ يقصد المتكلّم تعظيم كلامه وإعطاءه شأنًا قبل أنْ ينطقه فيعمد الى تقديم هذا الضمير، قال ابن مالك(ت:672هـ)[3]:

ومضمر الشأن ضمير فسرا بجملة كـ "إنه زيد سرى"

ويرى ناظر الجيش[4] (ت:778هـ) أنّ سبب تسمية الكوفيين له بضمير الشأن؛ لأنَّه لا يُعرف عندهم ما يعود عليه. ويفتتح المتكلم به كلامه إذا كان مراده وقصده جعل السامع يستعظم حديثه قبل أنْ يأخذ فيه. إذاً فهو ضمير لا يدلّ على متكلّم، ولا على مخاطب، ولا على غائب، فهو ضمير غير شخصي[5].

---

[1] يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تقديم: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت، لبنان، 1993م:173، وشرح المفصّل، ابن يعيش:334/2، والكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء:259/1.

[2] الكافية في علم النحو، ابن الحاجب:34.

[3] يُنظر: ألفية ابن مالك:19.

[4] يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:557/1.

[5] يُنظر: القواعد التطبيقية في اللغة العربية، د. نديم حسن دعكور:24.

وضمير الشأن أو القصة « يخالف الضمّائر؛ لأنّه لا يحتاج إلى سابق يرجع إليه، ولا يكون في الكلام دليل عليه، وبهذه المباينة، لا يعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يكون خبره مفردا، ولا يكون له عائد»[1].

قال الرضي الاسترابادي:« والمراد بهذا الضمير: الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد والغيبة، كالمعود إليه، إما مذكرًا، وهو الأغلب، أو مؤنثًا، كما يجيء، وهذا الضمير كأنّه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلًا هو الأمير مقبل، كأنّه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن ؟ فقيل: هو الأمير مقبل، أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال، غير ظاهر قبل، اكتفي في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل، لأنه معين للمسؤول عنه، ومبين له، ... و**القصد** بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا لابد أنْ يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به، فلا يقال، مثلا، هو الذباب يطير »[2].

الملاحظ مما ذكره الرضي أنَّ ضمير الشأن يأتي مفرداً منفصلًا مثل:(هو الأمير مقبلٌ)، أو متصلًا، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [سورة الحج/الآية:46]، فالضمير في هذه الآية هو ضمير شأن، والجملة التي بعده مفسرة له[3]، ولا يجب تقديم الخبر على هذا الضمير؛ لكي لا يزول الإبهام المقصود منه[4]؛ لمفاجأة السامع وجذبه وتشويقه لفحوى الكلام التالي.

---

(1) البديع في علم العربية:61/1.

(2) شرح الرضي على الكافية:464/2-465.

(3) يُنظر: التبيان في اعراب القرآن:945/2، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 568/4، والجدول في اعراب القران:125/17.

(4) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:467/2.

وقد أيّد أبو حيّان الرضي بقوله: ((وتسمية البصريين له ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرًا، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا، قدروا من معنى الجملة اسمًا، جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير... وأما الكوفيون فسموه مجهولاً لأن لا يدري عندهم ما يعود عليه))[1]، وفي هذا النصّ تأكيدٌ على قصد المتكلّم وغايته ومراده، فهو يريد من السامع أنْ يستعظم ما سيقوله؛ لذا عمد الى ضميرٍ مبهمٍ لخلق عنصر الإثارة والانتباه، وإنْ لم يكن مبهماً لصار حالُه حال الضمير الذي يكون معرِّفاً عمّا قبله.

لقد كان العرب« الفصحاء – ومن يحاكيهم اليوم– إذا أرادوا أن يذكروا جملة اسمية، أو فعلية، تشتمل على معنى هام، أو غرض فخم؛ يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه –لم يذكروها مباشرة، خالية مما يدل على تلك الأهمية والمكانة؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها؛ ليكون الضمير– بما فيه من إبهام وتركيز، ولا سيّما إذا لم يسبقه مرجعه، مُشيرًا للشوق، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه، باعثًا للرغبة في ما يبسط تركيزه؛ فتجيء الجملة بعده؛ والنفس متشوقة لها، مقبلة عليها، في حرص ورغبة. فتقديم الضمير ليس إلّا تمهيدًا لهذه الجملة الهامة. لكنه يتضمن معناها تمامًا، ومدلوله هو مدلولها؛ فهو بمثابة رمز لها، ولمحة أو إشارة مُوَجّهة إليها»[2].

ومن ثمَّ يجب معرفة أغراض المتكلم ومقاصده وما يرغب افهامه للسامع، الى جانب توافر السياق الملائم لإنتاج الكلام؛ لتحقيق الوظيفة الإبلاغية، أو التواصلية التي نقصدها ونحاول توصيلها للسامع[3].

---

(1) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، تح:: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق(1–5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، 1997م: 271/2.

(2) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط1:250/15.

(3) يُنظر: أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب، عائشة برارات (رسالة ماجستير):169.

والذي يبدو لي أنّ ضمير الشأن بُني على الغموض والإبهام قصد التفخيم والتعظيم؛ ولهذا استقرت القاعدة النحوية وبُنيت على عدم تقديم الخبر على ضمير الشأن؛ لكي لا يتضح، كما لا يجوز تفسيره إلا بجملة، فهو لا يُفسر بالمفرد، كما لا يجوز حذف خبره أيضاً[1]، وهذه كلّها شروط وضعت لتمام القاعدة النحوية عن طريق فهم المعنى المقصود وما نريد قوله للسامع، أو المخاطَب.

4. أثر القصد في حدّ المعرفة

قال ابن الحاجب في معنى المعرفة:« ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرّف بالألف واللام، أو بالنداء، والمضاف الى أحدها معنى»[2].

ويرى الرضي أنَّ ابن الحاجب قال (بعينه) ليحترز عن النكرات، ولا يقصد حين وضعه واحدًا معينًا، إذ قال:« قوله: (بعينه)، احتراز عن النكرات، ولا يريد به أنَّ الواضع **قصد** في حال وضعه واحداً معينًا، إذ لو أراد ذلك، لم يدخل في حدّه الّا الأعلام، إذ المضمرات والمبهمات، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما، تصلح لكل معين **قصده** المستعمل، فالمعنى: ما وضع ليستعمل في واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام، أو لا كما في غيرها»[3].

وقد ذكر المبرّد(ت:285هـ) أنَّ المعرفة تختصّ بخمسة أشياء هي: الاسم الخاص مثل: زيد، وما أدخلت عليه الألف واللام، مثل: الرجل، والأسماء المبهمة، مثل: هذا، والمضمر، مثل: ضمير (الهاء) في: ضربته، وما أضفته الى المعرفة، مثل:

---

[1] يُنظر: معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر:278.

[2] الكافية في علم النحو:37.

[3] شرح الرضي على الكافية:234/3.

غلام زيد[1]. وقد حدَّ ابن السرّاج(ت:316هـ) المعرفة ولكن بتعريف نظيرتها وهي النكرة فقال:« كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة, وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذكر »[2].

الملاحظ على تعريف ابن السرّاج أنّه ذكر لفظة (بعينه) التي فسّرها الرضي في قول ابن الحاجب، ولكنّ هذه اللفظة _ بعينه _ جاءت عند ابن السراج بحدّ النكرة، على العكس مما جاءت عند ابن الحاجب بحدّ المعرفة، وكأنّ ابن السراج قصد أنّ المعرفة ما دلّت على شيء بعينه، فهو المقصود والمراد، فاكتفى عند ذكره للمعرفة بتعداد أنواعها الخمسة، على اعتبار أنّ المعرفة أصبحت واضحة من تعريفه للنكرة، وهذا يدلّ على عقلية فريدة وفذة.

ومن أهم مَن عرّفها هو ابن جني(ت:392هـ)، إذ قال:« أما المعرفة فَمَا خص الْوَاحِد من جنسه وَهِي خَمْسَة أضْرب الْأَسْمَاء المضمرة والأسماء الْأَعْلَام وَأَسْمَاء الْإِشَارَة وَمَا تعرف بِاللَّامِ وَمَا أضيف إِلَى وَاحِد من هَذِه المعارف»[3].

ويرى الزمخشري(ت:538هـ) أنَّ المعرفة هي ما تدلّ على شيء معين [4]، وعرّفها ابن الخشّاب (ت:567هـ) بأنّها: « كل اسم خصَّ الواحد من جنسه»[5]، في حين ذهب ابن يعيش(643هـ) الى أنّ المراد بالمعرفة هو أنّها تختص بواحدٍ من الجنس، ولا تتناول غيره [6]. ولقد اختلف النحويون في وضعهم حداً للمعرفة، ويرى ابن مالك أنَّ« من تعرض لحَدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من

---

[1] يُنظر: المقتضب، المبرد:4/276-279.

[2] الأصول في النحو، ابن السراج:1/148.

[3] اللمع في العربية:99.

[4] يُنظر: المفصّل في صنعة الاعراب:245.

[5] المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشّاب، تح: علي حيدر، دمشق، 1972: 277.

[6] يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 2001م :3/347.

الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين»[1]، والملاحظ أنّ ابن مالك لم يضع تعريفاً للمعرفة[2] في كتابه (شرح التسهيل)، ولكنه في كتابه (شرح الكافية الشافية) قال: « وما ليس شائعًا فهو معرفة، ما لم يكن مقدر الشياع»[3].

أما أبو حيان فقد اكتفى بذكر الحدود التي ذكرها النحويون للمعرفة، فقال: « وقد حد أصحابنا المعرفة، فقالوا ...»[4]، ولكن بعد أنْ عرّف النكرة وشرح ماهيتها؛ لأنّه يرى أنَّ النكرة أسبق من المعرفة، إذ قال:« فنبدأ بالنكرة لأنها أسبق من المعرفة، بخلاف ما ذكره المصنف»[5].

وقد ذكر الجوجري (ت:889هـ) في باب بعنوان:(نكرة) أنَّ للمعرفة والنكرة تعريفات عدّة، والأفضل ما ذكره بعض المحققين من أنّ المعرفة «هي ما أشير به إلى خارج مختص، إشارة وضعية. وفي حد النكرة هي ما لم يُشَر به إلى خارج مختص إشارة وضعية »[6]. وقد أشار محقق كتاب الجوجري (نواف بن جزاء الحارثي) الى أنّ المقصود ممّا قاله الجوجري (بعض المحققين) هو العلامة الرضي في شرح الكافية[7].

والذي يبدو لي من قول الرضي أنَّ لفظة (بعينه) لم يقصد بها ابن الحاجب شخصًا معينًا ومعروفًا، إذ لو قصد ذلك لم يدخل في أقسام المعرفة إلا أسماء

---

(1) شرح التسهيل:115/1.

(2) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: 357/1.

(3) شرح الكافية الشافية:222/1.

(4) التذييل والتكميل:110/2.

(5) المصدر نفسه:102/2.

(6) شرح شذور الذهب، الجوجري، تح: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط1، 2004: 279/1.

(7) يُنظر: المصدر نفسه:279/1، الهامش رقم (5).

الأعلام؛ لأنّها تدلّ على مقصود ومعروف لدى المتكلّم والسامع، ولتداخلت القاعدة النحوية، إذ المبهمات، والمضمرات تصلح بأنْ تكون لكل معين يقصده المستعمل، وهنا تشتبك النكرة والمعرفة، إذ إنَّ النكرة ما وضعت لشيء لا بعينه، فلعقلية الرضي ونباهته فسّر لفظة (بعينه) والمراد منها لئلا يتوهم المخاطَب ويفهم غير المقصود. ومما نلاحظه من نصّ الرضي أنّه يقوّم حدّ ابن الحاجب وينقده كذلك، فقد قال: « ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح»[1].

وأرى أنَّ القصد من لفظة (بعينه) وجّه لنا القاعدة النحوية وبيّنها، وجعلنا نوجّه القاعدة النحوية توجيهًا سليمًا، وهي أنّ المقصود من هذه اللفظة هو كل معين يقصده المتكلم ويريد توضيحه للسامع، أي: ما نستعمله لواحدٍ بعينه سواء كنا نقصده كالأعلام أو لا نقصده كغيرها.

5. أثر القصد في المعرّف بـ(لام) العهد الذهني نكرة أم معرفة إذا كان منعوتًا

المبتدأ والخبر:« هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق. والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع»[2].

والخبر« هو المجرّد المسند به المغاير للصّفة المذكورة»[3]، وهو الجزء الذي تحصل به أو بمتعلقه الفائدة التامة التي يصحّ السكوت عليها، وهو أما أنْ يكون مفرداً، أو غير مفرد[4]. فالخبر قسمان:« مفرد وغير مفرد، فالمفرد نحو زيد قائم،

---

[1] شرح الرضي على الكافية:234/3.

[2] المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري:43، ويُنظر: متن الأجرومية:12

[3] الكافية في علم النحو:15.

[4] يُنظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ابن هشام:193/1، وشرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري:198/1، ودليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي الحنبلي:40، وجامع الدروس العربية:254/2.

والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وزيد أخوك»[1]، فهو ما كان غير جملة لا اسمية ولا فعلية، وقد يكون مثنى أو مجموعاً، مثل:(المجتهدان محمودان)، (المجتهدون محمودون) ويكون مشتقاً أو جامداً [2]. فالمراد بالمشتق ما يكون فيه معنى الوصف، مثل:(خالدٌ مسافرٌ)، أما الجامد فهو ما لا يتضمّن معنى الوصف، مثل:(هذا حجرٌ)، وهذا لا يحتوي على ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنَّه ليس في معنى المشتق، فإنْ كان بمعناه تضمّن ضميراً يعود على المبتدأ وذلك نحو:(عليٌّ أسدٌ)[3].

أما الخبر غير المفرد فينقسم قسمين هما: الجملة وشبه الجملة، وتنقسم الجملة الى قسمين، الأول: الجملة الفعلية، والآخر: الجملة الاسمية، قال ابن الحاجب:« والخبر قد يكون جملة، مثل (زيد أبوه قائم)، و (زيد قام أبوه)، فلا بدّ من عائد، وقد يحذف. وما وقع ظرفا فالأكثر أنّه مقدّر بجملة »[4]. فالخبرُ الجملةُ هو كلمتان أساسيتان لا بد أنْ نحصل منهما على معنى مفيد، كالفعل مع الفاعل أو نائبه، مثل:(فرح الفائز)، و(أُكْرِمَ النابغ). ونسمّي هذه الجلمة فعلية؛ لأنها تبدأ بفعل. وقد تتكون الجملة من المبتدأ مع خبره، ونسمّي هذه الجملة اسمية؛ لأنها تبدأ باسم، إذاً فالجملة أما أنْ تكون اسميةً، أو فعليةً، وكل واحدة من هذه الجمل قد تقع خبرًا، فتكون مرفوعةً محلاً نحو:(الصيف يشتد حره)، و(الربيع جَوُّه معتدل)[5].

والجملة التي تقع خبراً سواء كانت فعليةً أم اسمية قد تكون نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط يربطها به، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ

---

(1) متممة الأجرومية في علم العربية، شمس الدين الحطّاب:21.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك:338/1، وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تح: عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، ط1، 2008 :477/1، وشرح الاشموني:187/1، وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني:263/2، والنحو المصفّى، محمد عيد:211.

(3) يُنظر: جامع الدروس العربية:263/2، والموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني:229.

(4) الكافية في علم النحو:16.

(5) يُنظر: النحو الوافي، عباس حسن:466/1.

أَحَدٌ﴾[سورة الاخلاص/الآية:1]، ومنه قولنا:(نطقي الله حسبي)، لأنَّ المراد والمقصود هو: نطقي هو الله حسبي[1]. أما إذا لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى فلابدَ من رابطٍ يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط هو الضمير، وقد يكون ظاهراً أو مقدّراً، فمثال الظاهر قولنا:(زيدٌ قامَ أبوه)، ومثال المقدّر قولنا:(السمن منوان بدرهم) والتقدير:(منوان منه بدرهم)[2].

قال ابن مالك وإنْ اتحدت بالمبتدأ معنىً هي أو بعضها، أو قام بعضها مقام مضاف الى العائد استغنت عن العائد، والا فلا »[3]. ويرى الرضي الاسترابادي أنَّ « هذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسًا وسماعًا فالقياس في موضع وهو أنْ يكون الضمير مجروراً بمن والجملة الخبرية ابتدائية. والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول، نحو: البَر الكَرُّ بستين، أي الكَر منه؛ لأنَّ جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معًا، فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له، نحو: السمن منوان بدرهم كذا إذا كان معرفاً باللام، كما في البر الكر منه بستين، لأنَّ التعريف غير **مقصود قصده** ... ويجوز أنْ يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، والعامل فيه الخبر، أي: البر الكر كائن بستين كائناً منه»[4]. فالرضي ساوى بين المبتدأ الثاني سواء كان نكرةً، أو معرفةً؛ لأنَّ التعريف في قولهم:(البَر الكَرّ بستين) يُعامل

---

[1] يُنظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:195/1-196، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام:118-119.

[2] يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان:1115/3-1116، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل:203/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:974/2، وشرح المكودي على الألفية، المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان2005م: 48، وشرح التصريح على التوضيح:202/1.

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:48، ويُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م:310/1، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل:231/1.

[4] شرح الرضي على الكافية:238/1.

معاملة النكرة، فليس القصد منه ايضاح المبهم أو ازالته، بل تساوى الطرفان في كون كليهما نكرة، فاللام التي في (الكَرّ) ليست لام التعريف؛ إذ لو كانت هي لام التعريف لما احتاج الى ضمير يعود على الخبر ليعرّفه ويوضح معناه؛ لأنّ «الاسم المحلّى بأل يدل على معنى خاص في نفسه»[1].

والملاحظ أنَّ الرضي وضع احتمالاً آخر لـ(الجار والمجرور)، فهو يرى[2] أنّه يجوز أنْ يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، والعامل هو الخبر، والتقدير: البر الكر كائناً منه. وقد ذكر هذا المثال في موضعٍ آخرٍ من كتابه بعنوان:(تقدّم الحال على العامل وعلى الصاحب)، فقال:« وأما إذا كان الحال، أيضاً، ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور، وذلك لتوسعهم في الظروف، حتى جاز أن تقع موقعا لا يقع غيرها فيه، نحو:﴿إن إلينا إيابهم﴾[3]، قالوا: ومن ذلك: البر، الكر بستين، أي: الكَر منه بستين، و (منه)، حال، والعامل فيه: (بستين)»[4].

وقد فصّل ابن هشام(ت:761هـ) القول في فصلٍ عقده بعنوان (الأشياء التي يُنعت بها أربعة)[5]، وهي عنده: المشتق، والجامد المشبه للمشتق في المعنى، والجملة، والمصدر. ومسألتنا تختصّ بـ(النعت بالجملة)، وللنعت بالجملة شروط[6] وهي:

1. أنْ يكون المنعوت نكرة إما لفظاً ومعنى كقوله تعالى:﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[سورة البقرة/من الآية:281]، فموطن الشاهد هو مجي (يومًا) نكرة

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 2003م:595/2 المسألة (104)،(الهامش).

(2) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:239/1.

(3) سورة الغاشية: الآية/25.

(4) المصدر نفسه:25/2.

(5) يُنظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك:274/3.

(6) يُنظر: المصدر نفسه:275-280

لفظاً فوُصِف بجملة (ترجعون فيه الى الله) ، والتقدير: واتقوا يوماً مرجوعاً فيه الى الله[1]، أو معنى لا لفظا؛ وهو المعرف بـ(ال الجنسية) كقول الشاعر[2]:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

فجملة (يسبني) صفة لـ(لئيم) مع أنّه مقترن بـ(ال الجنسية)، وذلك لأنه نكرة في المعنى[3]. ويرى ابن الحاجب[4](ت:646هـ) أنَّ المعرفة وُضعت موضع النكرة في هذا البيت، فعُوملت معاملتها، وهو ما أشار اليه رضي الدين الاسترابادي، إذ صحَّ نعته بالجملة نظرًا إلى معناه، فالمعرف بـ(ال الجنسية) لفظه معرفة ومعناه نكرة.

ويرى السكاكي(ت:626هـ) أنَّ اللئيم نُكّر و«المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ولذلك تقدر يسبني وصفاً لا حالاً وله في القرآن غير نظير»[5]، ويرى بهاء الدين السبكي(ت:773هـ) أنَّ جملة (يسبني) وصف لـ(لئيم) لا حال؛ وذلك لأنَّ الحال في المعنى غير مقصود، فهو يدلّ على الانتقال، وهذا ليس مقصوداً هنا[6]. فالمعرف« بلام العهد الذهني في المعنى كالنكرة، أي بعد اعتبار القرينة وأما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذا هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن»[7]، وهنا نلاحظ التأكيد على (الحقيقة المعينة في الذهن) والمراد بالمعينة هي المقصودة التي يروم المتكلّم ايصالها

---

(1) يُنظر: اعراب القرآن، النحاس:136، والتبيان في اعراب القرآن، العكبري:226/1، و الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني:597/1، ومشكل اعراب القرآن، الخرّاط:47.

(2) البيت لرجل من بني سلولٍ في: الكتاب:24/3، والخصائص، ابن جني:333/3، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك:1271/3، وشرح التصريح على التوضيح:114/2، والبصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي:111/8.

(3) يُنظر: شرح الاشموني:168/1، وشرح التصريح على التوضيح:115/2، وحاشية الصبان:88/3، والنحو الوافي:449/3، وضياء السالك الى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار:138/3.

(4) يُنظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب المالكي:631/2.

(5) مفتاح العلوم، السكاكي:185.

(6) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي:179/1، وتحقيق الفوائد الغياثية، الكرماني:317/1.

(7) الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي المعروف بخطيب دمشق(الهامش):24/2.

للسامع، ويبدو القصد واضحًا وجليًا في ما وضّحه محقق كتاب (الإيضاح في علوم البلاغة) لأبي المعالي(ت:739هـ)، فهو يرى أنَّه « من جهة اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفًا للمعرفة وموصوفًا بها وعطف بيان من المعرفة وعكسه واسم كان ومفعولًا أول لظن. وإنما قال "كالنكرة"، لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة ... معناها بعض غير معين من جملة أفراد الحقيقة، والمعرف بلام العهد الذهني معناه نفس الحقيقة ... وهذا الفرق بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر أما إن كانت موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهديتها معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني وغير معتبر في مدلول النكرة وإن كان حاصلًا، فالفرق بينهما كالفرق بين اسم الجنس المنكر كأسد وعلم الجنس كأسامة. واعلم أن النكرة سواء كانت موضوعة للفرد المنتشر أو للمفهوم فهي لا توجد إلا في الفرد المنتشر وإنما الخلاف فيما وضعت له.. هذا ولكون المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة»[1]. والمعروف أنَّ« النكرات لا تقع صفة للمعارف، ولكن لما كانت لـ(لئيم) الألف واللام فيه للجنس قربت مسافته من التنكير فجاز نعته حينئذ بالنكرة»[2]، إذ إنَّ جملة (يسبّني) صفة لأنَّ (اللام) فيه جنسية. ويُقال حالية[3] والملاحظ أنَّ السيوطي ذكر الوجهين المحتملين في إعراب جملة (يسبني) ولم يختر أحدهما، وكأنّه أعطى للمتكلّم حرية الاختيار فيما يقصده، فإنْ قصد النكرة كان ما بعدها صفة، وإنْ قصد المعرفة كان ما بعدها حالاً.

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة:24/2.

[2] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني:1553/4.

[3] يُنظر: شرح شواهد المغني، السيوطي:311/1.

ويرى شمس الدين بن كمال باشا(ت:940هـ) أنَّ جملة (يسبني) في قول الشاعر حال؛ لأنَّه أظهر دلالة في المعنى المقصود[1]، الملاحظ التأكيد على (المعنى المقصود) في توضيح المعنى المراد والمَعني، فهو يرجّح الوصف لمناسبته للقصد. وذهب عبد القادر البغدادي(ت:1093هـ) الى أنَّ «التَّعْرِيف غير مَقْصُود قَصده فَإِن تَعْرِيف أل الجنسية لَفْظِي لَا يُفِيد التَّعْيِين وَإِن كَانَ فِي اللَّفْظ معرفَة وَقد أورد الشَّارِح هَذَا الْبَيْت فِي الْحَال وَالْإِضَافَة والنعت والموصوف والمعرف بأل أَيْضاً وَجُمْلَة يسبني وصف اللَّئِيم فِي الْمَعْنى وَحَال مِنْهُ بِاعْتِبَار اللَّفْظ وَالْأول أظهر للمقصود وَهُوَ التمدح بالوقار والتحمل لِأَن الْمَعْنى أَمر على اللَّئِيم الَّذِي عَادَته سبي وَلَا شكّ أَنه لم يرد كل لئيم وَلَا لئيما معينا»[2]. ولقد قسّم المراغي (لام) الحقيقة الى أربعة أقسام، وجعل موطن شاهدنا في قول الشاعر:(ولقد أمر على اللئيم يسبني) ضمن (لام الحقيقة في ضمن فرد مبهم)[3]، إذا قامت القرينة على ذلك، وتسمى هذه اللام بلام العهد الذهني ويكون مدخولها في المعنى كالنكرة، فيعامل معاملتها فيوصف بالجملة، كما توصف النكرة. أما من جهة اللفظ فتجري عليه أحكام المعارف من حيث وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفًا بها، ولم يقل نكرةً لما بينهما من التفاوت، فالنكرة معناها بعض غير محدد أو معين من جملة أفراد الحقيقة[4]. فتعريف لفظ (اللئيم) ـ كما يرى عبد الرحمن بن حسن الدمشقي (ت:1425هـ) ـ هو تعريف للحقيقة التي نلاحظها في الذهن، أي نقصدها ونروم الوصول إليها[5].

---

[1] يُنظر: رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة، شمس الدين بن كمال باشا:189.

[2] خزان الأدب، البغدادي:1/357-358.

[3] يُنظر: علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع، المراغي:119.

[4] يُنظر: المصدر نفسه:119-120، ويُنظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي:1/88.

[5] يُنظر: البلاغة العربية:1/442.

وذهب بعضهم الى أنَّ معنى قول الشاعر السابق هو« أنَّه كريم الخلق، بعيد الأناة، لا تنال منه سقطة اللئيم، ولا تستفزه سفاهة الجاهل فهو إذ يسمع من اللئيم ما يسيئه يصدف عنه، محدثاً نفسه بأن اللئيم لا يعنيه ولا يقصده، بل يريد غيره, ويحتمل أنْ يكون المراد: أنه يصدف عنه غير عابئ به... والشاهد قوله: (يسبني) فإن الجملة هنا صفة (للئيم")لأنّه في معنى النكرة إذ إن الشاعر لم يرد لئيما بعينه؛ لأن ذلك يتنافى مع ما يريده من التمدح بفضيلة الحلم فقد يحلم الإنسان مع شخص، ولا يحلم مع غيره... كما أنه لم يرد الماهية من حيث هي بقرينة المرور، ولا من حيث وجودها في جميع أفرادها ... بل المراد الجنس في ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة لهذا جعلت صفة لا حالا»[1].

2. أما الجملة فيجب أنْ تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، وهذا الضمير إما أنْ يكون ملفوظاً به كما تقدّم، أو مقدراً كقوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾[سورة البقرة/من الآية:123]، فموطن الشاهد هو وقوع جملة (لا تَجْزِي نَفْسٌ): في محل نصب صفة لـ(يوما)، وقد احتوت هذه الجملة على ضمير مقدر يربطها بالموصوف، والتقدير:(لا تجزي فيه).
3. وأنْ تكون الجملة خبرية، أي إنّها تحتمل الصدق والكذب؛ فلا يجوز أنْ تقول: (مررت برجل اضربْهُ).

وقد ذكر الأشموني(ت:929هـ)[2] أنَّ الرضي وابن مالك أجازوا حذف الضمير المجرور، ولكن هذه الإجازة متعلّقة بشروط منها: أنْ يكون الجار حرفاً يدلُّ على التبعيض، والخبر جملة اسمية، وأن يكون المبتدأ في الجملة الاسمية المخبر بها بعض المبتدأ الأول، مستدلين بما جاء في كلام العرب، كقولهم: (البُر الكَرّ بستين)،

---

[1] المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني:4/117-118.

[2] يُنظر: شرح الأشموني:1/184.

والتقدير: الكرّ البر منه بستين، وقولهم:(السمن منوان بدرهم)، وتقديره: السمن منوان منه بدرهم. وقد حملا على هذا الموضع قوله تعالى:﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[سورة الشورى/ الآية43]، والتقدير: إنّ ذلك منه.

والذي يبدو لي أنَّ المراد والمقصود هو الذي يحدد فيما إذا كان الاسم نكرةً، أو معرفةً ليتحدد موقع ما بعده في ما إذا كان صفةً أو حالاً؛ لأنَّ « مناط الحكم هو ما يتعلق به التعيين واجتلى في نظر العقل تعينه»[1]. فللمراد والمقصود في نفس المتكلم أثرٌ في تجلّي القاعدة النحوية وابرازها، وهو ما أكّده الرضي ووضحه في نصّه معتمداً على كلام العرب.

6. القصد من أغراض التوكيد

التوكيد هو ((لفظ يتبع الاسم المؤكَّد لرفع اللبس عنه وإزالة الاتساع))[2]، وهو عبارة عن اسلوب نحوي له وظيفة تواصلية غرضها وغايتها الايضاح بإزالة اللبس الواقع في نفس المخاطَب، فالمتكلّم يؤكد في جملته على فكرة معينة فيبثّ معنى ما علق في ذهنه من تردد وشكوك في الخبر الملقى اليه[3]، إذاً فهو تمكين معنى القول في نفس السامع[4].

ويأتي التوكيد على ضربين هما: التوكيد المعنوي، والتوكيد اللفظي، قال ابن السرّاج:((التوكيد يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به. الأول: وهو تكرير الاسم: اعلم: أنه يجيء على ضربين، ضرب يعاد

---

(1) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عصام الدين الحنفي:319/1.

(2) اللمع في العربية:84.

(3) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن بن عصفور الأشبيلي، قدّم له ووضع حواشيه: فوّاز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م:262/1.

(4) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:705/2.

فيه الاسم بلفظه, وضرب يعاد معناه ... الثاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظٍ آخر نحو قولك: مررتُ بزيدٍ نفسهِ، وبكم أنفسكم، وجاءني زيدٌ نفسُه، ورأيت زيدًا نفسَهُ، ومررت بهم أنفسِهم, فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه))[1].

إنَّ الغرض الأساس من التوكيد هو تقرير الأمر وجعله متحققًا وواقعًا وحاصلًا، وهذا لا يتحقّق إلّا بقصد مراعاة حال المخاطَب، فالمتكلّم في كلامه يقصد مواقع التأثير والإقناع التي يحتاج إليها المخاطَب؛ وذلك ليؤكد غايته وفكرته ويجعلها مستقرة في ذهن المخاطَب، فقد يشعر المتكلّم أنَّ المخاطَب في غفلة أو قد يكون استقل بأمرٍ ليس في نفسه الذي يتحدّث به المتكلّم، وقد يظنّ المتكلّم عدم استماع المخاطَب إليه فيكرر عليه اللفظ ليتمكّن المخاطَب من تدارك لفظ ما لم يسمعه ولم يتبيّن حقيقته[2]. وهذا لا يكون إلّا من قصد وغاية يريدها.

ويرى الرضي أنَّ الغرض الذي وُضِعَ له التأكيد هو أحد ثلاثة أشياء:((أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه، تكريرا لفظياً، نحو: ضرب زيد زيد، أو: ضرب ضرب زيد، ولا ينجع هنا التكرير المعنوي، لأنك لو قلت: ضرب زيد نفسه، فربما ظن بك السامع أنك أردت: ضرب عمرو، فقلت: نفسه، بناء على أنَّ المذكور عمرو، وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد، فقولك: نفسه، لا

---

[1] الأصول في النحو:2/19-20.

[2] يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي، د. بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2008م: 155.

ينفعك))[1].

الملاحظ من نصّ الرضي أنّه رتّب أغراض التوكيد حسب ما يريد المتكلّم إيصاله وتفهيمه للمخاطَب؛ وذلك لأنَّ المتكلّم يراعي الحالة التي يكون عليها المخاطَب في أثناء استقباله للكلام، فحالة المخاطَب وهيأته هي الداعي للاستعمال اللغوي عند المتكلّم، فإذا تركنا التوكيد نجعل المخاطَب في حيرة؛ وذلك لعدم إدراكه لحقيقة المقصود[2].

وقد أطلق الدكتور أحمد متوكل مصطلح (التقوية) على التوكيد[3]؛ وذلك لأنّه يلاحظ مكنونات الخطاب ليدفع عنها الشك وتصبح مستقرّة في ذهن المخاطَب، فالتوكيد يستند الى طبيعة العلاقة بين طرفين هما: المتكلّم والمخاطَب فيعالج المسألة ليعرض المعنى المقصود والمراد الذي أراد المتكلّم إيصاله للمخاطَب، فيصبح ثابتاً متحققاً في نفس المخاطَب.

لقد حدّد النحويون الغرض والمراد والمقصود من التوكيد اللفظي والمعنوي، ويمكننا تلخيصه بالآتي:

1. إنَّ مراد التوكيد اللفظي هو تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه في قلبه لإزالة الشبهة عنه، فالسامع إذا توهّم في الذي جاء في قولنا:(جاء علي)، نقول له:(جاء عليٌ علي)، وذلك بتكرار لفظ الفاعل[4].

---

[1] شرح الرضي على الكافية:2/357-358.

[2] يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي:157.

[3] يُنظر: الخطاب وخصائص العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنحو، د. أحمد المتوكل، دار الأمان، د. ط، الرباط، 2001م: 133.

[4] يُنظر: شرح عيون الإعراب، أبو الحسن المجاشعي، تح: د. جنا جميل حداد، مكتبة المنار، ط1، إربد، الأردن، 1985م: 219.

2. إنَّ المراد من التوكيد بألفاظ مثل (النفس، العين) هو رفع توهم مضاف إلى المؤكد، وذلك نحو:(جاء زيدٌ نفسه)، فـ(نفسه) توكيد لـ(زيد) وهو يرفع توهم وشبهة أنْ يكون التقدير:(جاء خبر زيد أو رسوله)[1].

3. إنَّ المراد من التوكيد بـ(كل، جميع، عامة) هو الإحاطة والشمول، فإذا قلنا: (قام القوم) يحتمل ظاهر مفهومه[2]، ويحتمل كذلك أنْ يكون القائمون بعضهم لا جميعهم، وعندما نقول:(قام القوم كلّهم) نؤكد المعنى الأول، وهو معنى شمول اللفظ لجميع ما يدلّ عليه، فأثبت أنَّه المراد والمعنى المقصود[3].

4. إنَّ المراد من التوكيد بألفاظ (كلا، كلتا) هو جعل الحكم مثبتًا ومستقرًا للاثنين المؤكدين معًا[4]، فاذا قلنا:(("جاء الرجلان"، وأنكر السامع أن الحكم ثابت للاثنين معًا، أو توهم ذلك، فتقول "جاء الرجلان كلاهما"، دفعاً لإنكاره، أو دفعًا لتوهمه أنَّ الجائي أحدهما لا كلاهما))[5].

ويبدو لي أنَّ الرضي الاسترابادي كان فطنًا حاذقًا إذ تنبّه إلى الوظيفة التبليغية للتوكيد المراد إيصالها للمخاطَب منه، إذ تتعدد إفادة التوكيد بتعدد ألفاظه، وهذا أمر ينسجم مع حالة المخاطَب الذي لا يكون إلّا لأمر أو غاية يقصدها ويريدها المتكلّم لتحديد الإفادة[6]. فالتوكيد اسلوب يستند على المراد والمقصود والغاية التي يريد المتكلّم إيصالها للسامع أو المخاطَب، فإذا لم نحصل على المراد انتفت الحاجة لاستعماله، فلا يمكننا أنْ نؤكد بـ(كلا، كلتا)؛ لأنَّه ((من المستقبح بلاغة

---

(1) يُنظر: شرح ابن عقيل:206/3-207، وشرح التصريح على التوضيح:132/2، وهمع الهوامع:164/3.

(2) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:146، وشرح المفصّل:221/2، وشرح الأشموني:336/2، وحاشية الصبان على شرح الاشموني:109/3.

(3) يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:7/5.

(4) يُنظر: المقتضب:243/3.

(5) جامع الدروس العربية:233/3.

(6) يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية:197.

أن يقال: تخاصم الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، حيث لا مجال لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلّا بوقوعه من اثنين حتمًا؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا، ومثله: تَقَاتل اللصان، وتحارَب العدوانِ، وأشباه هذا من كل يخْلو من الاحتمال، ويدل على "المفاعلة" الحقيقية أي: المشاركة الحتميَّة بين شيئين))[1] .

والذي أراه أنَّ الرضي وضّح المراد والمقصود من التوكيد، فالغاية هي أنْ يقصد المتكلّم أو المنشئ دفع غفلة السامع عمّا أراده المتكلّم، ودفع ظنّه بالمتكلم الغلط، وإذا كان هذا هو قصده فهو يكرر اللفظ الذي ظنّه غلطًا فيصبح التوكيد لفظيًا، وهو رأي تفرّد به ودلّ على فطنته ونباهته.

7. أثر القصد في المنصوب على الاختصاص

أورد الرضي (المنصوب على الاختصاص) بعد الأسماء الملازمة للنداء فقال:((ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أنْ تأتي بأي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ووصف " أي " بذي اللام، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا وإني، أو المشارك فيه نحو: نحن وإننا، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه، وهو إما في معرض التفاخر، نحو: أنا أكرم الضيف أيها الرجل، أي أنا اختص من بين الرجال بإكرام الضيف، أو في معرض التصاغر، نحو: أنا المسكين أيها الرجل، أي مختصًا بالمسكنة من بين الرجال، أو لمجرد **بيان المقصود** بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتصاغر، نحو: أنا أدخل أيها الرجل ونحن نقر أيها القوم، فكل هذا في صورة النداء وليس به، **بل المراد** بصفة " أي " هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق، لا

---

[1] النحو الوافي:3/508-509.

المخاطب))[1].

قال سيبويه في (باب الاختصاص):((هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأنَّ موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء. وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطَب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله))[2].

ويرى المبرّد أنَّك إذا قلت:(اللَّهُمَّ اغْفِر لنا أيتها الْعِصَابَة)، فإنَّك لم تدعُ الْعِصَابَة، بل اختصصتها[3]، فالاختصاص يجري مجرى النداء والقصد منه الاختصاص، فنجعل (أيَّاً) مع صفته كدليلٍ على الاختصاص والتوضيح[4]، فإذا ((قصد المتكلم بعد ضمير يخُصُّه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص أوْلاه "أيّا" معطيها ما لها في النداء إلّا حرفه، ويقوم مقامها منصوبًا اسمٌ دالٌّ على مفهوم الضمير، معرف بالألف واللام أو الإضافة، وقد يكون علمًا))[5]. قال ابن مالك[6]:

الاختصاصّ كنداءٍ دون يا كأيّها الفتى بإثر ارجونيا

وقد يُرى ذا دون أيٍّ تلو أل كمثل نحن العُرْبَ أسخى مَن بذل

---

(1) شرح الرضي على الكافية:431/1.

(2) كتاب سيبويه:233/2.

(3) يُنظر: المقتضب:298/3.

(4) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:69-70.

(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ط، 1967م:191، وشرح التسهيل:434/3.

(6) ألفية ابن مالك:53.

لقد جعل ابن الناظم (ت:686هـ) الاختصاص مما يُتوسع به، فهو يرى أنَّ الكلام كثيراً ما نتوسع فيه فيخرج خلاف مقتضى الظاهر، كاستعمال الطلب موضع الخبر والخبر موضع الطلب[1]، إذاً فالاختصاص ((ما جيء به على صورة هي لغيره توسعاً))[2]، والمنصوب على الاختصاص هو اسم ((معمول لأخصّ واجب الحذف))[3]، وحقيقة هذا الاسم أنَّه اسم ظاهر معرفة يُقصد تخصيصه بحكم لضمير سبقه، والغالب في ذلك الضمير كونه للمتكلّم وذلك نحو:(أنا، نحن)، ويقلّ كونه للمخاطب ويمتنع امتناعاً في الغائب[4]. فالاختصاص يتشابه والنداء لفظيًا ولكنه يختلف عنه في ثلاثة أوجه، وهي[5]:

1. إنَّه لا يستعمل حرف النداء.
2. لابدّ من أنْ يكون مسبوقاً بشيء.
3. لابدّ من أنْ تصاحبه الألف واللام، أو الاضافة وذلك نحو:(نحن العرب أسخى الناس).

أما الغرض من هذا الاختصاص فهو فخرٌ، أو تواضع، أو زيادة بيان، فالفخر كقولنا:(عليَّ أيها الجواد يعتمدُ الفقير)، والتواضع كقولنا:(إني أيها العبد فقير إلى رحمة الله)، وزيادة البيان كقولنا:(نحن العرب أقرى الناس للضيف)[6].

إذًا فالمنصوب على الاختصاص هو((اسْمٌ ظاهِرٌ مُعَرَّفٌ بِأَلْ أَوْ بالإِضَافَة، يُذْكَرُ

---

[1] يُنظر: شرح ابن الناظم:430.

[2] يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:1150/3.

[3] أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:66/4.

[4] يُنظر: شرح شذور الذهب:283.

[5] يُنظر: شرح ابن عقيل:297/3-298.

[6] يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:2254/5، وارشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك:708/2، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:3365/7، وشرح التصريح على التوضيح:268/2، والنحو المصفى:424.

بَعْدَ ضَمير الْمُتَكَلِّم غَالِباً لِبَيانِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ محذوف وجوباً تقديره"أَخُصُّ"))[1].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي ابتعد تمام البعد عمّا عرضه النحويون، واكتفى بتحديد (الاختصاص) على أنَّه أسلوب تعبيري أصله النداء، فهو كلّ ((ما يقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحا لذلك الضمير ومبينا له))[2]، فالغرض من الاختصاص هو توضيح الضمير وإزالة الإبهام والغموض عنه، فالضمير بالرغم من معرفته إلا أنَّه باقٍ على الابهام، ولا يتعرّف إلا إذا خصّصناه، وهذا التخصيص يأتي بذكر اسم ظاهر، أو (أيّ) مقرونة باسم بعد الضمير الذي دلَّ على الشيوع والعموم؛ ليؤكد المعنى ويقويه .

والملاحظ كذلك أنَّ الرضي بعد أنْ ذكر الغرض الأساس من (الاختصاص)، ذكر جهاته التي تتنوع ليؤدي كل نوع مقصدًا وغايَة معينَة، فقد يكون قصده _الاختصاص_ التفاخر، أو التصاغر، أو قد يكون لمجرّد بيان المقصود والمراد من ذلك الضمير، والدليل على توضيح الضمير واختصاصه مجيء الاسم الذي بعده منصوباً لفظاً أو تقديراً، بفعل محذوف وجوباً تقديره (أخص)، أو (أعني).

لقد وضّح د. فاضل السامرائي بالأمثلة التي ذكرها دلالة الاختصاص دون غيره من الأساليب فقد قال:((لو قلت (نحن الطلبة نريد حقوقنا) فأنت لم ترد أن تخبر عنك بأنكم طلبة وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون حقوقكم ثم بينت من أنتم؟ ونحو لو قلت (أنا خالداً أقوم بهذا الأمر) فإنك لم ترد أن تخبر عن نفسك بأنك خالد، وإنما

---

[1] النحو الواضح النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت:444/2.

[2] معاني النحو:116/2.

أردت أن تخبر بأنك تقوم بالأمر ثم بيَّنتَ نفسك))[1]. إذاً فقد تغير المعنى من الإخبار الى الاختصاص ذلك بقصد المتكلّم ومراده.

ويمكنني القول إنَّ الرضي استطاع أنْ يبيّن ملمحًا مهمًا يتعلّق بالصلة بين توجيه القاعدة النحوية وغرض المتكلّم وقصده، فالقاعدة النحوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقصد المتكلّم في توجيهها، وهذا يؤكد ارتباط كل بنية وتركيب لغوي معين بما يقصده المتكلّم ويرغب في إيصاله للسامع.

8. أثر القصد في (أم) المنقطعة بمعنى (بل) وحدها

عقّب الرضي على قول ابن الحاجب:(((أم) المتّصلة لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحد المستويين والآخر الهمزة، بعد ثبوت أحدهما لطلب التّعيين، ... والمنقطعة كـ (بل) والهمزة، مثل: إنّها لإبل أم شاء))[2] قائلاً:((وأما في المنقطعة، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل، ما قبل (أم) وما بعدها على كلامين، لأنه اضراب عن الكلام الأول، وشروع في استفهام مستأنف، فهي، إذن، بمعنى (بل) التي تدل على أنَّ الأول وقع غلطاً في نحو قولهم: إنها لأبل، أم شاء، أو بمعنى (بل) التي تكون للانتقال من كلام إلى كلام آخر، لا لتدارك الغلط، كما في قوله تعالى: (أم يقولون افتراه) ... وقد تجيء بمعنى (بل) وحدها، كقوله تعالى: (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين)... فهي في مثله بمعنى (بل) وحدها، **والمقصود** أنَّ الكلام معها على كلامين، دون المتصلة، ولهذا سميت منقطعة، وسميت الأولى متصلة، لكونهما مع الهمزة التي قبلها))[3].

---

[1] معاني النحو:2/118-119.

[2] الكافية في علم النحو:53.

[3] شرح الرضي على الكافية:4/405-406.

تأتي (أم) على ضربين: متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة هي التي تعادل همزة التسوية، أو همزة الاستفهام، أما المنقطعة فهي التي لا يأتي قبلها أحدى الهمزتين، وتدل على الإضراب مع الاستفهام، أو على الاضراب فقط[1]. فهي تنقطع عمّا قبلها خبراً كان أو استفهاماً، وذلك نحو:(إنَّ هذا لزيد أم عمرو) إذا نظرتَ إلى الشخص فتوهمته زيداً ثمّ أدركت الظن أنّه عمرو، فتنصرف عن الأول وتُضرب عنه على معنى (بل)[2].

فالإضراب لا يفارق (أم) المنقطعة، وهو ((إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها، ويسمى هذا: الإضراب الإبطالي. وقد يراد الانتقال من غرض إلى آخر يخالفه، وحينئذ؛ يسمى: الإضراب الانتقالي))[3]، وسمّيت منقطعة؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين[4].

ويرى ابن مالك أنَّ (أم) المنقطعة إذا جاء بعدها مفرد كانت عاطفَة مستدلًا بقول العرب:(إنَّها لإبل أم شاء)، فهي هنا عطفت ما بعدها على ما قبلها وجاءت لمجرّد الإضراب، كما يكون ما بعد (بل)[5].

ويرى الخليل بن أحمد أنَّ (أم) في قول العرب هذا منقطعة، والتقدير:(بل شاء هي)[6]، والدليل على أنَّ الآخر منقطع عن الأول ((قول الرجل: إنِّها لإبلٌ ثم يقول: أم شاءٌ يا قوم. فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعةً، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنه حين قال: أعمروٌ عندك فقد ظنَّ أنَّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد

---

(1) يُنظر: الجنى الداني:204-206.

(2) يُنظر: المقتضب:288/4-289، والأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي، تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، 1993م: 127

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:337/3، الهامش رقم (3).

(4) يُنظر: شرح الأشموني:377/2.

(5) يُنظر: شرح التسهيل:362/3.

(6) يُنظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م:339.

بعد أن استغنى كلامه، وكذلك: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين))[1].

وقد تجيء (أم) بمعنى (بل) فقط، وهو ما ذكره الخليل مستشهدًا بقوله تعالى:﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[سورة الزخرف/الآية:52]، فقال: ((وَقد تضع الْعَرَب أم فِي مَوضِع بل كَقَوْل الأخطل[2]:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِواسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا

مَعْنَاهُ:(بل رَأَيْت بواسط) وَمِنْه قَول الله تبَارك وَتَعَالَى (أم أَنا خير من هَذَا الَّذِي هُوَ مهين) أَي بل أَنا خير مِنْهُ))[3]. وقد جعل أبو عبيدة (ت:209هـ) قوله تعالى من سورة الزخرف من المجاز، فهو يرى أنَّ مجازها (بل أنا خير من هذا)، ولا تكون عاطفة[4]. وقد جعلها النحّاس(ت:338هـ) بمعنى (بل)[5] فقط.

وتابع ابن جني النحّاسَ[6] وبعض من المفسّرين[7].

---

[1] كتاب سيبويه:172/3.

[2] ديوانه:200.

[3] الجمل في النحو:310.

[4] يُنظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى القاهرة، 1381هـ:186/2.

[5] يُنظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ:82/1.

[6] يُنظر: اللمع في العربية:94، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م:99/1.

[7] يُنظر: وفتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ:640/4، و مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، محمد بن عمر نووي الجاوي، تح: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1417،1 هـ:385/2، و تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1946م:99/25.

وقد تكون (أم) بمعنى (بل والهمزة) في موطن شاهدنا من سورة الزخرف[1]، قال أبو حيان:((الظاهِر أَنَّهَا أَم المنْقطعة الْمُقَدرة بِبَل وَالْهمزة، أَي بل أَنا خير))[2].

لقد استطاع النحويون أنْ يحددوا القصد من استعمال (أم)، إذ يتضح معناها من الحالة التي يكون عليها المتكلّم، فإذا قلت:(إنّ هذا لزيدٌ أم عمرو)، فتبدو((وكأنَّك نظرت إلى شخص، فتوهّمتَه زيدًا، فأخبرتَ على ما توهمتَ، ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفتَ عن الأول، وقلت: "أم عمرٌو" مستفهمًا على جهة الإضراب عن الأول. ومثلُ ذلك قول العرب: "إنها لإبِلٌ أم شاءٌ" أي: بل أهي شاءُ. فقوله: "إنها لإبلٌ" إخبارُ، وهو كلامُ تام، وقوله: "أم شاء" استفهامٌ عن ظَن وشَك عرض له بعد الإخبار. فلا بد من إضمارِ "هِيَ"؛ لأنه لا يقع بعد "أم" هذه إلَّا الجملةُ))[3].

وقد وضّح أبو البركات الأنباري(ت:577هـ) معنى المنقطعة بأنّها التي تكون بمقام (بل والهمزة)، كقول العرب:(إنّها لإبل أم شاء)، فالتقدير:(بل أهي شاء)، وكأنَّ المتكلّم رأى أشخاصًا، فغلب على ظنه أنها إبل، فأخبر بما غلب على ظنِّه، ثم شكَّ بالأمر، فرجع إلى السؤال، فكأنه قال:(بل أهي شاء)[4].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي لم يكرّر كلام السابقين، بل أكّد أنَّ الكلام الذي يأتي مع (أم) التي تكون بمعنى (بل) وحدها يكون على كلامين، عكس المتصلة التي تكون على كلام واحد. فالمتكلّم في المنقطعة يُضرب عن الكلام الأول ويبدأ مستأنفاً باستفهام آخر، وهذا يدلّ على أنَّ الكلام الأول وقع غلطاً فاستأنف المتكلّم لتصحيحه

---

[1] يُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، تح: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م:276/3.

[2] البحر المحيط:381/9.

[3] شرح المفصّل:17/5-18.

[4] يُنظر: أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م: 221.

لدفع الغلط، ولهذا قصد المتكلّم استعمال المنقطعة لغاية يريد توصيلها، وهذه الغاية هي رفع الغلط والوهم والاتيان بالكلام الصحيح والمقصود.

9. أثر القصد في أصل التمييز التنكير

استطرد الرضي عند حديثه عن التمييز قائلًا:((وأصل التمييز: التنكير، لمثل ما قلنا في الحال وهو أن **المقصود** رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل، فلو عرف، وقع التعريف ضائعًا))[1].

التمييز: ويقال له التبين والتفسير وظيفته((رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ على أحد محتملاته))[2]، وقد ذكر ابن مالك التمييز بألفيته قائلًا[3]:

اِسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

وقد ذكر في شرح الكافية الشافية أنَّ التمييز يُزيل الابهام، فقال[4]:

مُزِيْل إبْهَامٍ مُنَكّر حَوَى مَعْنَى "من" التَّمْيِيز نَحْوَ "كَم لوى"

والتمييز يشبه الحال من حيث كلاهما نكرة تأتي بعد تمام الكلام إلّا أنَّ الحال يكون في الغالب مشتقًا. والتمييز اسم نكرة تضمّن معنى (من) لبيان ما قبله وتفسيره[5]. فالتمييز يُفسّر المُبهم من الذوات ويُبيّنه، ولا يكون إلا نكرةً تأتي بعد تمام الكلام[6]. ويرى الزمخشري أنَّ المميزات ((أشياء مزالة عن أصلها. ألا تراها إذا رجعت إلى

---

(1) شرح الرضي على الكافية:72/2.

(2) المفصّل في صنعة الإعراب:93.

(3) ألفية ابن مالك، ابن مالك، دار التعاون، د. ط، د. ت:34.

(4) شرح الكافية الشافية:767/2.

(5) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:401/1-402.

(6) يُنظر: متن الأجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، د. ط، 1998م:19، وتوضيح المقاصد والمسالك:726/2.

المعنى متصفةً بما هي منتصبة عنه ومنادية. على أنَّ الأصل عندي زيت رطل، وسمن منوان، ودراهم عشرون، عسل ملء الإناء، وزبد مثل التمرة، وسحاب موضع كف، وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال طابت نفسه، وتصبب عرقه، واشتعل شيب رأسي؛ لأنَّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل. السبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.))[1]. فالملاحظ من كلام الزمخشري أنَّ أصل التمييز نكرة، وهذا واضح في ما ضربه من أمثلة.

فإذا أردنا أنْ نُخبر أنّه عندنا جنس من الأجناس، وله مقدار معين ومعلوم كـ(الكيل، والوزن، وغيرهما من المقادير)، وجب علينا جعل المقدار وصفاً لذلك الجنس؛ لتوضيحه وتبيّن كميته ومقداره، فالأوصاف توضّح الموصوفين وتزيل الابهام والغموض عنها، فنقول: (عندي ثوبٌ ذراعٌ)[2]. وساغ ذلك لأنَّ ((المقادير إذا انفردتْ، كانت نَعْتًا لِما قبلها لِما تَضمّنَ لَفْظُها من الطُّول والقصْرِ، والقِلّةِ والكثرةِ، فإذا قال: "رأيت ثوبًا ذِراعًا"، فكأنّه قال: "قصيرًا"، وإذا قال: "رأيتُ ثوبًا خمسين ذراعًا"، فكأنّه قال: "طويلًا"... إلَّا انّهم قد يُقدِّمون الوصفَ الذي هو المقدارُ لضربٍ من المبالغة وتأكيدِ العِناية به، فيقولون: "عندي راقودٌ خلاًّ ...، ولم يحسن أنّ يُجعل وصفًا لِما قبله من المقدار، إذ كان جَوْهرًا ليس فيه معنى فعلٍ، وكانت إضافةُ الأوّل إليه سائغةً، إذ كان منه، فتقول: "راقودُ خلٍّ، ورطلُ عسلٍ"، والمعنى: مِن خلٍّ، ومِن عسل... وإن شئت نوّنت، ونصبت على التمييز على ما تقدّم، وإذا قلت: "عندي عسل رطلٌ، وخلٌّ راقودٌ"، فقد أتيتَ به على الأصل، وإذا قدّمتَ، وقلت: "عندي رطلٌ

---

[1] المفصَّل في صنعة الإعراب:95.

[2] يُنظر: شرح المفصّل:43/2.

عسلًا، وراقودٌ خلّا"، فقد غيّرتَهما عن أصلهما لِما ذكرناه من إرادةِ المبالغة والتأكيدِ في الإخبار عن مقدارِ ذلك النوع))[1].

والذي أراه أنَّ الرضي انفرد في ذكر أصل التمييز، وبدا هذا واضحًا عند استطراده، إذ نجده في أغلب الأحيان يكتفي بشرح نصّ كافية ابن الحاجب، ولكنّه في موضعنا هذا استطرد ليستكمل أحكام التمييز، وليُبيّن رأيه مبتعدًا عن تعريفات النحويين للتمييز، وبغض النظر عن كونه نكرةً بمعنى (من)، فهو لم يُكرّر كلام سابقيه، بل اتجه صوب القصد في بناء القاعدة النحوية. إذ المقصود من التمييز رفع الإبهام، وهذا يحصل بالنكرة وهي أصل، فلو عُرِف لوقع التعريف ضائعًا.

ويرى الرضي أنَّ الأصل في التمييزات أنْ تكون موصوفات بما تنتصب عنه وكأنَّ الأصل:(عندي خلٌ راقود)، والسبب في تغيّرها عن صورتها الأصلية؛ هو لغرض الإبهام أولاً، إذ إنَّ الإبهام أوقع في النفس[2]، فطبيعة الذات الإنسانية تتشوق إلى معرفة المجهول والمُنكّر، فإذا فسّرنا هذه النكرة بعد إبهامها فقد ذكرناه جملًة وتفصيلًا، وتقديمه يخل هذا المعنى؛ لهذا لم يستقم التقديم.

وقد أكّد الرضي أنَّ **المقصود** رفع الإبهام، وهذا يتحصل بالنكرة، إذ إنَّ ((بعض النكرات أَعم وَأشيع من بعض فأعم الْأَسْمَاء وأبهمها شَيْء وَهُوَ يَقع على الْمَوْجُود والمعدوم جَمِيعًا))[3]، فالنكرة هي الأصل، إذ تندرج المعارف كلّها تحتها، فلا تحتاج في دلالتها إلى قرينة[4]، فهي مكتفية بنفسها، وقادرة على رفع الإبهام والغموض وهذا يتحصل بالأصل لا بالفرع، والنكرة كفيلة برفع هذا الإبهام.

---

[1] شرح المفصّل:44/2.

[2] يُنظر: شرح المفصّل:71/2-72.

[3] اللمع في العربية:98.

[4] يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:119/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:98/1.

والذي يبدو لي أنَّ للقصد أثرًا في توجيه القاعدة النحوية، إذ انتقل الاسم من موضعه الذي كان في الاصل موصوفًا ليصبح اسمًا نكرَة تدلّ على الشائع والمعروف، ليرفع التمييز الإبهام والغموض الذي لحقه قبل انتقاله. لقد كان للقصد أثرٌ فعّالٌ في بناء القاعدةِ النحوية، إذ انتقل الاسم من موضعه المرفوع (عندي ثوبٌ ذراعٌ) ليُصبح منصوبًا (ذراعًا)، لقصدٍ وغايةٍ يريد المتكلّم إيصالها للسامع.

الفصل الثاني

أثر القصد في تحديد الرتبة النحوية

(التقديم والتأخير)

مدخل:

يعدُّ مصطلح (الرتبة) من المصطلحات الحديثة التي اهتم بها النحويون والبلاغيون القدماء وكان يُعرف بـ(التقديم والتأخير)[1]، وقد عرف النحويون دور الرتبة وأهميته في الجملة العربية ولكنهم لم يعالجوه في أبواب مستقلة بل نجده _ موضوع الرتبة _ موزعًا على جميع أبواب النحو[2].

إذ لو بحثنا عن (التقديم والتأخير) لوجدناه واضحًا في كتاب سيبويه[3]، وهو من أوائل النحويين الذين أدركوا أهميته، إذ قال في بابٍ بعنوان(الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول):((فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل... وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم))[4]. فقد بيَّن سيبويه أنَّ سبب التقديم هو العناية والاهتمام.

وقد كان لعبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ) رأيٌ مهمٌ عن التقديم والتأخير، إذ يرى أنَّه بابٌ كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، يوصل القارئ الى لطيفة، وبه ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد أنَّ سبب اللطف عندك أنَّه قدّم فيه شيء، وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان[5]، وقد ذكر

---

(1) يُنظر: نظام الرتبة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية نماذج من كتاب نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه، حميدة عاشور (رسالة ماجستير)، إشراف: البشير جلول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية، 2013م: 22.

(2) يُنظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة: 415.

(3) يُنظر: كتاب سيبويه، على سبيل المثال:56/1، 80/1.

(4) كتاب سيبويه:34/1.

(5) يُنظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني: 76-77.

الجرجاني أنَّ للتقديم أغراضاً أخرى غير العناية والاهتمام[1].

إنّ الرتبة هي قرينة من قرائن المعنى وموقع الكلمة من الكلمة الأخرى قد يدلّ على وظيفتها النحوية، فجملة:(قامَ زيدٌ) تختلف عن جملة (زيدٌ قامَ)، إذ إنَّ (زيداً) في الجملة الأولى فاعل، وفي الجملة الثانية مبتدأ[2]. إذًا فالرتبة هي موقع الكلمة المعلوم بالنسبة للكلمة الأخرى كأنْ تأتي سابقة أو لاحقة[3].

ويجب الإشارة الى أنَّ الرتبة نوعان، محفوظة، وغير محفوظة. فأما المحفوظة فهي ((قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها, ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة, والموصوف على الصفة, ويتأخر البيان عن المبين, والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه, والتوكيد عن المؤكد, والبدل عن المبدل, والتمييز عن الفعل ونحوه))[4].

والرتب غير المحفوظة في النحو هي الرتب التي من الممكن أنْ تتقدّم أو تتأخر, ومن هذه الرتب: رتبة الفاعل والمفعول به, رتبة المبتدأ والخبر، رتبة الفاعل والتمييز بعد نعم, ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الحال والفعل المتصرف, ورتبة المفعول به والفعل[5].

نقول: إنَّ القرار الذي يتفق عليه النحويون هو أنَّ أيَّ تقديم لعنصر من عناصر الجملة إنما يكون لغايةٍ أو قصدٍ جعلته يقع في موقعٍ غير موقعه ومحله، فتقديمه أو

---

(1) يُنظر: المصدر نفسه:78.

(2) يُنظر: البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993م: 91.

(3) يُنظر: مسألة الرتبة في الجملة العربية، ربيعة حمادي (رسالة ماجستير، إشراف الدكتور محمد خان، الجمهورية الجزائرية الشعبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2005م: 30.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، عالم الكتب، ط5، 2006م: 207.

(5) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:207.

تأخيره ليس اعتباطاً وإنّما هو مقصودٌ لغاية يريد المتكلّم إيصالها للسامع، ونجدُ هذا القصد واردًا في (شرح الرضي على الكافية) وكالآتي:

1. القصد من تقديم الخبر النكرة على المبتدأ المعرفة

قال ابن الحاجب:((وإذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: (أين زيد؟)، أو كان مصحّحا له مثل: (في الدّار رجل)، أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ مثل: (على التّمرة مثلها زبدا)، أو كان خبراً عن (أنّ) مثل: (عندي أنك قائم)، وجب تقديمه))[1]. قال الرضي شارحًا:((وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم، نحو قولك: تميمي أنا، إذا كان **المراد** التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر))[2].

يأتي المبتدأ أولًا، وهو ما قصدتَ جعله أولًا لثانٍ، وهو ((ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه))[3]، فالمبتدأ هو كل اسم ابتدأت به كلامك، وخلّصته من العوامل اللفظية[4]. فالمتكلّم إنْ افتتح نطقه باسم فهذا الاسم هو المبتدأ[5].

لقد عدَّ الخليل بن أحمد تقديم الخبر النكرة قبيحًا، وهذا ما نجده في كتاب سيبويه، إذْ قال:((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، وعمرٌو

---

(1) الكافية في علم النحو:16.

(2) شرح الرضي على الكافية:263/1.

(3) الأصول في النحو:58/1.

(4) يُنظر: اللمع في العربية:25.

(5) يُنظر: ملحة الإعراب:26، واللمحة في شرح الملحة:293/1.

على (ضرب) مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخرًا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك))[1]. وقد قيَّدّ المبرد تقديم الخبر بشرط، ألا وهو نية التأخير، إذ قال: ((وَتقول منطلق زيد فَيجوز إِذا أردْت بمنطلق التَّأْخِير لِأَن زيدا هُوَ الْمُبْتَدَأ))[2]. وقد ذهب ابن السرّاج الى جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط ألا يكون الخبر فعلاً[3]، وهو ما أشار اليه أبو علي الفارسي(ت:377هـ)[4]، والزمخشري[5] ، فالفارسي يقول:((قلت لأبي بكر: من أين قَبحَ أن ترفع (زيد) بقائم هنا؟. فقال: لأن الكلام على ضَرْبين: فعل وفاعلٌ، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما، لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعلُه، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلِخُروجِه عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قَبُحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلامٍ))[6].

الملاحظ مما ذكره النحويون أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ لا يتعدى إرادة المتكلّم؛ لأنَّ الخبر مؤخرٌ في الرتبة، ويبقى القصد في نية المتكلّم أساساً للتقديم، فإنْ لم يقصد المتكلّم هذا التقديم كان قبيحاً؛ لأنَّه ((إما أنْ يؤدي الى لبس كما في تقدّم المفعول حين يصبح فاعلاً أو يؤدي الى المحال كما في تقدّم الخبر حين يخبر عن النكرة بالمعرفة))[7].

---

(1) كتاب سيبويه:127/1.

(2) المقتضب:127/4.

(3) يُنظر: الأصول في النحو:59/1.

(4) يُنظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ ، تح: د. حسن شاذلي فرهود ، د. مط، ط1، 1969م:52.

(5) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:44.

(6) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تح: د. عوض عبد حمد القوزي، د. مط، ط1، 1990م:281/1.

(7) أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر، د. ط ، القاهرة، 1998م:59.

لقد تنبّه اللغويون إلى أهمية القصد في التقديم والتأخير في المعنى المراد إيصاله للمتكلّم، والمعنى المقصود والمراد، فقولنا:((زيد منطلق، إخبار لمن يجهل انطلاقه وقولنا: منطلق زيد، إخبار لمن يعرف زيداً، وينكر انطلاقه، فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه))[1]، فمرتبة الخبر ومكانته تحدد الفائدة المقصودة والمراد من السامع إدراكها وفهمها، فإذا قلنا:(قائم زيد) نكونُ قد أثبتنا لـ(زيد) القيام دون غيره من الصفات، أما إذا قلنا:(زيد قائم) فأنَّنا نختار إثبات القيام له، أو نفيه عنه، وذلك بأنْ نقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك من الأحوال[2] متصفًا بها دون غيرها.

وقد أكَّد الرضي الاسترابادي وجوب تقديم الخبر في بعض المواطن التي تقتضي ذلك؛ لأنّه إذا بقي في رتبته التي من حقّه وهي التأخير لم يُفهم المعنى المراد، وجعل من هذه المواطن قولك: (تميميٌ أنا)، فالمعنى المراد هو التفاخر بقومه الذين ينتمي اليهم، فـ((اتسع في المعنى، على اعتبار قبيلته ذات شأن وجاه، والنكرة تفصح عن ذلك، لذا جاء بها مقدّمةً، على عكس إنْ جاء بها مؤخرة، فإنَّها لا تحقق الفائدة، فضلاً عن ذلك أنَّ نبرة الصوت في الاسم النكرة أكثر قوة وأثراً في المتلقي))[3].

وأرى أنّ للقصد أثرًا في توجيه القاعدة النحوية، فإنْ أردنا الإخبار عن أمرٍ ما نكتفي بتكوين جملةٍ اسمية متكونة من مبتدأ وخبر، مع احتفاظ كلّ منهما برتبته، وإنْ قصدنا معنى من المعاني كالفخر، والمدح، والتعظيم، والذم، وغيرها من المعاني قدّمنا الخبر النكرة على المبتدأ المعرفة؛ لنستطيع تمكين الخبر في ذهن السامع.

---

(1) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلويّ، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1423هـ:18/2.

(2) يُنظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة، د. ت:172/2.

(3) الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية(أطروحة دكتوراه):160-161.

وبذلك أسس القصدُ لقاعدتين نحويتين هما: (المبتدأ وخبره)، و(الخبر المقدّم مع المبتدأ المؤخر).

والذي يبدو لي أنَّ الرضي استطاع بفكره النحويّ الفذّ أنْ يتلقف الأثرَ المهم للقصد في بناء القاعدة النحوية، وكيفية توجيهها استناداً إلى قصد المتكلّم والمعنى المراد إيصاله للسامع، وهو ما وضّحه بالمثال السابق (تميميٌ أنا). فلو قال: (أنا تميميٌ) لفهم السامع أنَّ المراد من هذه الجملة هو الاخبار عن أنَّ المتكلّم من بني تميم فقط. ولكن بتقديم الخبر على مبتدأه لاحظنا معنى الفخر الذي قصد المتكلّم توضيحه للسامع واطلاقه له.

2. القصد من جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقرينة معنوية دالة عليهما

قال ابن الحاجب: ((وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل: (من أبوك؟)، أو كانا معرفتين مثل: (زيد القائم)، أو متساويين مثل: (أفضل منك أفضل منّي)، أو كان الخبر فعلا له مثل: (زيد قام) وجب تقديمه))[1].

قال الرضي:((قوله:" أو كانا معرفتين، أو متساويين"، ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر، معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ، كما في قوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وذلك لأنَّا نعرف أنَّ الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي مثل أبي حنيفة، ولو **أردت**

---

[1] الكافية في علم النحو:16.

تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول أبي تمام[1]:

لُعابُ الأَفاعي القاتِلاتِ لُعابُهُ ... وَأَرْيُ الجَنى اشتارَتْهُ أَيدٍ عَواسِلُ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الافاعي))[2]

لقد جعل النحويون كلاً من المبتدأ والخبر من جهة كونهما معرفة أو نكرة أربعة أقسام، هي[3]:

1. أنْ يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، مثل: (عمرو منطلقٌ)، وهذا هو الأصل وما يجب أنْ يكون عليه الكلام.
2. أنْ يكون المبتدأ معرفة وخبره كذلك، مثل:(زيدٌ أخوك)، والمقصود: أنّه أخوه من النسب، ((وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر ويعلم أن له أخًا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول له: أنت زيد أخوك, أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته, فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك هو الذي استفاده المخاطب, فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما, فأما أنْ يكون يعرفهما مجتمعين وأنَّ هذا هذا فذا كلام لا فائدة فيه))[4].
3. أنْ يكون المبتدأ نكرة، والخبر كذلك، وهو الجائز ما دام محققاً للفائدة.
4. أنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما وضع عليه الكلام.

---

[1] ديوانه: 140.

[2] شرح الرضي على الكافية:1/257-258.

[3] يُنظر: الأصول في النحو:1/65-67.

[4] الاصول في النحو:1/66.

وقد حكم أغلب النحويين[1] بوجوب تقديم المبتدأ إذا كان كلٌّ من المبتدأ وخبره معرفة، فابن مالك يقول: ((فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنّه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ))[2]، وهو رأي ابن هشام الأنصاري[3].

وقد ذهب عبد القاهر الجرجاني الى أنَّك إذا جئتَ بالمبتدأ والخبر معرفتين، ووضعت أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، فهناك اختلاف في المعنى، فقد قال:((ومما يدلُّ دلالةً واضحةً على اختلافِ المعنى إذا جئتَ بمعرفتَيْن، ثم جعلتَ هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة، وتارة بالعكس قولهم: "الحبيب أنت"، و "أنت الحبيبُ"، وذاك أنَّ معنى "الحبيبُ أنتَ"، أنه لا فصْل بينك وبينَ مَنْ تُحبُّه إذا صدَقَت المحبةُ، وأنَّ مثَل المتحابَّيْنِ مثَلُ نفْسٍ يقتسمُها شخصان، كما جاء عن بعض الحكماءِ أنه قال: "الحبيبُ أنتَ إلا أنه غيرُكَ"... ولا يَخفى بُعْدُ ما بينَ الغرضَيْن. فالمعنى في قولك: "أنتَ الحبيبُ" أنَّكَ الذي أخْتَصُّه بالمحبة مِنْ بين الناس، وإذا كان كذلك، عرفتَ أنَّ الفرْقَ واجبٌ، أبداً، وأنه لا يجوزُ أن يَكون "أخوك زيدٌ" و "زيد اخوك" بمعنى واحد))[4].

إذًا فالمتكلّم يقصدُ وضع المبتدأ أو الخبر في مكانٍ معين؛ لأنَّه يريد ويقصد توصيل معنى للسامع يختلف عن المعنى الذي سيحصل عليه إنْ غيَّر أو بدّل بين مرتبة كلٍّ منهما.

---

[1] يُنظر: المفصّل في صنعة الاعراب:46، و شرح المفصّل: 247/1، وشرح ابن الناظم:82، واللمحة في شرح الملحة:295/1، والمقاصد الشافية:488/3.

[2] شرح التسهيل:296/1.

[3] يُنظر: مغني اللبيب: 588/2.

[4] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، دار المدني بجدة، 1413هـ – 1992م: 190.

وقد تنبّه البلاغيون لأثرِ الإرادة والقصد في توجيه المعنى المراد والمقصود لتُبنى القاعدة النحوية استناداً إلى المعنى المقصود، فإذا ((كان للسامع أخ يسمى زيدًا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنّه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول: له زيد أخوك، سواء عرف أنَّ له أخًا ولم يعرف أن زيدًا أخوه أو لم يعرف أن له أخًا أصلًا. وإن عرف أن له أخًا في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت:(أخوك زيد).

أما إذا لم يعرف أن له أخًا أصلًا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلًا، فظهر الفرق بين قولنا:(زيد أخوك)، وقولنا:(أخوك زيد)، وكذا إذا عرف السامع إنسانًا يسمى زيدًا بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيدًا هو ذلك المنطلق فتقول:(زيد المنطلق)، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت:(المنطلق زيد)))[1]. الملاحظ من هذا النصّ أنَّ قصد المتكلّم وارادته هي التي حدّدت المبتدأ والخبر، وميّزت المعنى المراد إيصاله للسامع.

إنَّ المعنى يختلف باختلاف الغرض المراد والمقصود، وهذا يكون عندما نجدُ أنَّ المبتدأ والخبر معرفتان، وكلاهما يصحّ أنْ يُخبر به عن الآخر، فإذا كان لنا أخوٌ واسمه (زيد)، والمخاطب يعرفه بعينه ولكنه لا يعرف اتصافه بالمتكلّم، وذلك بكونه أخا المتكلّم، قدّمنا (زيد)، لتصبح الجملة:(زيدٌ أخوك)، إذ لا يصحُّ أنْ نقول:(أخوك زيدٌ). أما إذا عرف السامع أنَّ للمتكلّم أخاً ولكنه لا يعرف اسمه على التعيين، وأردتنا تعيينه في نفس السامع فنقول:(أخوك زيدٌ)[2].

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني الشافعي، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، ط3، بيروت:130/2.

[2] يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:213/1.

فالمبتدأ إنْ كان((معلومًا عند المخاطب والمجهول هو الخبر. فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبرًا عن المبتدأ. وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيدًا ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له (زيدٌ أخي). وإذا عرف أن لك أخاً، وعرف زيدًا ولكنه يجهل إنه أخوك، وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد قلت له: (أخي زيد) فكأن الأولى جواب عن سؤال: من زيد؟ والثاني جواب عن سؤال: مَنْ أخوك؟ ونحو هذا قولك (زيد القائم) و (القائم زيد)))[1].

وقد أكَّد أحد الباحثين أنَّ للإرادة والإفادة أثراً مهماً ووظيفة واضحة في تحديد الرتبة، فقد نجدُ أنَّ المقدّم خبر بفعل قرينة يقصدها المتكلّم ويريدها[2]، وهو ما قصده الرضي مستشهداً بقول الشاعر[3]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فإذا وجدنا القرينة المعنوية التي يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ[4]، بل جاز تقديم الخبر. وقد كان هذا الشاهد من المسائل الخلافية في كتاب أبي البركات الأنباري[5]، بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وحجتهم في ذلك أنَّ هذا سيؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره . أما البصريون فقد جوّزوا ذلك وحجتهم كثرة مجيئه في كلام العرب وأشعارهم،

---

(1) معاني النحو:168/1.

(2) يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية:163.

(3) البيت للفرزدق في: خزانة الأدب:445، وبلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف:56/1، وشرح الكافية الشافية:367/1، وشرح المكودي على الألفية:51، والعدة في إعراب العمدة، ابن فرحون المدني، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1: 441/3.

(4) يُنظر: شرح التسهيل:296/1.

(5) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين:56/1 المسألة (9).

مستشهدين بالأمثال والأقوال والأبيات الشعرية، وشاهدنا:(بنونا بنو أبنائنا ...) من الشواهد التي جوّزوا فيها تقديم الخبر على المبتدأ.

ويرى ابن يعيش وغيره أنَّه لا يجوز أنْ نجعل (بنونا) مبتدأ؛ لأنَّ ذلك يلزَم منه أن لا يكون له بنون إلا بَنِي أبنائه، وليس هذا هو المعنى المراد[1]. وقد جعل ابن مالك أمن اللبس أساساً لتقديم الخبر على المبتدأ مستدلاً بقول الشاعر، والتقدير:(بنو أبنائنا بمنزلة أبنائنا)[2]،فـ((فبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل))[3] .

فالمعنى لا يصحّ ولا يستقيم الا بهذا التأويل المذكور[4]، كما ((يجب الحكم بابتدائية الْمُؤخر فِي نَحْو أَبُو حنيفَة أَبُو يُوسُف، و (بنونا بَنو أَبْنَائِنَا ...) رعيا للمعنى ويضعف أَن تقدر الأول مُبْتَدأ بِنَاء على أَنه من التَّشْبِيه المعكوس للْمُبَالَغَة لِأَن ذَلِك نَادِر الْوُقُوع ومخالف لِلْأُصُولِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يَقْتَضِي الْمقَام الْمُبَالغَة))[5]. فالقصد على أنَّ المتقدّم هو الخبر خير دليل على تقديمه، والقصد هو التشبيه لأنَّ المقصود و((المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس المراد الحكم على

---

(1) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:248/1، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ – 1986م:246.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 366/1–367، وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:205/1–206.

(3) شرح التسهيل:297/1، وينظر: شرح ابن الناظم: 82، وارتشاف الضرب:1104/3، والتذييل والتكميل:337/3.

(4) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:934/2.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 589، ويُنظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تح: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي، ط1406،1 هـ – 1986م:198، و ارشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك:177/1.

بنيهم بأنهم كبني أبنائهم))[1] . فقصد التشبيه الحقيقي يقتضي بأنْ يكون بنو الأبناء يشبهون الأبناء؛ لذا (بنونا) خبر مقدّم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر، والمعنى المقصود: بنو أبنائنا مثل بنينا"[2].

والذي أراه أنَّ لقصد المتكلّم أثرًا في توجيه القاعدة النحوية، فإنْ كان المبتدأ والخبر معرفتين من دون وجود قرينة وجب تقديم المبتدأ، وهو الأولى. أما إذا كانا معرفتين والقصد موجود فيجوز تقديم الخبر بقرينة معنوية؛ لأنَّه سيفيد غرضًا أراده المتكلّم وقصد إفهامه للسامع.

3. أثر القصد في تقديم الخبر شبه الجملة

شرح الرضي الاستراباذي قول ابن الحاجب ((وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمَّ جاز: في داره زيد))[3] بقوله: أنَّ أصل المبتدأ التقديم؛ ذلك لأنَّه محكوم عليه إذ يجب أنْ يكون موجوداً قبل الحكم، ومن هذه الجهة جازت مسألة (في داره زيدٌ) إذ قال:((إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنَّه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، **فقُصِد** في اللفظ أيضاً... ومن جهة كون الأصل في المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعني إنْ قيل: لِمَ جازت، وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا: إنَّ أصل المبتدأ التقديم، والتقدير: زيد في داره، فالمعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديراً))[4].

---

[1] شرح ابن عقيل:234/1، ويُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 504/1، وشرح الأشموني:199/1-200.

[2] يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:214/1، وهمع الهوامع:384/1، وجامع الدروس العربية:267/2، وضياء السالك الى أوضح المسالك:206/1.

[3] الكافية في علم النحو: 15.

[4] شرح الرضي على الكافية:229/1-230.

جوَّز النحويون تقديم الخبر على قصد التأخير إذا كان شبه جملة والمبتدأ يكون معرفةً؛ وذلك لأنَّ الكلام يكون مستقيمًا وحسُنًا[1].

فالنحويون يَرون أنَّ تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة لا يتغير من ناحية الإعراب؛ لأنَّ المتكلّم قصدَ التأخير، إذ يجوز أنْ نقول:(في دارهِ زيدٌ)؛ لأنَّ المفسّر مقدمٌ في القصدِ والخبر مقصود تأخيره[2]. فالمتكلّم يُراعي التراكيب الفصيحة التي يقصدها فينوي قصدَ تقديم الخبر إذا كان المخاطب يعرفه؛ ليُحقق القصد المُراد فمن غير المعقول أنْ يكون المعنى المقصود من جملة (زيدٌ في داره) هو نفسه المعنى المقصود من (في دارهِ زيدٌ) إذ إنَّ لاستعمالات المتكلّم دلالات يقصدها من هذا التركيب دون غيره من التراكيب. فالعرب فصحاء لا يقدّمون إلا الذي هم بحاجة لإيضاحه وبيانه وتفسيره دون غيره[3]، فالقصد له أثرٌ واضحٌ في توضيح المعنى المراد وتبيينه.

وقد شبّه سيبويه تركيب (في دارهِ زيدٌ) بتركيب آخر معلوم ولم يحصل فيه أي قصد للتقديم، فقال:((ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسُن السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستُغنى في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك عبد الله أخوك. إلا أن عبد الله يرتفع مقدَّماً كان أو مؤخرا بالابتداء))[4].

والتشبيه من العوامل التواصلية التي يقصدها النحويون من أجل تقريب القواعد

---

(1) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:46-47، وشرح التسهيل:300/1، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري:1108.

(2) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م:415/2، ونتائج الفكر في النحو:326، والمساعد على تسهيل الفوائد:222/1.

(3) يُنظر: كتاب سيبويه:34/1.

(4) كتاب سيبويه:88/2.

النحوية لذهن المتلقي[1]؛ لهذا استحضرَ المُخاطَب (هذا عبد الله) في حواره؛ قصد إعلام السامع بوجوده أو قربه؛ ليشدّ انتباه السامع ويحقّق القصد من كلامه فتتحقّق الرسالة التواصلية المقصودة.

وقد ناقش الدكتور فاضل صالح السامرائي تقديم الخبر الجار والمجرور، ويرى أنَّ التعبير الطبيعي أنْ نقدّم المبتدأ على الخبر(زيدٌ في الدار) فهذ إخبارٌ أولي والمخاطب يكون خالي الذهن. أما إذا اختلف التركيب وقلنا:(في الدارِ زيدٌ) فالمخاطب يكون مُنكراً كون زيد في الدار، أو يظنّ أنّ زيداً في المكتبِ مثلاً[2].

ومن مسوغات تقديم الجار والمجرور على المبتدأ المعرفة اقتضاء المقام، فقد يكون هناك حوارٌ بين السامع والمتكلّم، فيقول المتكلّم: أين زيد؟ فيُجيبه السامع: (زيدٌ في الدارِ)، وإذا كان السؤال: مَنْ في الدارِ؟ يكونُ الجوابُ: (في الدارِ زيدٌ). ففي الجملة الأولى المتكلّم لا يعرف مكان (زيد) ويجهله فأخبرته به، وفي الجملة الثانية المتكلّم يعلم بوجود أشخاص في الدار ولكنّه يجهلهم ولا يعرف مَنْ هم[3] فأجابه السامع استناداً إلى ما يقصده.

ومجيء مثل هذا التركيب كثيرٌ في القرآن الكريم، منه قوله تعالى:﴿ له الملك وله الحمد﴾[سورة التغابن:الآية/1]، إذ تقدّم الجار والمجرور (له) لقصدِ اختصاص الملك والحمد بالله سبحانه وتعالى[4].

---

[1] يُنظر: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، ط1، بيروت– لبنان، 2005م:30.

[2] يُنظر: معاني النحو:154/1.

[3] يُنظر: معاني النحو:156/1.

[4] يُنظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:547/4.

إنَّ المقام من المقاصد التداولية التي تحتاج إليها عناصر الخطاب[1] قصد إيصال رسالة تخاطبية مقصودة بعيدةً عن الغموض لتؤدي وظيفتها المُرادة قريبة من مقاصد المتكلّم وارادته من أجل تحقيق الإفادة بين الطرفين. ويرى (محمد محمد أبو موسى) أنَّ ترتيب مكونات الجملة وعناصرها ناتج عن قصد المتكلّم وأحواله النفسية وما يُثار فيها من معانٍ وصور؛ لهذا لم تأتِ التراكيب النحوية على هيأة واحدةٍ فقد تخرج عن الأصل الذي وُضعت فيه فيؤخر ما هو متقدّم، ويتقدّم ما هو مؤخر[2] وكلّ ذلك تابع للقصد الذي له الأثر الكبير في خلقِ عدد لا نهاية له من الجمل والتراكيب النحوية.

والذي يبدو لي أنَّ الرضي استطاع أنْ يُبيّن أثرَ القصد في توجيه القاعدة النحوية، إذ كان له الأثرُ الواضح في تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة، وهذا يدلّ على إمكانية الرضي اللغوية التي مكّنته من التنبّه لدور القصد وذَكره في أبوابه المختلفة.

4. القصد من وقوع جملة الحال خبرية

قال ابن الحاجب: ((وتكون جملة خبرية))[3].

لقد أفاد الرضي الاسترابادي من القصد في وقوع جملة الحال خبرية، إذ قال شارحًا قول ابن الحاجب: ((وأما وجوب كونها خبرية فلأنَّ **مقصود** المجيء بالحال، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك جاءني زيد راكباً: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي

---

[1] يُنظر: الوظيفية في كتاب سيبويه، د. رجاء الحسناوي، مؤسسة العلّامة ابن فهد الحلي، كربلاء المقدسة، العراق، ط1، 2015م: 205.

[2] يُنظر: خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهب، القاهرة، مصر، ط4، 1996م: 312، واللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، د. عبد القادر الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1986م: 256/2.

[3] الكافية في علم النحو:24.

هو مضمون الحال، ومن ثم، قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية، بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ وأما الإيقاعية، نحو: بعت، وطلقت، فان المتكلم بها لا ينظر، أيضاً، إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل **مقصوده** إيقاع مضمونها وهو مناف **لقصد** وقت الوقوع، بلى، يعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ أنَّ وقت التلفظ بلفظ الإيقاع: وقت وقوع مضمونه))[1]،

لقد جعل النحويون الجملة الخبرية أساساً في تحليلهم النحوي؛ والسبب في ذلك هو أنَّ الخبر هو الأصل في الكلام المفيد أما الإنشاء فهو طارئ، فالفائدة الكلامية المرجوة من الكلام ترجع الى الخبر أو الى ما في معناه[2]. ويمكننا التأكد من هذا الأساس في الكثير من الظواهر والمعاني، ومنها معنى التخصيص، إذ اشترط النحويون أنْ يؤدَّى التخصيص بجملة خبرية. ومن النحويين مَنْ عمّم هذا الشرط ليشمل الجملة الواقعة صلة الموصول، والجملة الواقعة نعتاً، والجملة الواقعة حالاً[3].

لقد تناول القدماء الجمل من ثلاثة منطلقات، وكان المنطلقُ الوظيفي العام أولها، فالكلام عندهم خبر، وطلب، أو إنشاء، فقالوا: الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية[4]. فالجملة الخبرية هي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب في ذاتها بغض النظر عمّن

---

(1) شرح الرضي على الكافية:40/2.

(2) يُنظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تح: خضر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011: 325/15.

(3) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي: 178-179.

(4) يُنظر: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط2، القاهرة، 2001م: 132.

قالها، فكل كلام يمكن أنْ نصفه بالصدق أو الكذب فهو خبر[1]. أما الإنشاء فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب، ويقسم قسمين: الإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوباً كالأمر والاستفهام والنهي، والإنشاء غير الطلبي: وهو الذي لا يستدعي مطلوباً كصيغ العقود، وألفاظ القسم، والرجاء، والتعجب[2]. وقد قال ابن مالك في ألفيته[3]:

وَمَوْضِعِ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

وقد ميّز ابنُ مالك نوعَ الجملة في (شرح الكافية الشافية)، فذكر أنَّ الجملة الخبرية تقع حالاً[4]. والسبب في وقوع الجملة الخبرية حالًا؛ هو تضمنها معنى الوصف[5]، ولهذه الجملة شروط وهي: أنْ تكون خبرية، فإذا جاءت طلبية يُقدّر القول، وأنْ لا تبدأ بحروف الاستقبال، كـ(السين، وسوف، ولن)، كما يجب أنْ تحتوي على ضمير يربطها بصاحب الحال[6]. وجعل النحويون الأصل في ((الحال والخبر والصفة الإفراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة))[7]. ويرى أبو اسحاق الشاطبي (ت:790هـ) أنَّ ابن مالك إنما ضربَ مثالاً آخر إشعارًا منه بوجود قيدٍ آخر، وهو ضروري للجملة الواقعة حالًا كونها خبرية، فالجملة الطلبية لا تقع في

---

(1) يُنظر: مفتاح العلوم: 166.

(2) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، ط2، الاردن:2007م:170-171.

(3) ألفية ابن مالك:33.

(4) يُنظر: شرح الكافية الشافية:757/2، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:421/1.

(5) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:245.

(6) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:718/2-719، وجامع الدروس العربية:475/3-476، والنحو الوافي:395/2.

(7) شرح ابن عقيل:278/2، ويُنظر: شرح الأشموني:29/2.

موضع الحال[1].

إنَّ الغرض الأساس من مجيء الحال هو بيان الهيأة لصاحبه[2]، أو هو ((بَيَان الْهَيْئَة الَّتِي عَلَيْهَا صَاحب الْحَال عِنْد مُلَابسَة الْفِعْل لَهُ وَاقعا مِنْهُ أَو عَلَيْهِ نَحْو: (ضربت زيدا قَائِما)))[3] وهذا لا نحصل عليه بالجملة الانشائية بل يُتحصل بالجملة الخبرية التي يقصدها المتكلّم، ويريد إفهامها للسامع وهو ما أشار اليه الرضي، إذ يبدو أنَّه ركّز على الملمح التداولي؛ وذلك من تركيزه على قصد المتكلّم وغايته ومراده من المجيء بالحال[4].

لقد بيّن الاستاذ عبد السلام هارون السبب في كون الجملة الخبرية تفي بالغرض وتركّز على قصد المتكلّم، كما أنّها توضّح ما هو متقدّم وتبيّنه، وهي على العكس من الجملة الانشائية، إذ لا نفهم الغرض منها إلا بالتأويل، فذكر أنَّ ذلك يعود لسببين:

الأول: إنَّ المتكلّم في الجملة الطلبية لا يكون على يقين وتأكدٍ من حصولها أو حصول مضمونها والمراد منها، وإذا كان كذلك فكيف يُمكنه تخصيص مضمون العامل بوقت حصول المضمون غير المتيقن في حصوله؟ إذًا فمضمون الجملة الحالية التخصيص والتقييد، وهذان لا يكونان إلّا بما هو مفهوم وأكثر عناية بالمضمون المجهول في الجملة الطلبية وهو ما يدلّ عليه الفعل بمادته وجوهره.

---

(1) يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين واخرون، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط1، 2007 م :493/3.

(2) يُنظر: اللمع في العربية:62، والمفصّل في صنعة الإعراب:89، وشرح الكافية الشافية:726/2، واللمحة في شرح الملحة:375/1، ومتن الآجرومية، ابن آجُرُوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، د. ط، 1998م: 19.

(3) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، د. ط، بيروت، د. ت: 375.

(4) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب:183.

الآخر: إنَّ المتكلّم في ايقاعه للجمل مثل:(بعتُ)، و(طلقتُ) لا ينظر الى وقت حصول مضمون الجملة فهي مجرّد ايقاع للمضمون بعيداً عن الوقت الذي يقع فيه، فالمراد والمقصود هو: البيع والطلاق[1].

إذًا فقد خصّصت الجملة الخبرية صاحبَ الحال بفعل دون غيره من الأفعال، فإذا قلنا:(رأيتُ زيداً وهو راكب) فإنَّ جملة (هو راكب) الخبرية قصدنا منها تخصيص رؤية (زيد) بالركوب دون غيره من الأفعال الأخرى كالوقوف والمشي، وهذا التخصيص لا نحصل عليه إلا بالجملة الخبرية المقصودة فالإنشائية خالية من التخصيص[2].

ملخص ما سبق يمكن القول إنَّ للجملة الخبرية وظيفة وغاية تواصلية تساعد المتكلّم على تحليل التركيب للمخاطب وفهمه، فهي ((تتضمن الإفادة التي يقصدها المتكلّم وتقدّم معلومات جديدة لم يدركها المخاطَب سابقاً، لذا اشترطها النحويون في الجمل الواقعة صفة أو حالاً أو صلة أو خبراً؛ لأنّها تراعي غرض المتكلّم واعتقاده الذي يريد إيصاله الى المخاطَب، زيادة على ذلك أنّها جملة يحسن السكوت عليها ولم تُذكر اعتباطًا، بل الغاية الأساس من وجودها تحقيق إفادة المخاطَب، أمّا الجملة الإنشائية فلم يوظّفها النحويون في هذا المجال لعدم حصول الإفادة بها، وإنَّ ما جاء من قبيل توظيفها فهو مؤول بجملة خبرية))[3].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي الاسترابادي تفرّد برأيه، إذ إنَّ النحاة ذكروا مجيء جملة

---

[1] يُنظر: الأساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة – مصر، 1979م:84- 85.

[2] يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:493/3.

[3] الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية، (أطروحة دكتوراه):203.

الحال خبرية لكنّهم لم يفسّروا القصد ولم يوضحوه إلا الرضي، وقد تبنّى الاستاذ عبد السلام هارون رأي الرضي فشرحه ووضّحه ليكون قصده ومراده واضحًا وجليًّا.

5. القصد من تكرار لفظ المنادى مضافاً

عقّب الرضي شارحًا قول ابن الحاجب في ((ولك في مثل: يا تيم تيم عديّ الضّمّ والنّصب))[1] بقوله: ((**يعني** بمثله: المنادى المكرر إذا ولى الثاني اسم مجرور بالإضافة، فالثاني واجب النصب، ولك في الاول الضم والنصب))[2]. فالشاهد في هذا الموضع هو قول الشاعر[3]:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِي لاَ أَبَا لَكُمُ "لا يلقينكم في سوأة عمر"

فموطن الشاهد في هذا البيت هو (تيم) الأول يجوز فيه الرفع والنصب، فإذا تكرّر المنادى وكان مضافاً جاز في الأول وجهان[4]:

الأول: أنْ يكون مبنيًا على الضم، على أنَّه منادى مفرد. والآخر: أنْ يكون منصوبًا. ووجه جواز النصب فيه مذاهب: فمذهب سيبويه أنَّه منادى مضاف الى ما بعد الثاني، إذ قال:((ويكون الأول بمنزلة الآخر...؛ لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسمَ توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا))[5].

---

(1) الكافية في علم النحو:20.

(2) شرح الرضي على الكافية:385/1.

(3) البيت لجرير، يُنظر: ديوانه، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1384هـ: 285.

(4) يُنظر: المقتضب:227/4، والأصول في النحو:343/1، والمفصّل في صنعة الإعراب:66-67، وشرح ابن عقيل:273/3.

(5) كتاب سيبويه:205/2-206.

أما مذهب المبرّد في الاسم الأول فهو مضاف لمحذوف استغنى عن ذكره بذكر ما أُضيف إليه الاسم الثاني، والتقدير في قولهم:(يا تيم تيم عدي) هو :(يا تيم عدي يا تيم عدي)[1]، فإنَّك أما ((أقحمت الثَّانِي تَأْكِيدًا للْأولِ وَإِمَّا حذفت من الأول الْمُضَاف اسْتغْنَاء بِإِضَافَة الثَّانِي))[2].

أما مذهب الأعلم الشنتمري (ت:476هـ) فهو أنَّ الاسمين ركّبا تركيب (خمسةَ عشرَ) ففتحتهما فتحة بناء لا إعراب، ومجموعهما منادى مضاف[3]. أما إذا كان الأول مبنيًا على الضم على أنّه منادى مفرد، كان الاسم الثاني منصوبًا على أنّه مضاف، أو بدل، أو عطف بيان، أو على تقدير الفعل (أعني)[4].

وهذا الوجه هو الأجود والأقيس عند النحويين[5]. وقد كان لابن مالك رأيٌ آخر في انتصاب الاسم الثاني، فالانتصاب باقٍ ولكن بعلة أخرى وهي (التوكيد)، فـ((إذا كررت المضاف وحده فلك أنْ تضم الأول على أنَّه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني، أو على أنه توكيد أو عطف بيان أو بدل))[6]. وقد تعقّب أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع قائلاً:((وتنصب الثاني على أنه منادى ثان مضاف، أو مفعولاً بإضمار أعني، أو عطف بيان، أو توكيدًا ذكره ابن مالك، ولم يذكره أصحابنا أعني التوكيد، وقد أبطلناه في

---

(1) يُنظر: المقتضب:227/4.

(2) المصدر نفسه:227/4.

(3) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه الأعلم الشنتمري، تح: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2005م:281.

(4) يُنظر: المقتضب:227/4، والأصول في النحو:343/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى:213.

(5) يُنظر: المقتضب:227/4، والتوطئة، أبو علي الشلوبين، تح: د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، ط1، 1980م:293.

(6) شرح التسهيل:405/3.

الشرح))[1].

وعند تعقبنا[2] لرأي أبي حيان في شرحه المسمّى (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) لم نجد رأيه[3]، ولكننا وجدناه في موضع آخر، فقد نقل ناظر الجيش (ت:778هـ) رأي أبي حيان وهو((ولا يخلو أنْ يكون أراد التأكيد المعنوي أو اللفظي، ولا يجوز أن يكون تأكيدا البتة، لأنه إن أراد المعنوي فليس تكرار الأول مضافا من ألفاظ التأكيد المعنوي؛ لأنه يكون بألفاظ محصورة ليس هذا منها، وإن أراد اللفظي فلا يصح لاختلاف جهتي التعريف؛ لأن الأول معرف إما بالعلمية أو بالنداء، والثاني معرفة بالإضافة، لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية وخلفها تعريف الإضافة، فلا يكون إذ ذاك توكيدًا لفظيًّا))[4] وناقشه فيه بأنّنا لا نسلم لزوم اتحاد جهتي التعريف، وإذا سلّمنا فالاسم العلم يبقى على عَلميته بعد إضافته؛ لأنَّ هذه الإضافة ليست للتخصيص بل هي للتوضيح، وإذا سلّمنا بأنَّ العَلمية ستزول عند الإضافة فلا نشك بأنَّ (عدياً) المضاف إليه (تيم) علم، والمضاف في منزلة المضاف اليه ورتبته في التعريف، وبهذا فـ(تيم) سيكون حكمه في التعريف حكم العلم؛ ولهذا السبب لم تختلف جهتا التعريف[5].

مما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ النحويين الذين سبقوا ابن مالك لم يذكروا دلالة التوكيد إذا كان الأول مبنيًا على الضم على أنّه منادى مفرد، وكان الاسم الثاني

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب:2204/4.

(2) يُنظر: ردود ناظر الجيش النحوية(ت:778هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد على أبي حيان الاندلسي (ت:745هـ) في كتابه التذييل والتكميل (رسالة ماجستير)، ندى لطيف عبيد، إشراف: د. علاء كاظم جاسم، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، 2013م: 40.

(3) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:263/5.

(4) التذييل والتكميل:209/4، نقلاً عن: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:3577/7-3578.

(5) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:3579/7.

منصوبًا[1]، ولعل هذا من إضافات ابن مالك. فمن الثابت عند النحويين أنّ الإضافة المعنوية أو الحقيقية تفيد تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه بغض النظر عن المضاف، فالمضاف إليه إذا كان معرفةً أفاد التعريف، وإنْ كان نكرَة أفاد التخصيص، فقولنا:(غلامُ هندٍ) معرفة، وأما إذا قلنا:(غلامُ امرأة) فنكرة تفيد التخصيص[2].

والذي أراه أنَّ الرضي بيّن قصد ابن الحاجب في لفظة (مثل) ليكون المراد واضحًا وجليًّا للقارئ أو السامع لئلا يلتبس عليه اللفظ المقصود؛ بسبب تشابه اللفظتين (تيم)، (تيم عدي)، وهو بهذا يُزيل الإبهام والغموض عن ألفاظ ابن الحاجب ويميط اللثام عنها؛ لتكون واضحة القصد مستقيمةً في بناء القاعدة النحوية. وهذه التفاتةٌ تُحسب للرضي فموطن شاهدنا هو تحديد أي اللفظتين التي ستكون محط التفسير وأصل البناء في التركيب النحوي.

6. أثر القصد في فصل ها التنبيه عن اسم الإشارة

جاء في شرح الرضي على الكافية:((واعلم أنّه ليس **المراد** بقولك: ها أنذا أفعل: أنْ تعرف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هو ذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب))[3].

ويرى الرضي أنَّ (ها) تدخل من جميع المفردات على أسماء الإشارة كثيرًا، كما يفصل بينها وبين أسماء الإشارة إما بالقسم، نحو: (ها الله ذا)، وإما بالضمير المرفوع المنفصل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ﴾ [سورة آل عمران/من

---

[1] يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:66-67.

[2] يُنظر: شرح ابن عقيل:46/3.

[3] شرح الرضي على الكافية:423/4.

الآية:119]، والفصل بغيرهما _ القسم والضمير المرفوع المنفصل_ قليل، وذلك نحو قول النابغة الذبياني[1]:

ها، إِنَّ تا عِذْرَةٌ، إِن لم تكن نَفَعَتْ ... فإنَّ صاحبّها قد تاهَ في البَلَدِ [2]

وقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي بيت النابغة برواية:(ها إن تا عذرة إلا تكنْ نَفَعَتْ)، ويرى أنَّ (ها) للتنبيه ويُفتتح بها[3]، وعنده ((تا وته لغتان كقولك: ذا وذِهْ، وتقول: هذي فلانةٌ، كقولك: هذهِ، وفي لغة: هاتا فلانةٌ، وهي بغير هاء أحسن))[4]. وهو رأي كلّ من الخطّابي (ت:388هـ)[5]، والجوهري[6]، وابن منظور[7]، والزّبيدي(ت:1205هـ)[8].

وقد ذكر ابن مالك أنَّ فصل (ها التنبيه) عن اسم الإشارة (ذا) بضمائر الرفع المنفصلة كثير، وذلك نحو: (ها نحن أولاء)، و(ها أنذا)، ولكنَّ الفصل بغيرها قليل، وجعل منه قول النابغة[9]. إلا أنَّ أبا حيان الاندلسي اعترض عليه[10] بأنَّ هذا ليس

---

(1) ديوان النابغة الذبياني، تح: كرم البُستاني، دار صادر، بيروت، د. ط، 1963م: 37. ولكنه ورد برواية أخرى: ها إنَّ ذي عذرة إلا تكن نفعت فإنّ صاحبها مشاركُ النّكد

(2) يُنظر: شرح الرضي :422/4.

(3) يُنظر: العين:103/4(الثلاثي اللفيف من باب الهاء)

(4) المصدر نفسه:141/8.(اللفيف من التاء).

(5) يُنظر: غريب الحديث، أبو سليمان إبراهيم بن الخطاب المعروف بالخطابي ، تح: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، د. ط، 1982م:122/2.

(6) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:2547/6-2548.

(7) يُنظر: لسان العرب:445/15 (تا)

(8) يُنظر: تاج العروس 413/40 (التاء).

(9) يُنظر: شرح التسهيل:245/1.

(10) يُنظر: ردود ناظر الجيش النحوية في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد على أبي حيان الأندلسي في كتابه التذييل والتكميل(رسالة ماجستير)2013: 124.

من مواضع الفصل بين (ها التنبيه) واسم الإشارة معتمداً على بيت النابغة ولكن برواية أخرى وهي:

ها إنّ ذي عِذْرَةٌ إن لا تكُنْ نَفَعت فإنَّ صاحبَها قَدْ تَاهَ فِي البلَدِ

لأنَّ ((ذي" اسم "إن"، و"عذره" الخبر، فلا يمكن تركيب "ها" التنبيه و"ذي" في ذلك، فتقول فصل بينهما بـ "إن"؛ لأنك لو قلت "هذي إن عذره" لم يكن كلامًا، فـ "ها" هنا لم تدخل على اسم الإشارة))[1].

إلا أنَّ ابن مالك أورد بيت النابغة على أنّ الأصل فيه:(إنَّ هذه عذرة)، ولكنّه قدّم هاء التنبيه، هذا واضح[2].

وقد استدل الرضي على فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة بما حكاه الأخفش الأكبر عمَّن يوثق به:((هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل، في موضع: ها أنا ذا أفعل، وحدّث يونس: هذا أنت تقول كذا))[3].

والذي ذهب اليه الرضي الاسترابادي تابعه فيه السيوطي[4]، والأشموني[5]، والصبان (ت:1206)[6]. وذكر البغدادي في الخزانة[7] أنَّ (تا) اسم إشارة لمؤنث بمعنى:(هذه)، وقد فُصل بينه وبين (ها) بـ(إنَّ). وعلى الرغم من اختلاف النحويين في رواية بيت النابغة الذبياني إلا أنَّه يبقى من مواضع الفصل بين (ها)، و(ذي)، أو (ها)، و (تا).

---

(1) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:199/3.

(2) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:807/2.

(3) شرح الرضي على الكافية:422/4-423.

(4) يُنظر: همع الهوامع:587/2.

(5) يُنظر: شرح الأشموني:124/1.

(6) يُنظر: حاشية الصبان:212/1.

(7) يُنظر: خزانة الأدب:459/5.

والذي يبدو لي أنَّ الرضي ابتعد تمام البعد عن مناقشات النحويين وآرائهم بخصوص الفاصل، وهل هو (ذي)، أو (تا) واتجه اتجاهًا بيَّن فيه قصد المتكلّم ومراده، فغاية الرضي ذكر المقصود من:(ها أنذا أفعل)، وذِكر المعنى الذي سيفهمه القارئ، فهو يرى أنَّه ليس المراد والمقصود بقولك: (ها أنذا أفعل) أنْ تُعرِّف المخاطب نفسك، أو أنْ تخبره أنّك أنتَ لا غيرك، بل **المقصود:** استغراب وقوع الفعل المذكور بعد اسم الإشارة، وكأنّنا نتعجب من وقوع الفعل من الشخص المقصود، فهو بالعادة لا يصدر منه هكذا تصرف. فالمعنى المقصود والمراد هو استغراب وعدم توقّع صدور الفعل من الشخص، فأنت بهذا البناء تُبيّن حالةً استغرابية حدثت أمامك، فأبديتَ الاستغراب وعبّرتَ عنه بهذا البناء الذي بيّن أثرَ القصد ودوره في بنائه، فالغاية والمقصود أساس بناء القاعدة النحوية.

7. أثر القصد في اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه

عقّب الرضي على كلام ابن الحاجب ((ويختار النّصب بالعطف على جملة فعليّة للتّناسب، وبعد حرف النّفي، وحرف الاستفهام، و (إذا) الشّرطيّة، و(حيث)، وفي الأمر والنّهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسّر بالصّفة مثل: ﴿إِنّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾[1]))[2] بقوله: ((قوله: وعند خوف ليس المفسر بالصفة "، إذا **أردت** مثلا أن تخبر أن كل واحد من مماليك، اشتريته بعشرين دينارا، وأنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين، بنصب " كل "، فهو نص في **المعنى المقصود** لان التقدير: اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين وأما إن رفعت " كل "، فيحتمل أن يكون " اشتريته " خبراً له، وقولك " بعشرين " متعلقاً به، أي: كل واحد منهم

---

[1] سورة القمر/49.

[2] الكافية في علم النحو:22.

مشترى بعشرين، وهو المعنى **المقصود**، ويحتمل أن يكون " اشتريته " صفة لكل واحد، وقولك " بعشرين " هو الخبر، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذن، على التقدير الاول: أعم، لأنَّ قولك: كل واحد من مماليكي: عم من اشتريته، ومن اشترى لك، ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات، والمبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على من اشتريته أنت، فرفعه، إذن، مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو **غير مقصود** ومخالف للوجه الاول، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو بأكثر، وربما يكون، أيضاً، لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك، وكل هذا خلاف **مقصودك**، فالنصب، إذن، أولى لكونه نصاً في **المعنى المقصود**، والرفع محتمل له ولغيره))[1].

الاشتغال هو ((ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، وهو كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، مثل: (زيدا ضربته)))[2]، وفي هذا الباب أوجه، فمنه ما يجوز فيه الرفع، ومنه ما يجوز فيه النصب، ومنه ما يحتمل الأمرين معًا دون ترجيح أحدهما، ومنه ما يجوز فيه الأمران مع ترجيح أحدهما.

وموطن شاهدنا الذي قصده الرضي هو (ما يجوز فيه النصب)، وقد رجّح النحويون النصب في ست مسائل[3]، وكالآتي:

1. أنْ يكون الفعل طلبيًّا، وهذا يتضمن الأمر، والدعاء ولو كان بصيغة الخبر، نحو:(اللهم عبدك ارحمه).

---

[1] شرح الرضي على الكافية:462/1.

[2] الكافية في علم النحو:21، ويُنظر: تسهيل الفوائد:80، وارتشاف الضرب:2161/4.

[3] يُنظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:142/2-150.

2. أنْ يقترن الفعل بـ(اللام)، أو (لا) الطلبيتين، نحو:(عَمْرًا ليَضربْه بكرٌ)، و(خالدًا لا تُهِنْهُ).
3. أنْ يكون الاسم بعد شيء الغالب أنْ يليه فعل، نحو قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾[سورة القمر: من الآية/24].
4. أنْ يكون الاسم واقعاً بعد عاطف غير مفصول بـ(أما)، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، نحو:(قام زيدٌ وعَمْرًا أكرمتُهُ).
5. أنْ يتوهم في الرفع أنَّ الفعل صفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاه﴾[سورة القمر:49] وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب؛ ذلك لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، والذي لا يعمل لا يفسر عاملاً. ويرى سيبويه أنَّ قوله تعالى السابق إنّما هو ((على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عَربيٌّ كثير))[1].

ويرى الأخفش أنَّه يجوز فيه ((الرفع وهي اللغة الكثيرة غير أنَّ الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والاصل غيره))[2]. وقد اختار الطبري (ت:310) وجه النصب، فهو الأولى بالصواب عنده[3]

وقد ذكر ابن الشجري (ت:542هـ) هذه الآية وعرض آراء النحويين البصريين والكوفيين فيها ثمّ كان له رأيٌ مختلفٌ عن الرأيين السابقين، فقال:((وخطر لي في نصب (كُلَّ) وجه مخالف للوجهين المذكورين، وهو أنْ يكون قوله: (كُلَّ شَيْءٍ) نصبًا على البدل من اسم (إنّ)، وهو بدل الاشتمال؛ لأنَّ الله سبحانه محيط بمخلوقاته، فيكون التقدير:(إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر)، فيكون قوله:(خَلَقْناهُ) صفة لشيء، وقوله:

---

(1) كتاب سيبويه:148/1.

(2) معاني القرآن، الأخفش:85/1.

(3) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000 م: 607/22.

(بِقَدَرٍ) متعلّقا بمحذوف، لأنَّه خبر (إنّ)))[1]، وقد استمر بشرح رأيه وتصوّر معارضًا له وعرض وجه المعارضة وفنّدها.

وللسهيلي(ت:581هـ) رايٌ يُستأنس به في قوله تعالى:﴿إنّا كلّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾، إذ يرى أنَّ ((كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه))[2]، فإذا رفعنا نُوهم وصفاً مخلاً، والراجح النصب؛ لأنَّ الرفع يجعل السامع يتصور (خلقناه) صفة مخصصة، والنصب يزيل ويرفع التوهم، فالقصد إبانة الصفة من عدمها[3].

أما ابن هشام فقد ذكر الآية السابقة معقّباً على رأي سيبويه، فهو يرى أنَّ سيبويه لم ((يرَ خوف إلباس الْمُفَسّر بِالصّفةِ مرجحا كَمَا رَآهُ بعض الْمُتَأَخِّرين وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يرى فِي نَحْو خِفت بِالْكَسْرِ وطُلت بِالضَّمِّ أَنه مُحْتَمل لفعلي الْفَاعِل وَالْمَفْعُول وَلَا خلاف أَن نَحْو تضار مُحْتَمل لَهما وَأَنَّ نَحْو مُخْتَار مُحْتَمل لوصفهما))[4]، فإذا رفعنا نوهم ((وصفاً مخلاً بالمقصود، ويكون نصبه نصاً في المقصود، كما في {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}؛ إذ النصب نصّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً، و"بقدر" هو الخبر، وليس المقصود؛ لإيهامه وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق))[5]. ومن ثم فإنَّ الرفع يصبح واجباً إنْ كان الفعل صفة، نحو قوله تعالى:﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[سورة القمر:52].

---

(1) أمالي ابن الشجري:93/2.

(2) نتائج الفكر في النحو:336.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:617/2.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:779-780.

(5) شرح الأشموني:433/1-434، ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح:451/1، وهمع الهوامع:134/3.

6. وجوب كون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، نحو:(زيداً ضربته)، جوابًا لمن قال: (أيَّهم ضَرَبْتَ؟).

إذًا فالقرينة هي التي حدّدت المعنى المقصود، وهي (خوف لبس المفسّر بالصفة) وجعلت وجه النصب هو الأرجح. وقد استطاع الرضي أنْ يُبيّن لنا أهمية قصد المتكلّم وغرضه بتحديد الوجه الإعرابي رفعًا أو نصبًا، أي أنَّ الاسم المفسر ينتصب إذا خفنا _ في الرفع _ التباس الفعل بالصفة وهذا سيؤدي الى فساد المعنى الذي يقصده المتكلّم. ويوضح الرضي ذلك من طريق الأمثلة التي يفسّرها في ضوء المعنى المقصود رفعاً أو نصباً، وهو يوضح مدى أهمية تعلّق كلّ منهما بالغرض والقصد الذي يريد المتكلّم إيصاله للسامع. فمثال الرضي هو:(كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين) وفيه معنيان استناداً للرفع أو النصب: أحدهما: النصب، وذلك أنّك أخبرت أنَّ كلّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين ديناراً وأنت لا تملك ولا واحداً منهم إلا بشرائك بهذا الثمن.

الآخر: الرفع، وهذا يحتمل المعنى السابق بجعل جملة (اشتريته) خبراً، و(بعشرين) متعلّق به، وقد يخالف قصد المتكلّم بجعل (اشتريته) صفة، و(بعشرين) خبراً، وبهذا فربما يكون بعض المماليك قد اشتراه لك غيرك بعشرين أو أقل أو أكثر، وربما يكون لك منهم جماعة هبةً، أو وراثة[1].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ النصب هو نصّ في المعنى المقصود والمراد؛ وبهذا يكون ((المبتدأ إذن، على التقدير الاول أعم؛ لأنَّ قولك: كل واحد من مماليكي: عمَّ مَنْ اشتريتَهُ، ومَنْ اشتُرِيَ لك، ومن حصل لك منهم بغير المُشتَرَى من وجوه التملكات، والمبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على من اشتريته أنت، فرفعه، إذن،

---

[1] يُنظر: شرح الرضي على الكافية:462/1، ومعاني النحو: 137/2، وأغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي:158.

مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرُكَ بعشرين أو بأقلَّ منها أو بأكثر، وربما يكون، أيضاً، لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب، إذن، أولى لكونه نصا في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره.))[1].

والذي يبدو لي أنَّ الاشتغال يرتبط ارتباطاً متيناً بقصد المتكلّم وذلك يكون بالتأكيد على المعنى المقصود دون احتمال غيره، فيختار المتكلّم الرفع أو النصب تبعاً لقصده في تأدية المعنى، فإنْ أراد معاني متعددَة للتركيب اختار الرفع لأنَّه سيجد فيه امكانية تعدد المعنى، وإنْ أراد معنى محدداً ومقصوداً بعينه اختار النصب.

والذي أراه أنّ الرضي استطاع أنْ يُبيّن الفرق بين المعاني المقصودة حسب قصد المتكلّم، وكلّ هذا في باب الاشتغال وإنْ عدّه _ بعضهم[2]_ من الأبواب التي اضطرب بها النحويون حتى تعسّر على السامع فهم المقصود وإفهامه، إلا أنَّ الرضي ساق مثالاً غير الذي ساقه ابن الحاجب، فقال:((والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: "إنا كل شيء خلقناه بقدر"، لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، فلا يصلح، إذن، للتمثيل وذلك لانَّ مراده تعالى بكل شيء: كل مخلوق، نصبت "كل" أو رفعته، وسواء جعلت "خلقناه" صفة، مع الرفع أو خبراً عنه. وذلك أنَّ قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم "شيء "، فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: "والله على كل شيء قدير"، لان معناه أنه قادر على كل

---

[1] معاني النحو:137/2.

[2] يُنظر: الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979 م:95.

ممكن غير متناه))[1]. وهذا يدلّ على عبقرية الرضي وإمكانيته اللغوية التي استطاع منها التمييز بين المعاني المرادة في ضوء التوجيه الإعرابي المناسب، فأحسن وأجاد خير إجادة بتخريج المعاني المقصودة لأسلوب الاشتغال الذي هو من الأساليب العربية التي تدلّ على براعة العرب وفطنتهم للمعاني التي يؤديها هذا الاسلوب.

7. أثر القصد في رفع الفعل أو نصبه بعد (حتى) استناداً لقصد المتكلّم

بيّن الرضي الاستراباذي مواضع رفع الفعل المضارع بعد (حتى) أو نصبه معتمدًا على قصد المتكلّم وارادته، فقال:((ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد (حتى) ومتى ينصب، قلنا: ذاك إلى **قصد المتكلم**، فان **قصد** الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى): إما في حال الأخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين، نحو: إن زيدا سار حتى يدخلها، واعلم أنه سار حتى يدخلها، أو على الظن والتخمين، نحو: أظن عبد الله سار حتى يدخلها، ... وإذا قلت: فلما سرت حتى أدخلها، وقلَّ رجل سار حتى يدخلها، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف، وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به، وإن أردت بهذه الكلمات: النفي الصرف، وهو الأغلب في كلامهم، كما ذكرنا في باب الاستثناء، وجب النصب))[2].

المشهور في (حتى) الداخلة على الفعل المضارع المنصوب عند النحويين أنَّها

---

[1] شرح الرضي على الكافية:463/1.

[2] شرح الرضي على الكافية:57/4-58.

تكون بمعنيين: الأول: أنْ تكون بمعنى (إلى)، والآخر: أنْ تكون بمعنى (كي)[1]. و(حتى) التي بمعنى (إلى) تفيد انتهاء الغاية، ويكون الفعل معها متصلاً بما قبله غير منقطع عنه، وذلك نحو:(سرتُ حتى أدخلها)، أي إنَّ السير استمر واتصل إلى أنْ دخلتها ووصلت إليها[2]. أما (حتى) التي تجيء بمعنى (كي) فهي تعليلية، أي يكون الفعل بعدها مسبباً لما قبلها، وذلك نحو:(صليتُ حتى أدخل الجنة)، والمعنى: كي أدخل الجنة[3]. وفي بعض الأحيان تأتي (حتى) محتملةً للمعنيين، وجُعِل منه قوله تعالى:﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾[سورة الحجرات/الآية:9]، إذ يُحتَمل أنْ يكون المعنى:(إلى أنْ تفيء)، أو (كي تفيء)[4] .

و (حتى) الناصبة للفعل المضارع، هي من المواضع التي أثبتها الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:170هـ)، وهي عنده لغة من ثلاث لغات هي: النصب، والرفع، والخفض[5]، وهو قسمٌ لـ(حتى) أثبته الكوفيون، وهي عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها، في حين عدّها البصريون جارّةً والناصب هو (أنْ) المُضمرة بعدها[6]. وهذه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين[7].

وشرط الفعل المنصوب بعد (حتى) أنْ يكون دالاً على الاستقبال على اعتبار زمن التكلّم بما قبلها، وهو المستقبل الحقيقي، أو على اعتبار تأويله بالمستقبل، وهو في

---

(1) يُنظر: كتاب سيبويه:17/3-18، والمقتضب:38/2، والأصول في النحو:151/2، والأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي، تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، 1993م: 215، وشرح اللمع، ابن برهان العكبري، تح: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت، 1984م:183/1-184.

(2) يُنظر: علل النحو:318، واللمع:76-77، والتبصرة والتذكرة:421/1.

(3) يُنظر: الأزهية في علم الحروف:215، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:169/1.

(4) يُنظر: شرح قطر الندى، ابن هشام ، تح: محمد محيي الدين، ط11، القاهرة، 1383هـ:68.

(5) يُنظر: الجمل في النحو:205، وكتاب سيبويه:17/3، والأصول في النحو:424/1.

(6) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:325، والجنى الداني في حروف المعاني:554.

(7) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (83):479/2.

هذه الحال منصوب[1]. وإنْ قصد المتكلّم حكاية الحال، فجعل الكلام مرتبطاً بوقته الحالي، وذلك كقولك:(سِرْتُ البارحةَ حتى أدخلُها الآن) فيجوز رفعه استناداً لقصد المتكّلم وارادته، فالحال المقدّرة هي أنْ يكون الفعل وقعَ ويُقدّر المُخبر به اتصافه فيه فيرتفع؛ لأنَّه حالٌ بالنسبة لتلك الحال[2].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي تنبّه إلى قصد المتكلّم وغايته، فإذا قصد زمن المستقبل أو ما هو بتأويله نصب على تقدير (أنْ) المضمرة، وإنْ قصد حكاية الحال الواقعة رفع ما بعد (حتى) بعدِّها ابتدائية، أو حرف استئناف، سواءٌ أكان الإخبار على جهة اليقين أم الشك.

والذي لاحظته أنَّ الرضي هو أوّل مَنْ ربط رفع أو نصب ما بعد (حتى) بقصد المتكلّم، ولم أجد أحداً من النحويين تطرّق لهذه اللفظة ـ القصد ـ، إذًا فالأمر منوط بقصد المتكلّم وارادته، وهو الذي وجّه القاعدة النحوية وجعلها منصوبَة أو مرفوعَة بحسب المعنى المقصود.

وأرى أنَّ الرضي كان صاحب شخصية نحوية فذّة وفريدة، فهو لا يدور حول القواعد النحوية، بل يذكر القاعدة النحوية ثمّ يستنتج ببراعته المقصود منها؛ ليحدّد المراد وليكون القارئ أو السامع على دراية وفهم بما سيقرأه.

---

[1] يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:326، وشرح الكافية الشافية:1542/3.

[2] اللمحة في شرح الملحة:842/2، وتوضيح المقاصد والمسالك:1250/3-1251، وشرح شذور الذهب لابن هشام:382، وشرح قطر الندى وبل الصدى:67، وشرح شذور الذهب للجوجري:527/2، وشرح التصريح على التوضيح:373/2.

الفصل الثالث

أثر القصد في التقدير النحوي

(الحذف)

مدخل:

الحذف هو ظاهرة من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها اللغات الانسانية، ولكنّه في اللغة العربية أكثر وضوحاً؛ لأنَّ العربية تميل الى الإيجاز والاختصار[1]. وهو من أساليب التعبير التي تلجأ إليها العربية مراعاة لأحوال الكلام، فاللغة تهتم بمطابقة المقال لمقتضى الحال، لذلك فهي تميل إلى حذف شيء من الكلام، كأنْ يكون المحذوف جملةً، أو كلمة بأنواعها كالفعل والاسم والحرف. وفي كلّ هذه المحذوفات يجب أنْ يبقى دليلٌ على المحذوف وإلا يعدّ لغواً من الحديث[2]. وهو((اسقاطٌ لصيغ معينة داخل النصّ التركيبي في بعض المواقف اللغوية))[3].

ويأتي الحذف على أنواع عدة، فـ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه))[4]. وأسباب الحذف كثيرةٌ منها كثرة الاستعمال، وهو ما وضّحه سيبويه بقوله((وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ. وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَل ولا تقول لم أرَمْ تريد لم أُرامِ. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))[5]، وبذلك يكون الحذف بسبب الكثرة في الاساليب والعبارات التي يكثر استعمالها، فالحذف

---

(1) يُنظر: الحذف بين النحو والبلاغة، سليمان أبو عيسى، شبكة الألوكة الأدبية واللغوية، 2007م، alukah.net .

(2) يُنظر: الحذف في العربية، د. يونس حمش خلف، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد10، العدد2: 280.

(3) الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، القاهرة، 2007م: 200.

(4) يُنظر: الخصائص:360/2.

(5) كتاب سيبويه:196/2.

يكون للاختصار[1]. ومن الأسباب أيضاً طول الكلام، والحذف للضرورة الشعرية، والحذف للإعراب، والحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية[2].

ويبدو أثر القصد واضحاً في حذف بعض عناصر الجملة في (شرح الرضي على الكافية) وكالآتي:

1. أثر القصد في حذف كان واسمها بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين

إذ يكثر في كلام العرب حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك بعد "إنْ" الشرطية، و(لو)[3].

قال سيبويه(ت:180هـ) في باب(ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ):((وذلك قولك: (الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ)، و (المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ). وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت:(إن كان خِنجَرا فخنجرٌ وإن كان شرّا فشرٌ). ومن العرب من يقول:(إنْ خِنجرا فخِنْجَراً، وإنْ خيرا فخيراً وإن شرّا فشرّا)، كأَنه قال: إنْ كان الذى عَمل خَيراً جُزِىَ خيراً، وإن كان شرّا جزىَ شرًّا. وإنْ كان الذى قَتَلَ به خنجرا كانَ الذى يُقْتلُ به خنجرا. والرفعُ أكثرُ وأحسن في الآخِر؛ لأنَّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ))[4]. وتحذف كان واسمها كثيراً، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله[5]:

---

[1] يُنظر: الحذف في اللغة العربية بين النحاة والبلاغيين واللغويين، أحلام علي بابكر وعبود محمد مهدي أحمد، مجلة العلوم الانسانية، المجلد18، العدد3، 2017م: 174.

[2] يُنظر: الحذف في اللغة العربية بين النحاة والبلاغيين واللغويين:175-176.

[3] يُنظر: أوضح المسالك:253/1-254، والتذييل والتكميل:228/4-229، وشرح ابن عقيل:293/1، وشرح المكودي:59، وشرح الأشموني:246/1، وهمع الهوامع:440/1.

[4] كتاب سيبويه:258/1.

[5] ألفية ابن مالك:19.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَر وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثيراً ذَا اشْتَهَرْ

قال الرضي الاسترابادي: « وأما في مثل التركيب الذي في المتن، أعني أن يكون بعد (إن) اسم، وجزاؤها بالفاء، وبعد الفاء اسم مفرد، نحو: المرء مقتول بما قتل به، إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر، فتقول: ننظر فيه، فإن جاز مع (كان) المحذوفة بعد (إن): تقدير (فيه) أو (معه) أو نحو ذلك، كما في قوله: الناس مجزيون بأعمالهم...، فإنه يصح أن يقال: إن كان معه، أو في عمله، جاز في الأول مع النصب: الرفع أيضاً، ولكن على ضعف معنوي، إذ معنى: إن كان معه، أو في يده سيف، و: إن كان في عمله خير: معنى **غير مقصود**، لأن **مراد المتكلم**: إن كان نفس عمله، خيرا، وإن كان ما قتل به سيفا، لا: أن له أعمالا وفي تلك الأعمال خير، ولا أن في يده، أو في صحبته وقت القتل سيفا، هذا الذي قلنا، ضعف من حيث المعنى، وأما من حيث اللفظ، فضعيف، أيضاً؛ لأنَّ حذف (كان) مع خبره، الذي هو في صورة المفعول الفضلة، حذف شيء كثير، ولا سيما إذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه»[1].

إنَّ الرضي يرى جواز نصب الاسم الأول ورفعه بعد (إنْ) إذا صحَّ تقدير:(إنْ كان معه) ولكن هذا الوجه ضعيف معنوياً؛ لأنَّ المعنى غير مقصود، فمراد المتكلم هو: (إنْ كان نفس عمله خيراً)' فهو لا يقصد: إنَّ له أعمالاً وفي تلك الأعمال خير، فالرضي يركّز على الضعف المعنوي ويشير الى الضعف اللفظي أيضاً؛ لأنّ حذف (كان) مع خبرها وهو في صورة المفعول الفضلة حذف كثير، وهو عكس حذفها مع اسمها الذي يكون كجزئها[2]. ولا شك في أنَّ هذا النمط الكلامي فيه خروج عن الأصل، ودخول في دائرة الفروع ولا يكون ذلك إلا عن قصد يقصده المتكلّم.

---

[1] شرح الرضي على الكافية:147/2.

[2] يُنظر: شرح الرضي على الكافية:147/2.

ويرى ابن عقيل أنَّ (كان) تختصّ بجواز حذفها مع اسمها فقال:« وتختص كان أيضاً بعد (إنْ) أو (لو) بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما عُلِمَ من غائب أو حاضرٍ كقول الشاعر[1]:

قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِباً ... فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا

أي إنْ كان هو أي المقول حقاً وإن كان هو أي المقول كذباً. وكقوله[2]:

لَا يَأْمَن الدَّهْر ذُو بغي وَلَو ملكا ... جُنُوده ضَاقَ عَنْهَا السَّهل والجبل

أي ولو كان هو أي ذو البغي ملكاً... وقوله[3]:

لا تقربن الدهر آل مطرفٍ ... إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً

أي إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً. والنصب في هذه ونحوها واجبٌ، لتعين كون الاسم خبر كان»[4].

وقد ذكر ابن الورّاق(ت:381هـ) الأوجه المحتملة في قولهم: (المرء مجزيٌّ بعمله إنْ خيراً فخير وإنْ شراً فشر) فقال:((فَإِنَّمَا اختير النصب فِي الأول بإضمار (كَانَ) لِكَثْرَة دورها فِي الْكَلَام، لِأَنَّهَا عبارَة عَن جَمِيع الْأَفْعَال... وَإِنَّمَا كَانَ إضمارها مَعَ اسْمهَا أولى من إضمارها مَعَ خَبَرهَا؛ لِأَن الْخَبَر مُتَمَكن من الِاسْم، وَالِاسْم مُتَمَكن فِي

---

[1] البيت للنعمان بن المنذر في: الأمثال، ابن سلام:73، والفاخر، المفضل بن سلمة:172، وجمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري:116/2، وشرح المعلقات السبع، الزوزني:159، وخزانة الأدب، البغدادي:10/4.

[2] البيت بلا نسبة في: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:255/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى:142، وشرح شذور الهب، الجوجري:370/1، وشرح شواهد المغني:658/2.

[3] البيت للنابغة في ديوانه:70، والبيت منسوب لليلة الأخيلة في: كتاب سيبويه:261/1، وأمالي ابن الشجري، هبة الله أبو السعادات، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة،1991م :95/2، وشرح الكافية الشافية:416/1، وضياء السالك:246/1.

[4] شرح ابن عقيل:270/1-272.

الْفِعْل، فَهُوَ مَعَه كالشيء الْوَاحِد، فَصَارَ إضمارها مَعَ اسْمهَا أولى من إضمارها مَعَ خَبَرهَا، وَكلما خف الْإِضْمَار كَانَ أولى من كثرته))[1].

وقد ذكر ابن مالك أوجه (ابن الورّاق) الأربعة لكنّه فضّل بعضها على بعضها الآخر، فجعل الوجه الأول وهو:(إنْ كان عمله خيرًا فجزاؤه خير) أجودها، وقارنه بعكسه وهو(.إن كان في عمله خير، فيكون جزاؤه خيرًا) وجعله الأضعف، ثم اكتفى بذكر الوجهين الآخرين وهما الثالث والرابع (النصب والرفع) وتقدير النصب عنده:(إن كان عمله خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا). وتقدير الرفع:(إنْ كان في عمله خيرًا فجزاؤه خير). وبهذا بدا الوجه المختار لديه، وهو الوجه الأول[2].

وقد نبّه الأشموني(ت:929هـ) على حذف كان مع اسمها وبقاء الخبر، وذكر الأوجه المحتملة قائلاً:« وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة: هذان، والثالث نصبهما، على تقدير: إن كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا، والرابع: عكس الأول، أي: رفع الأول ونصب الثاني، وهذا الرابع أضعفها، والأول أرجحها، وما بينهما متوسطان»[3]، ويقصد بـ(هذان) رفعهما، أي رفع اسم كان والاسم الواقع بعد فاء الجزاء.

الملاحظ مما تقدّم تأكيد النحاة قصد المتكلّم وارادته في ما يريد قوله للسامع، فالمتكلم لا يتكلّم ((مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد))[4]، وهذا ما أراد سيبويه(ت:180هـ) قوله، فقد قال:« وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت: إن كان خِنجَرا

---

[1] علل النحو، ابن الوراق:353-355، ويُنظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي:27/1، ومقامات الحريري، الحريري:244، وتوضيح المقاصد والمسالك:502/1.

[2] يُنظر: شرح الكافية الشافية:419/1، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص بن الوردي:193/1.

[3] شرح الأشموني:248/1.

[4] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة:89.

فخنجرٌ وإن كان شرّا فشرٌ. ومن العرب من يقول: إنْ خِنجرا فخِنْجَراً»[1]، فالمشيئة متعلقة بإرادة المتكلّم وغايته ومقصوده. وهو ما أكّده الرضي، إذ جعل لمراد المتكلّم أثراً أساسياً في التوجيه النحوي القائم على القصد المتضافر مع المعنى المطلوب.

وقد عدَّ أحد الباحثين الحذف بصورة عامة سواء أحذف (كان) مع اسمها، أم حذف المبتدأ، أم غيره عاملاً تداولياً مرتبطاً بالنظام التواصلي، وهذا ينبثق من المسافة بين المتكلّم والسامع، فكلّما كان السامع على معرفة ودراية كان الأمر واضحاً وجلياً وموجزاً بعيداً عن الاطناب[2]. فـ« العربي الفصيح يتداول كلامه بما ينسجم مع ذائقة الاستعمال اللغوي، فيحذف كان واسمها ويبقى الخبر دالاً عليهما، وهو من شأن العرب»[3].

مما سبق **يتضح لي** أهمية القصد وأثره في إبراز القاعدة النحوية فإنْ كان المعنى المراد هو (الناس مجزيون بأعمالهم إنْ كان معهم خير)، أي: يصحّ مع (كان) المحذوفة تقدير (فيه)، أو (معه) صحّ الرفع مع النصب الذي هو الوجه الأول للقاعدة النحوية ولكنّ الرفع وجهٌ ضعيف؛ لأنّ المعنى حينئذٍ يكون غير مقصود. وقد اعتمد الرضي في كلامه على الكثير والشائع في كلام العرب والدليل قول ابن مالك (كثيراً) في قوله:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثيراً ذَا اشْتَهَرْ

إذ يرى الدكتور محمد عيد أنّه « باستقراء الأساليب العربية وجد أنَّ "كان واسمها" يحذفان من الكلام إذا تقدم عليهما إحدى أداتي الشرط "إن، لو" ... وهذا الحذف –

---

(1) كتاب سيبويه:258/1.

(2) يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية، حسين ياسر سعيد(أطروحة دكتوراه):87.

(3) المصدر نفسه:86.

بعد هاتين الأداتين – جائز لا واجب، بمعنى أنّه يمكن أنْ تنطق الجملة كاملة دون حذف –وهذا هو الأصل– كما يمكن نطقها بالحذف وهذا خلاف الأصل»[1].

2. أثر القصد في حذف ناصب المفعول به

قال ابن الحاجب:((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة: جوازا، كقولك: (زيدا) لمن قال: (من أضرب؟))[2].

وقال الرضي شارحًا قوله: ((القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص، من أضرب ؟ فتقول زيداً، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة **قاصداً** لضرب شخص فتقول: زيداً))[3].

الحذف هو ((نوع من أنواع الإيجاز، فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والفائدة منه أنه تذهب فيه النفس كل مذهب))[4]، فهو اسقاط جزء من الكلام أو كلّه؛ وذلك لوجود الدليل، وهو عكس الأصل، فإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه نختار العدم وهو الأولى؛ لأنَّ الأصل عدم التغيير. ولابدَّ للحذف من دليل يدلّ عليه، فقد يدلّ على المحذوف مطلقاً وقد يدلّ على محذوفٍ معين[5].

---

(1) النحو المصفى:256.

(2) الكافية في علم النحو:19.

(3) شرح الرضي على الكافية: 1/339-340.

(4) دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن محمد الجرجاني، تح: القسم الأول: طلعت صلاح الفرحان والقسم الثاني: محمد أديب شكور أمرير، دار الفكر – عمان، الأردن، ط1، 1430 هـ – 2009 م:35/2.

(5) يُنظر: الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، د. ط، 1405هـ:81/3.

فـ(فعل المفعول به) يُحذف جوازاً؛ لعلم المخاطَب بالموقف الذي صيغَت به الجملة، وهذا يستند إلى القاعدة المشتركة بين طرفي الخطاب: المتكلِّم والمخاطَب، وقد ذكر سيبويه هذا الموضع قائلاً:((وأمّا الموضعُ الذى يُضْمَرُ فيه وإظهارُه مستعمَلٌ، فنحوُ قولك: زيداً، لرجلٍ في ذِكْرِ ضَرْبٍ، تريد: اضرب زيداً))[1].

لقد استطاع النحويون أنْ يتلمسوا ويستشفوا المواضع التي تسوّغ للمتكلّم الحذف، وذلك عن طريق قرينة الحال والمقام، التي كان لها الدورُ الفعّال في تبيين العنصر المحذوف من الجملة، ويرى ابن يعيش (ت:643هـ) أنَّه ((ما يجوز استعمالُه وحذفُه وأنتَ مخيَّرٌ فيه، فهو أن ترى رجلاً يضرب، أو يشتم، فتقول: "زيداً"، تريد: اضربْ زيدًا، ويجوز إظهارُه فتقول: "اضربْ زيداً"))[2].

إذاً فالحوار بين طرفي العملية الكلامية (المتكلّم، والمخاطب) وضّح المقصود وبيّنه، وفسّر المحذوف معتمداً على الموقف أو طبيعة الحال، إذ ترتبط التراكيب بعضها مع البعض الآخر، فالحوار بين المتكلّم والسامع مرتبط الأجزاء ومتماسك، يُفسّر بعضه بعضاً، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر[3].

ويرى المبرّد أنّك تستطيع اظهار ((الْفِعْل كَمَا أَنَّك تَقول يَا زيد عمرا، أَي عَلَيْك عمرا وَتقول: الطَّرِيق يَا فَتى، أَي: خل الطَّرِيق وَترى الرَّامِي قد رمى فَتسمع صَوتاً فَتَقول: القرطاس واللهِ أَي أصبت وَإِن شِئْت قلت خل الطَّرِيق وَ يَا زيد عَلَيْك عمرا وأصبت القرطاس يَا فَتى))[4]. فالحذف تأتّى من الحضور الفعلي للمخاطَب في الموقف الكلامي؛ لهذا عمدَ الى الحذف فلا حاجة لذكر الفعل، إذ إنَّ الأطراف

---

(1) كتاب سيبويه:297/1.

(2) شرح المفصّل:310/1.

(3) يُنظر: من أسرار العربية، ابراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط8، 2003م:236.

(4) المقتضب:318/2.

الكلامية وقعت على المشهد وشاهدته، فحاستا السمع والبصر وضّحت المعنى، وأجازت للمتكلّم حذف الفعل.

قال سيبويه موضّحاً دور الرؤية في حذف الفعل من التركيب:((هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك، إذا رأيتَ رجلاً متوجَّها وِجْهَةَ الحاجّ، قاصداً في هيئة الحاجّ، فقلت: مَكّةَ ورَبَّ الكعبة. حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ، كأنَّك قلت: يريد مكّةَ واللهِ. ويجوز أن تقول: مكّةَ واللهِ، على قولك: أَرادَ مكّةَ واللهِ، كأَنّك أخبرتَ بهذه الصفِّة عنه أنّه كان فيها أمسِ، فقلتَ: مكة والله، أي أراد مكة إذ ذاك))[1].

والذي يبدو لي أنَّ للقصد دوراً في حذف الفعل، وهذا ناتج من السياق الكلامي، إذ إنَّ دَلَالَة السِّيَاقِ ((تُرْشِدُ إِلَى تَبْيِينِ الْمُجْمَلِ وَالْقَطْعِ بِعَدَمِ احْتِمَالِ غَيْرِ الْمُرَادِ وَتَخْصِيصِ الْعَامِّ وَتَقْيِيدِ الْمُطْلَقِ وَتَنَوُّعِ الدَّلَالَةِ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ))[2]. وقد عدَّ أبو حيان الأندلسي حذف عامل المفعول به اقتصاراً؛ لوجود معنى الفعل في الجملة، إذ قال:((ويجوز الاقتصار على منصوب الفعل من مفعول به وغيره مستثنى عنه بحضور معناه نحو: (زيدًا) لمن رأيته قد شرع في إعطاء مثلاً «أي أعط زيدًا» أو في ذكر رؤيا (خيرًا)، ولمن قطع حديثًا: حديثك «أي ذكرت خيرًا»، و «تمم حديثك»))[3]. فالاقتصار على المفعول به والاكتفاء به يدلّ على قصد المتكلّم وارادته، فقد أفصح عن قصده وعبَّر عنه مستعملاً الحواس الانسانية المشتركة بينه وبين المخاطَب لإيجاز الكلام واختصاره، والابتعاد عن الإطالة، فإذا تحقّقت الفائدة وبدا القصد واضحاً وفهم السامع كلام المتكلّم و مقصوده فلا حاجة

---

(1) كتاب سيبويه:257/1.

(2) البرهان في علوم القرآن:200/2.

(3) ارتشاف الضرب:1472/3-1473.

لذكر فعل المفعول به. إنَّ الرؤية مؤشر من المؤشرات السياقية التي تُعين المخاطَب على معرفة المحذوف، وبهذا تظهر لنا قيمة السياق[1]، فالذي ((يعين قيمة الكلمة في كل الحالات إنّما هو السياق))[2].

والذي أراه أنَّ الرضي استطاع أنْ يجعل للقصدِ دوراً فعّالاً في بناء القاعدة النحوية، إذ قرن الرؤية بالقصدِ، فهي التي تُحدّد المحذوف وتُعين على فهمه، فالرضي يرى أنَّ القرينة قد تكون لفظية مثل: قول شخص: مَنْ اضرب؟ فتقول: زيداً، أو حالية، وذلك عندما ترى شخصاً في يده خشبة **قاصداً** لضرب شخصٍ، فتقول: زيداً.

3. أثر القصد في حذف العامل في المفعول المطلق

ذكر ابن الحاجب جواز حذف الفعل إذا توفرت القرينة، فقال:((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا، كقولك لمن قدم: (خير مقدم). ووجوباً، سماعاً مثل: سقيا، ورعيا، وخيبة، وجدعا، وحمدا، وشكرا، وعجبا))[3]. فعقّب الرضي شارحاً بقوله:((وإنما وجب حذف الفعل ...، لانَّ حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إما إبانة **لقصد الدوام واللزوم** بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد، أي الفعل، في نحو: حمداً لك، وشكرا لك، وعجبا منك، ومعاذ الله، وسبحان الله. وإما لتقدم ما يدل عليه، كما في قوله تعالى: " كتاب الله عليكم " ، و" صبغة الله "، و" وعد الله "، أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة، نحو: لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك وهجاجيك، فبقي المصدر مبهما لا

---

(1) يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب، (اطروحة دكتوراه):109.

(2) اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة، عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، د. ط، 1950م: 231.

(3) الكافية في علم النحو:18.

يدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول، فذكر ما هو **مقصود المتكلم** من أحدهما بعد المصدر، ليختص به، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر، قبح اظهار الفعل، بل لم يجز، فلا يقال: كتب كتاب الله ووعد وعد الله))[1].

إنَّ المفعول المطلق ويسمّيه سيبويه الحدث والحدثان[2]، وهو((المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين, فمعنى قولك: قام زيد وفعل زيد. قيامًا سواء, وإذا قلت: ضربت فإنما معناه أحدثت ضربًا وفعلت ضربًا فهو المفعول الصحيح ...., فعلى هذا تقول: قمت قيامًا وجلست جلوسًا, وضربت ضربًا, وأعطيت إعطاءً, وظننت ظنا, واستخرجت استخراجًا, وانقطعت انقطاعًا, واحمررت احمرارًا, فلا يمتنع من هذا فعل منصرف البتة))[3].

والمفعول المطلق هو اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول، ويكون هو وفعله من لفظ واحد ويكون منصوباً فنقول:(قمتُ قياماً)، و(قعدتُ قعوداً)[4]. ويُذكر المفعول المطلق لأحد ثلاثة أشياء، وهي: توكيد الفعل، وذلك نحو قولنا:(قمتُ قياماً)، وبيان نوع الفعل، وذلك نحو قولنا:(قمتُ قياماً حسناً)، وتبيين عدد المرات، وذلك نحو قولنا:(قمتُ قومتين)[5].

يُحذف عامل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً، ويرى المرادي (ت:749هـ) أنَّه لا ((خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص, معدوداً كان أو غير معدود, إذا

---

(1) شرح الرضي على الكافية:306/1.

(2) يُنظر: كتاب سيبويه:34/1-35.

(3) الأصول في النحو:159/1-160.

(4) يُنظر: اللمع في العربية:48، والمفصّل في صنعة الإعراب:55، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، د, مط، ط11، القاهرة، 1383هـ:224.

(5) يُنظر: اللمع في العربية:48، وشرح الكافية الشافية:655/2-656، واللمحة في شرح الملحة:349/1، وشرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، د. ط، سوريا، د. ت:293.

دل عليه دليل، نحو: "بلى ضربتين, أو ضرباً شديداً" في جواب: "ما ضربت"؟ وقد يجب الحذف, وذلك إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعله))[1] .

وقد ذكر ابن هشام(ت:761هـ) أنّهم اتفقوا على جواز حذف العامل في المصدر غير المؤكد بشرط وجود دليل حالي أو مقالي، كأنْ تُسأل ما جلست؟ فالجواب: بلى جلوساً طويلاً[2]، وقد وضّح محقق كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) يوسف الشيخ محمد البقاعي أنَّ المراد بالدليل الحالي هو الذي يعتمد على المشاهدة وما يحيط بالشخص ويجعله يفهم الأمر باستنباطه له بعيداً عن الكلام أو القول، أما المراد بالمقالي فهو الذي يعتمد على القول واللفظ والكلام[3].

أما المصدر المؤكد فيرى ابن مالك (ت:672هـ) أنَّه لا يجب حذف عامله؛ لأنّه يأتي لتقوية المعنى وإثباته[4]، وقد ردَّ عليه ابنه بأنَّه قد يحذف جوازاً إذ كان خبراً عن اسم عين غير مكرر ولا محصور نحو:(أنت سيراً) ، ويحذف وجوباً إذا جاء مكرراً أو محصوراً، أو مما كثر استعماله نحو:(أنت سيراً سيراً)، و(حمداً)، و(إنما أنت سيراً)[5].

وقد فصّل الأشموني القول في جواز حذف عامل المصدر (المفعول المطلق) ووجوبه، وذهب الى ما ذهب اليه ابن مالك من امتناع حذف عامل المصدر المؤكد؛ لأنَّه يأتي لتقوية العامل وتقرير معناه، والحذف ينافي هذه الغاية المرادة والمقصودة. أما الحذف الواجب فهو يكون مع مصدرٍ آتٍ كبدلٍ من فعله، وهو على نوعين،

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك:650/2.

[2] يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:187/2.

[3] يُنظر: المصدر نفسه، الهامش رقم (2)، وشرح التصريح على التوضيح:498/1.

[4] يُنظر: شرح الكافية الشافية:657/2، وشرح ابن عقيل:177/2.

[5] يُنظر: شرح ابن الناظم:194-195.

هما: الأول: الواقع في الطلب، والواقع في الخبر والدعاء. والآخر: ما كثر استعماله ودلّ على عامله بقرينة[1].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي وضع ضابطاً وجعله أساساً يُعتمد عليه في الحذف أو عدمه، وذلك الأساس هو ((ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر لا لبيان النوع))[2]، فالرضي بيّن المواضع التي يجوز فيها الحذف تحقيقاً لأغراضٍ معينةٍ، وهي:

- إبانة لقصد الدوام واللزوم، وذلك بحذف ما وُضِع للتجدد والحدوث، والذي يحقق التجدد والحدوث هو (الفعل) وذلك يعني أنَّ المتكلّم قصد قصر المعنى على معنى المصدر دون معنى الفعل، فمراده وقصده اثبات معنى المصدر، وهذا يتحقق مع المصدر دون الفعل، فعندما نقول:(حمداً لله) نقصد: استمرار الحمد بلا انقطاعه.
- إنَّ المقصود والمستحسن من الكلام هو الفراغ منه بسرعة ليتسنى للمتكلّم التخفيف بدلالة المصدر دون الفعل، مثل: (لبيك)، و(سعديك).

والذي يبدو لي أيضاً أنَّ الرضي يربط حذف الفعل (العامل) بمقاصد المتكلّم وإراداته، فالحذف والذكر متعلقان بغرض المتكلّم، فهو يحذف الفعل مرةً بقصد محو دلالة الاستمرار والحدوث لتحقيق الدوام والاستمرار، ومرةً أخرى يحذف الفعل بقصد الفراغ منه بالسرعة الممكنة ليتمكّن المتكلّم من التعبير عمّا يريده ويقصده.

ومما يدلّ على ارتباط حذف الفعل بقصد المتكلّم قول الرضي:((وإنما وجب حذف الفعل، لأنَّ المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول

---

[1] يُنظر: شرح الاشموني:1/472-475، ودليل الطالبين لكلام النحويين:54.

[2] شرح الرضي على الكافية:1/306.

الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على التجدد والحدوث، وإن كان يستعمل المضارع في بضع المواضع للدوام أيضاً، نحو قولك: زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف، والله يقبض ويبسط، وذلك، أيضا، لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه: إما فعلاً، وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف، فان أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه))[1].

والذي أراه أنَّ أغراض حذف الفعل في المفعول المطلق ترتبط بإرادة المتكلم ومقصده فهي خاضعة لمقاصده، ومن هنا يمكن القول بأنَّ ((حذف الفعل مرهون بأداء أغراض تواصلية معينة يهدف المتكلّم إيصالها الى السامع، وعلى هذا الأساس تشكّل معرفة غرض المتكلّم قرينة دالة على التقدير الصحيح الذي يتلاءم والمعنى من جهة، وعلى ضبط الوظائف النحوية من جهة أخرى))[2].

4. أثر القصد في حذف الصفة

قال الرضي:((ومن المعربات غير المتصرفة: ما عُيِّنَ من: غدوة وبكرة، ضحى وضحوة وبكر، وسحر وسحير، وعشية، وعتمة، ومساء وصباح ونهار وليل، **وأعني** بالتعيين، **أن تريد** غدوة يومك وضحاه وضحوته، وبكرته، وسحره وعشيته، وعتمة ليلتك، ومساءها. تقول: سير عليه ليلا ونهارا، إذا **أردت** نهارك وليلك... وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد **عناية المتكلم**))[3].

---

[1] شرح الرضي على الكافية:316/1.

[2] أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب (رسالة ماجستير):151.

[3] شرح الرضي على الكافية:496/1.

الصفة: وهي من المكملات النحوية التي يؤتى بها لغرض الإيضاح والبيان، وذلك بعد اشتراك حاصل متقدم، فيقصد المتكلّم الى إزالة ذلك الاشتراك عن طريقها[1]، والأصل في الصفة أنْ تقع للنكرة دون المعرفة؛ لأنَّ المعرفة تستغني بنفسها، وإذا عرض لها التنكير فإنَّها تحتاج الى الصفة؛ لأنَّ النكرة تحتاج الى الصفة لتتقرب من المعارف[2].

وأحياناً قد يحتاج الخطاب الى حذف الصفة، وهو ما أجازه النحويون ومنهم سيبويه، الذي قال:((سير عليه ليلاً ونهارا، إذا أردت ليلَ ليلِتك ونهارَ نهارِك، لأنَّه إنما يُجْرَى على قولك: سير عليه بَصراً، وسير عليه ظَلاماً، إلاّ أن تريدَ " معنى " سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ، فهو على ذلك الحدّ غيرُ متمكن، وفى هذا الحال متمكنُ))[3]. ومما ينبغي الإشارة اليه هو أنَّ الصفة تُحذف ولكن بشرط، وهو أنْ تكون معلومة عند المخاطب، فهو يعرفها.

وعوداً على نصّ سيبويه، فمعنى قوله:(سير عليه ليلاً ونهاراً) هو تقديم الأوجه الإعرابية الممكنة لكلمة (ليل)، إذ أجاز سيبويه النصب على الظرفية، والرفع بإقامته مقام الفاعل، وهذا جيد[4] . ففي حالة الرفع يكون التقدير:(سير عليه ليلٌ طويل من الدهر)، فإذا وُصِفت ضارعت الأسماء[5]، والذي ((سوَّغ حذف الصفة سياق الحال المدفوع بإرادة المتكلّم))[6].

---

(1) يُنظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير الليدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1985م: 226.

(2) يُنظر: الأصول في النحو:23/2.

(3) كتاب سيبويه:226/1.

(4) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:1332/3-1333، والمقاصد الشافية:310/3، وهمع الهوامع:145/2.

(5) يُنظر: همع الهوامع:145/2.

(6) الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب، (أطروحة دكتوراه):103.

لقد عدَّ سيبويه الرفع دليلاً على حذف الصفة، إذ قال في باب (وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى):((وتقول سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل، وإن لم تَذكر الصفةَ وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ، إلاّ أنَّ الصفة تبيَّن بها معنى الرفع وتُوَضَّحُه، وإن شئت نصبت على نصبِ اللّيل والنهار ورمضانَ))[1]، فالملاحظ من قول سيبويه هو أنَّ رفع (الليل)، و(النهار) دليلٌ على حذف الصفة؛ لأنَّ المخاطب يعلمها وتحقّقت الفائدة المرجوّة منها. إذاً يُمكننا عدّ الرفع من العوامل التداولية التي يقصدها المتكلّم؛ لإفادة المخاطب في حذف الصفة[2] وتوضيح المعنى المقصود المراد ايصاله من عدم ذكرها.

لقد استطاع ابن جني أنْ يُحلل قول سيبويه، إذ قال:((وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل, وهم يريدون: ليل طويل. وكأنَّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها, وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته, وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه, فتقول: كان والله رجلًا, فنزيد في قوة اللفظ بـ"الله" هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها,

أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك))[3].

والذي يبدو لي أنَّ السامع _ حسب رأي ابن جني _ يعتمد على الطريقة التي يؤدي فيها المتكلّم كلامه فيستنتج منه المعنى المقصود، وهو ما أكّده بعبارته ((وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم))، وهو ما

---

(1) كتاب سيبويه:220/1.

(2) يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب، (أطروحة دكتوراه):103.

(3) الخصائص:372/2-373.

أكدّه الدرس الدلالي، إذ إنَّ ((التنغيم وهو قرينة صوتية كاشفة عن البنية العميقة، ومعرفتها تساعد على تحديد المدلول المراد بالجملة؛ لأنَّ البنية العميقة للجملة تساعد على تفسيرها التفسير الصحيح في كثير من الأحيان))[1].

لقد استمد النحويون البعد المتداول لحذف الصفة من قصد المتكلّم معتمدين في ذلك على مبدأ التعاون، الذي يقتضي أنْ تتعاون أطراف الحوار فيما بينها لتأدية المعنى المقصود. بمعنى أنَّ المتكلّم والمخاطَب يتعاونا على تحقيق الهدف أو الغاية من الحوار الذي دخلا فيه. فالتفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون الذي ينشأ بين أطراف الحوار[2].

والحقيقة إنَّ الحال الذي تُستعمل فيه اللغة قد يؤدي إلى مخالفة الأصل الذي وُضعت عليه القاعدة، فالأصل في الصفة عدم الحذف؛ إذ يرى ابن يعيش أنَّه لا يحسن حذف الصفة؛ لأنّ الغرض منها، ((إمّا التخصيصُ، وإمّا الثَّناءُ والمدحُ، وكلاهما من مَقاماتِ الإطناب والإسهابِ، والحذفُ من باب الإيجاز والاختصارِ، فلا يجتمعان لتدافُعهما. وقد حُذفت الصفة عَلى **قِلَّةٍ ونَدْرَةٍ**، وذلَك عند قوّةِ دلالةِ الحال عليها))[3]. وهو ما وصفه السيوطي بالقلة إذ قال:((ويقل حذف النَّعْت) مَعَ الْعلم بِهِ لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ فِي الأَصْل لفائدة إِزَالَة الِاشْتِرَاك أَو الْعُمُوم فَحَذفهُ عكس الْمَقْصُود))[4]، إذاً فـ(علم المخاطب) مسوغٌ لحذف الصفة، وهو ما عدّه النحويون من القليل والنادر.

والذي أراه أنَّ الرضي تنبّه للدور الفعّال الذي يلمحه المُخاطب في كلام المتكلّم ليفهم حذف الصفة، فالغاية من حذفها هي عناية المتكلّم أو قصده، فالسامع يعرف

---

(1) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 2000م:118-119.

(2) يُنظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، دار الأمان، ط1، الرباط، 2011م:97-98.

(3) شرح المفصّل:257/2.

(4) همع الهوامع:158/3.

المحذوف ويستطيع تقديره، ومن ثمَّ فالمتكلّم لا يحتاج الى الاسهاب والإطالة على عدّ لغتنا العربية لغة الإيجاز والاختصار.

5. أثر القصد في حذف حرف النداء

قال ابن الحاجب:((ويجوز حذف حرف النّداء إلا مع اسم الجنس والإشارة، والمستغاث، والمندوب نحو {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا}))[1]

قال الرضي:((وإنما لا تحذف من النكرة، لانَّ حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول، ولا يكون هذا إلا في المعرفة، لأنّها **مقصودة قصدها** وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء، إذ هي، إذن، حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به))[2].

ويقول أيضاً:((وإنما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب، أما المستغاث به، فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمراً مهماً، وأما المتعجب منه والمندوب فلانّهما مناديان مجازا، ولا **يقصد فيهما** حقيقة التنبيه والاقبال، كما في النداء المحض، فلما نقلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا، لزما لفظ علم النداء))[3].

ويرى النحويون أنَّه يجوز حذف حرف النداء[4]، وذلك اكتفاءً بتضمن المنادى معنى الخطاب[5]، ويكون الحذف في أحد ثلاثة أشياء هي: العلم كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[سورة يوسف:29]، فاسم العلم هو (يوسف)، والمضاف،

---

(1) الكافية في علم النحو:21. والآية من (سورة يوسف، الآية:29).

(2) شرح الرضي على الكافية:1/425-426.

(3) المصدر نفسه:1/427.

(4) يُنظر: شرح المفصّل:1/361.

(5) يُنظر: شرح ابن الناظم:401.

وذلك نحو:(عبد الله افعل كذا)، والمضاف هنا (عبد)، والتقدير (يا عبد الله)، وأي، وما تُضاف إليه، فمعها يُحذف حرف النداء، وذلك نحو:(أيها الرجل افعل كذا)، والتقدير:(ياأيها الرجل)[1]، مع مراعاة تقدير (يا)؛ لكونها أكثر حروف النداء استعمالاً[2].

لقد جعل المرادي المنادى قسمين قائمين على القصد والإرادة، الأول: وهو الذي يمتنع معه حذف حرف النداء، كالمندوب وذلك نحو:(وا زيداه)، والمضمر نحو:(يا أنت)، والمستغاث، نحو:(يا لزيد)، والسبب في عدم الحذف يعود الى أنَّ كلاً من المندوب والمستغاث نحتاج فيهما الى مدّ الصوت، وحذف أداة النداء ينافي قصد المدّ ويقطعه، وأما سبب منع الحذف من المضمر فهو أنَّ الحذف مع المضمر تفوت به الدلالة على النداء[3].

الثاني: الذي يجوز معه حذف حرف النداء، ومذهب البصريين في حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار اليه غير جائز إلا في شذوذ أو ضرورة. أما عند

---

[1] يُنظر: الكناش في فني النحو والصرف:171/1.

[2] يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:7/4، وجامع الدروس العربية:148/3.

[3] يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:1053/2، وشرح ابن عقيل:256/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:3526/7، وشرح المكودي على الألفية:236، وشرح التصريح على التوضيح:207/2، والنحو الوافي:3/4.

الكوفيين فهو قياس مطرد[1]. والمقصود من حذف حرف النداء هو التخفيف والاختصار؛ لكثرة دوران استعماله على الألسنة[2].

إنَّ حذف حرف النداء من المواضع التي أجازها النحويون بشرط أنْ يتحقق فهم المعنى المراد والمقصود ولا يختل التركيب[3]؛ لذا فقد استثنى النحويون صوراً من حذف النداء، وهذه الصور هي: لفظ الجلالة (الله) إذا لم تلحقه (الميم)، والمندوب، والمستغاث، واسم الجنس، والضمير المخاطب؛ وذلك لأنَّ هذا الحذف سيؤدي الى خلل في التركيب[4].

ويمكننا حذف حرف النداء إذا حضر المخاطب واتضح المعنى المقصود، ودليلنا قول سيبويه: ((وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حار بنَ كعبٍ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَن هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطبه))[5]. فوجه الحذف ظاهرٌ وذلك بسبب العلم بالمحذوف، فالمنادى جُعِل بمنزلة الحاضر الذي يُقبل على مَنْ يناديه فتركنا التصويت به وحذفنا أداة النداء وناب عنها القصد

---

(1) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:1054/2.

(2) يُنظر: النحو المصفى:498، والمنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف يعقوب العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط3، 2007 م: 93.

(3) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ظاهر سلمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، د. ط، 1998م: 273.

(4) يُنظر: شرح التسهيل:386/3.

(5) كتاب سيبويه: 230/2.

والإقبال[1]، إذاً فـ((حضور المخاطب ملمح تداولي استساغه التركيب عن طريق القرائن الحالية الدالة على تعيين المحذوف))[2].

ويرى ابن يعيش(ت:643هـ) أنَّ ((حروفُ النداء نائبة عن "أُنادِي"، فإذا أخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصَر، وهو إجحافٌ، إلاَّ أنّه قد ورد فإما ذكرناه لقوَّة الدلالة على المحذوف، فصار القرائنُ الدالّةُ كالتلفّظ به))[3]، فقوة الدلالة بعد تداولي وظّفه القصد والإرادة لتحقيق قصد التركيب الكلامي من غير اضطراب أو لبس[4].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي استعان بفطنته ونباهته ليوضح القصد من عدم حذف حرف النداء مع النكرة، ولا في المستغاث، ولا في المندوب، ولا في المتعجب منه، فحذفه يؤدي الى اختلال المعنى ونقصانه فلا نفهم المقصود من كلّ غرض. فإذا كان الغرض والغاية (الأساس) من النداء هو: تنبيه المدعو ودعوته ليُقبل عليك، ومدّ الصوت وإطالته للشيء المتراخي عنه، وللإنسان المعروض، وهو ما لا يُقبل عليك إلا باجتهاد، أو النائم المستثقل[5] فكيف نحذف حرف النداء وله غاية تنبيهية وقصد إرادي؟ فنحن إذاً نستعين بحرف النداء (يا) لنؤدي قصدنا. وقد وضّح الرضي أنّه يمكننا حذف حرف النداء بشرط أنْ يكون المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقوله بدلالة المشاهدة وهذا يتحقق في المعرفة. أما

---

(1) يُنظر: المقاصد الشافية:245/5.

(2) الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية (أطروحة دكتوراه):142.

(3) شرح المفصّل:362/1.

(4) يُنظر: الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية (أطروحة دكتوراه):142.

(5) يُنظر: الأصول في النحو:329/1.

في النكرة فلا تحذف (يا) النداء؛ لأنَّ الغرض من النداء ((الى جانب التنبيه والخطاب هو التعريف))[1].

أما القصد من الاستغاثة فهو نداء مَنْ يعين ويساعد على دفع شدة أو بلاء[2]، فالمستغاث له يستحق الإقبال من أجله، فأداة النداء ترتبط بالمعنى المقصود المتمثّل في المبالغة في تنبيه المستغاث ليعلم أنَّ الحاجة للاستغاثة مُلحّة . وقد نصّ سيبويه على عدم جواز حذف حرف النداء مع المستغاث ولا المتعجب منه قائلاً: ((واما المستغاث به فيا لازمة له؛ لأنه يجتهد. فكذلك المتعجَّب منه، وذلك: يا لَلناس ويا لَلماء. وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل والتعجب كذلك. والندبة يلزمها (يا) و(وا)؛ لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبَعُدَ عنهم. ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المدَّ مبالغة في الترنم))[3]. ورأي سيبويه هذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي معتمداً على القول الرصين مع إضافاته القصدية التي توضّح قصد المتكلّم وغايته. أما القصد من التعجب فهو استعظام أمر من الأمور[4]، وبهذا الاستعظام نحتاج الى أنْ نمدَّ الصوت ونطيله؛ لنعبّر عن تعجبنا، وهذا لا يتأتّى مع حذف حرف النداء؛ فحذفه يؤدي الى اختلال الوظيفة وانتفاء القصد.

والذي أراه أنَّ الرضي استطاع أنْ يربط بين التراكيب اللغوية في توجيه القاعدة النحوية وبين مقاصد المتكلّم وغاياته التي يصبو لتحقيقها كالتعجب، والندبة، والاستغاثة، وغيرها من المعاني، فالموقف الكلامي يتصل بصياغة معينة ليحقّق

---

(1) أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي (رسالة ماجستير):154.

(2) يُنظر: جامع الدروس العربية:517/3.

(3) كتاب سيبويه:231/2.

(4) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:885/2.

قصدَه ويكون مؤثراً محققاً الغاية المرادة؛ لذا استطاع الرضي أنْ ينتبه الى أثر الحذف وعدمه في توجيه المقاصد والأغراض المرادة والمقصودة، فالمتكلّم يلجأ الى الحذف عندما ((يتضح المعنى لدى المخاطَب وهو أمر تداولي يدل على المعرفة المشتركة بين الطرفين في العملية الحوارية))[1].

6. أثر القصد في حذف أحرف العطف

كان للنحويين رأيان في جواز حذف حرف العطف أو منعه، فانقسموا قسمين:

القسم الأول: أجاز حذف حرف العطف في السعة بشرط أنْ يدل عليه دليل، وهم: أبو علي الفارسي[2]، وابن عصفور الذي قال:((وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى نحو قوله من الرجز[3]:

ضرْبًا طِلحفًا في الطُّلى سخينا

يريد: ضرباً طلحفاً وسخينا))[4]. وقد ذكر ابن عصفور هذا الشاهد الشعري في مؤَلَف آخر من مؤلفاته وهو (ضرائر الشعر)، إذ يرى أنَّ المراد من الرجز هو:(وسخينا)[5]. فالمتكلّم حذف الحرف ولم يذكره لأمنه اللبس[6]، ولولا هذا لذكره.

ومن المجيزين كذلك ابن مالك الذي تعددت الشواهد التي استشهد بها على حذف حرف العطف في كتابه، وكان منها نقله سماعاً عن أبي زيد:(أكلتُ خبزاً لحما

---

(1) الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية (أطروحة دكتوراه):143.

(2) يُنظر رأيه في: ارتشاف الضرب من لسان العرب:2017/4.

(3) البيت بلا نسبة في: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 2422/5، و المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م:246/12.

(4) شرح جمل الزجاجي:215/1-216.

(5) يُنظر: ضرائر الشعر ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1: 161.

(6) يُنظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:321/3، وحاشية الصبان:135/3.

تمرا)، فالمراد والمقصود حسب رأي ابن مالك:(أكلتُ خبزاً ولحماً وتمراً)، وقد حُذفت الواو[1]، وقد كان هذا الشاهد قريباً من شاهد صاحبنا الرضي في شرح الكافية، إذ قال:((وقد تحذف الواو من دون المعطوف، ... وحكى أبو زيد: أكلت سمكاً لبناً تمراً، وقد تحذف (أو) كما تقول لمن قال: آكل اللبن والسمك: كل سمكا لبنا، أي: أو لبناً، وذلك لقيام القرينة على أنَّ **المراد** أحدهما))[2].

القسم الآخر: قصر حذف حرف العطف على الضرورة فقط، وهو ما ذهب إليه ابن جني[3]، والسهيلي (ت:581هـ) في كتابه (نتائج الفكر في النحو)، إذ عقد مسألةً عن (حذف حرف العطف)، وبيّن في هذه المسألة إنكاره لجواز حذف حرف العطف لأنَّ ((الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مُكلِّمه وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك، اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر))[4]. ومن الذين جعلوا حذف حرف العطف من باب الضرورة ابن الصائغ[5]، الذي جعل حذف الحرف من الضرورات. وقد كان لناظر الجيش (ت:778هـ) رأي مع المانعين، إذ يرى أنّ منعهم حذف حرف العطف فيه نظر؛ لأنَّ الشواهد الكثيرة التي استشهد بها النحويون تدفع هذا المنع[6].

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل:380/3.

(2) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:349/2.

(3) يُنظر: الخصائص:290/1.

(4) نتائج الفكر في النحو:207.

(5) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:750/2.

(6) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 1428 هـ:3508/7.

وهنا إذا وازنا بين العطف والحذف، إذ نجد أنَّ الإرادة متعارضة مع الدلالة[1]؛ لأنَّ ((حرف العطف فيه ضرب من الاختصار وذلك أنه قد أقيم مقام العامل ألا ترى أن قولك قام زيد وعمرو أصله قام زيد وقام عمرو فحذفت قام الثانية وبقيت الواو كأنها عوض منها فإذا ذهبت تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف))[2]، إذ لا يحسن حذف حروف المعاني؛ لأنَّ الغرض الأساس منها الاختصار، واختصار المختصر فيه اجحاف[3].

ويرى ابن جني أنَّه يجوز إذا صحّ التوجه الى الحرف حذفه في بعض الأحوال؛ لقوة الدلالة عليه[4]. فالمتكلّم يميل عن الأصل لقوة الدلالة فيحذف حرف العطف، وقد جعل الزركشي (ت:794هـ) القصد من حذف حرف العطف هو البلاغة فقال:((فَمِنْهُ الْوَاوُ تُحْذَفُ لِقَصْدِ الْبَلَاغَةِ فَإِنَّ فِي إِثْبَاتِهَا مَا يَقْتَضِي تَغَايُرَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ فَإِذَا حُذِفَتْ أشعر بأن الكل كالواحد كقوله تعالى: {يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أكبر} تَقْدِيرُهُ: وَلَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وُجُوهٌ يومئذ ناعمة} أَيْ وَوُجُوهٌ))[5].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي كان متنبهاً لأثر المتكلّم وقصده وغايته من كلامه للسامع، فهو يُخيره بين أمرين، فإذا قلنا:(كُل سمكاً لبناً)، فالمراد منه أنْ يختار أحدهما؛ لأنَّ القرينة الحالية بيّنت المراد والمقصود، فمن غير المعقول أنْ يكون

---

(1) يُنظر: الإرادة والافادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية:140.

(2) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1985م:2/635-636

(3) يُنظر: شرح المفصّل:4/453.

(4) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د. ط، 1999م: 1/51.

(5) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1957م:3/210. والآيتان هما: (سورة ال عمران: 118)، و(سورة الغاشية:8)

المراد أكلهما كليهما والا لقال:(كُلْ سمكاً ولبناً). وقد جعل الدكتور فاضل صالح السامرائي لحذف حرف العطف احتمالات فقال:((قد يحذف حرف العطف للدلالة، وذلك نحو (ذهبت إلى السوق فاشتريت خبزا لحماً فاكهة) والمعنى: فاشتريت خبزاً ولحماً وفاكهة، ويحتمل نصب اللحم والفاكهة على أنَّه بدل أضراب أيضا، أي فاشتريت خبزا بل لحما بل فاكهة، فيكون الخبز واللحم كالمسكوت عنهما يحتمل أنه اشتراهما ويحتمل أنه لم يشترهما. فهو تعبير احتمالي يحتمل كلا المعنيين، وقد تعين القرينة أحدهما دون الآخر، ومنه قولك (جالس محمدا سعدا إبراهيم) والمعنى: جالس محمدا أو سعدا أو إبراهيم، والمقصود بذلك الإباحة))[1].

إذاً فالمبدأ الحواري هو عامل تداولي يُظهر قيمةَ التواصل الخطابي عن طريق فعل الاتصال الذي يربط بين أطراف التواصل بعلاقة تفاعلية أساسها التبادل بالأخذ والإعطاء في سياق حواري محكوم بالتعاون ومبنيّ على الملاءمة [2].

7. أثر القصد في (إذن)

وجّه الرضي قول ابن الحاجب ((وينصب بأن، ولن، ... وإذن إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا))[3]، بقوله: ((إنَّ الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني: أنَّ أصله (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما **قصد** جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي. وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، **فقصدوا** إلى لفظ (إذ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت، لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحًا للأزمنة

---

[1] معاني النحو:269/3.

[2] يُنظر: الارادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية(أطروحة دكتوراه):141.

[3] الكافية في علم النحو:44-45.

الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنّهم لما **قصدوا** أنْ يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص، مثلاً، أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أي: إذ تزورني أكرمك، أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه لأنَّه وضع في الأصل لازم الإضافة))[1].

اختلف النحويون في أصل (إذن)، هل هي اسم أو حرف؟ وهل هي بسيطة أو مركّبة؟ فذهب الجمهور[2] الى أنَّها حرف، وهي (إذا) التي تكون ظرفاً لما يستقبل، وهي منونة؛ وذلك لإضافتها إلى ما بعدها، فزال منها معنى الاسمية كما فعلوا بـ(إذ وبكاف الخطاب)، فصارت حروفاً لا موضع لها من الإعراب. وهذا هو الذي حصل مع (إذا) ، إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف، والسبب في تنوينها هو فصلها عن الإضافة، إذ إنَّ التنوين هو علامة الانفصال[3].

وقد أورد ابن مالك وجهين لـ(إذن)[4]، وهما: الأول: جواز مجيئها مركّبة من (إذ التعليلية) و(أنْ) المحذوفة همزتها، والآخر: أنْ يكون أصلها (إذا) قطعت عن الإضافة وعوّضت بالتنوين، ثمّ قال:((وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن إذن مركبة من: إذ وأنْ أسهل منه))[5]. ويرى المرادي أنَّ الصحيح هو مذهب الجمهور، وهو أنْ تكون (إذن) حرف[6].

---

(1) شرح الرضي على الكافية:4/39-40، ويُنظر: منهج الرضي ومذهبه النحوي من خلال شرحه على الكافية، آدم حسن عمر (اطروحة دكتوراه)، إشراف: محد صالح حسين، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات النحوية واللغوية، 2009م:151.

(2) يُنظر: نتائج الفكر: 104، وشرح التسهيل:4/19، وارتشاف الضرب:4/1650، والجنى الداني:363.

(3) يُنظر: نتائج الفكر:104.

(4) يُنظر: شرح التسهيل:4/20، وارتشاف الضرب:4/1650.

(5) شرح التسهيل:4/20.

(6) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:3/1240.

وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنَّ (إذن) اسم، والأصل فيها (إذا) الظرفية، كقولك:(إذا جئتني أكرمك)[1]، وهو الرأي الذي اعتمده الرضي، وأكَّد عليه في أكثر من موضع من كتابه، إذ قال:((وإذن، كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل، إلا أن (إذن) لما كان اسماً بخلاف أخواته، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء، دون الفاء والواو))[2]. وقال في موضع آخر:((وإذا جاز لك إضمار (أن) بعد الحروف التي هي الواو، والفاء، وأو، وحتى. فهلا جاز إضمارها بعد الاسم وإنما لم يجز إظهار (أن) بعد (إذن)، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها))[3]، بل إنَّنا نجد الرضي يرجّح اسمية (إذن) بقوله:((وقلب نونها ألفاً في الوقف يرجح الاسمية فيها))[4]

واذا رجعنا الى سيبويه نجد أنَّه اكتفى بقوله إنَّ (إذن) تكون للجواب والجزاء[5]، ومن قوله هذا انطلق النحويون فانقسموا قسمين في تفسيرهم لما ذكره ، فالقسم الأول: يرى أنَّ معنى (جواب وجزاء) هو الشرط والجواب[6]، وقد ذهب الفارسي (ت:377هـ) إلى أنَّ (إذن) تأتي للجواب والجزاء وهو الأكثر، وقد تأتي للجواب وحده[7]، وقد حمل الشلوبين(ت: 645هـ) كلام سيبويه على ظاهره، فهو يرى أنَّ (إذن) تكون للجواب والجزاء في كل موضع ترد فيه[8].

---

(1) يُنظر: الجنى الداني:363، وتوضيح المقاصد والمسالك:1240/3، ومغني اللبيب:30.

(2) شرح الرضي على الكافية:43/4-44.

(3) المصدر نفسه:43/4.

(4) المصدر نفسه:45/4.

(5) يُنظر: كتاب سيبويه:234/4.

(6) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تح: صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982م:170/2.

(7) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط2، 1993م:20/4.

(8) يُنظر: التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تح: د. يوسف أحمد المطوع، 1980م:145.

أما القسم الآخر: فهو يرى أنَّ قول سيبويه لا يعني أنَّها بمعنى الشرط والجزاء وإنّما لابدَّ أنْ يأتي قبلها الكلام فلا تقع في ابتدائه، قال الدماميني (ت:827):((**المراد** بكونها للجواب أنّها تقع في كلام يُجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدّر، سواء وقعت في صدره، أو حشوه، أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداءً ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميّت حرف جواب، والمراد بكونها للجزاء أنْ يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ملفوظ أو مقدّر))[1].

ويرى الزمخشري(ت:538هـ) أنَّ (إذن) ((جواب وجزاء. يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك. فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه))[2]. وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أنَّ (إذن) لابدّ أنْ يسبقها الكلام سواء كان لفظاً أو تقديراً، فلا تقع في البداية[3]، ثمَّ أجمل القول في معنى (إذن) فقال: ((وتحرير معنى إذن صعب ، وقد اضطرب الناس في معناها))[4].

والذي يبدو لي أنَّ الرضي لم يذهب الى ما ذهب اليه النحويون، بل تفرّد برأيه فقد كان يناقش معنى (إذن)، فالقصد من الحذف _ حذف الجملة المضاف اليها والتعويض عنها بالتنوين فتصبح (إذ) _ هو جعله يصلح للأزمنة الثلاثة بعد أنْ كان مختصاً بالزمن الماضي فقط. ثمَّ أنَّ المقصود من الحذف هو الخفة وسهولة

---

(1) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، تح: محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011م:238/1، ويُنظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، تح: حسين صالح الدبوس وآخرون، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١١ م:126/1.

(2) المفصّل في صنعة الإعراب:443، ويُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش:126/5.

(3) يُنظر: ارتشاف الضرب:1655/4.

(4) البحر المحيط:608/1.

اللفظ، فإذا قلنا:(إذن) كأننا نؤكد النون وما يحمله من صفات فهو صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، فينحبس فيه بعض الصوت ويجري بعضه، أما إذا قلنا (إذ) سنشعر بخفة اللفظ ويسره؛ وذلك بسبب صفة الرخاوة لحرف (الذال)، إذ لا ينحبس الصوت عند نطقه بل يجري رخواً سهلاً. لقد كان للقصدِ أثرٌ في أصل (إذن)، فإذا قصدنا جعلها للأزمنة الثلاثة تصبح (إذ)، وإنْ قصدنا تخصيصها بالزمن الماضي فهي(إذن).

وعلى الرغم من الآراء التي عرضتها سابقاً إلا أنّني أرى أنَّ (إذن) أصلها (إذاً) بالتنوين، ولا يجوز كتابتها بالنون وإنْ خرّج العلماء السبب في كتابتها بالنون.

8. أثر القصد في الوصف وشرط تأثيره في منع الصرف

قال ابن الحاجب:« الوصف: شرطه أن يكون وصفًا في الأصل، فلا تضرّه الغلبة، فلذلك صرف (أربع) في: (مررت بنسوة أربع)، وامتنع (أسود)، و (أرقم) للحيّة، و (أدهم) للقيد، وضعف منع (أفعى) للحيّة، و (أجدل) للصّقر، و (أخيل) للطّائر»[1].

قال الرضي شارحًا قوله:« ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها، لان مستعملها لا **يقصد** معنى الوصف مطلقا، لا عارضاً ولا أصلياً، فأفعى وان كانت في نفسها خبيثة، وأجدل، طائرا ذا قوة، وأخيل طائرا ذا خيلان، الا أنك إذا قلت مثلا: لقيت أجدلا، فمعناه هذا الجنس من الطير، من غير **أن تقصد** معنى القوة، كما تقول: رأيت عقابا، **لا تقصد فيها** معنى الوصف بالشدة، وان كانت أقوى من الصقر، وليس

[1] الكافية في علم النحو:12.

صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما أشار إليه المصنف، فأما منع صرف مثله، فغلط ووهم»[1].

لقد وضع سيبويه عنواناً لبابٍ في كتابه فقال:(هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام)[2]، وجعل من هذا الباب (أجدلٌ وأخيلٌ وأفعى)، ويرى أنَّه من «أجود ذلك أن يكون هذا النحَّو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة؛ وذلك لأن الجدل شدَّة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديدٍ. وأما أخيلٌ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه. وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنَّه صار عندهم ... وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحَّية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب. فإن قال قائل: أصرف هذا لأني أقول: أداهم وأراقم. فأنت تقول: الأبطح والأباطح، وأجارع وأبارق وإنما الأبرق صفة... ولكن الصفة ربَّما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتَّى يستغنوا بها عن الأسماء»[3].

قال المبرّد« اعْلَم أَن حق الْأَسْمَاء أَن تعربَ جُمَعَ وَتصَرّفَ فَمَا امْتنع مِنْهَا من الصّرْف فلمضارعته الْأَفْعَال؛ لِأَن الصّرْف إِنَّمَا هُوَ التَّنْوِين، وَالْأَفْعَال لَا تَنْوِين فِيهَا وَلَا خفض، فَمن ثمَّ لَا يخْفض مَا لَا ينْصَرف إِلَّا أَن تضيفه أَو تدخل عَلَيْهِ ألفا ولاما، فتذهب بذلك عَنهُ شبه الْأَفْعَال، فَتَردهُ إِلَى أَصله؛ لِأَن الذى كَانَ يُوجب فِيهِ ترك الصّرْف قد زَالَ وكل مَا لَا يعرب من الْأَسْمَاء فمضارع بِهِ الْحُرُوف؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْرَاب فِيهَا »[4]. فالاسم المنصرف هو الاسم الذي يُعرب بالحركات الثلاثة ويلحقه التنوين، والاسم غير المنصرف هو الاسم الذي لا يدخله الجر والتنوين؛ لأنّه ضارع الفعل

---

(1) شرح الرضي على الكافية:130/1.

(2) يُنظر: كتاب سيبويه: 200/3.

(3) كتاب سيبويه:200/3-201.

(4) المقتضب:171/3.

وشابهه، فالفعل لا يدخله الجر ولا التنوين، والصفة مثل: أفعل الذي مؤنثه فعلاء، من الأسباب التي تمنع الاسم من الصرف[1].

وقد ذكر ابن مالك في ألفيته الممنوع من الصرف (ما لا ينصرف) في قوله[2]:

الصّرف تنوينٌ أتى مبيّنا معنىً به يكون الاسم أمكنا

فألف التأنيث مطلقاً منع صرف الذي حواه كيفما وقع

ووصفٌ أصليٌ ووزن أفعلا ممنوع تأنيثٍ بتا كأشهلا

فالأدهم القيد لكونه وُضِع في الأصل وصفاً انصرافه مُنِع

وأجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنعا

فالاسم الذي لا ينصرف هو الاسم الذي لا ينون لسببين، أو لسبب واحد ويجر بالفتحة بدل الكسرة[3]. فمما « يمنع من الصرف أن تكون الكلمة وصفاً أصلياً على وزن (أفعل) بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث نحو: (أشهل وأحمر وأفضل من زيد). فهذا ونحوه لا ينصرف لأنه كما ترى صفة على وزن (أفعل) والمؤنث منه على (فعلاء) أو (فعلى) ... وليست الوصفية فيه عارضة عروضها في نحو:(مررت برجل أرنب)، بمعنى: ذليل، وإنما لم ينصرف ما كان وصفا أصلياً، على وزن (أفعل) لأن فيه فرعية المعنى بكونه صفة، وفرعية اللفظ بكونه على وزن الفعل به أولى من قبل أن

---

(1) يُنظر: الأصول في النحو:79/2، 82، وملحة الإعراب:68.

(2) ألفية ابن مالك:55.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشافية:179/1.

(أفعل) أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى»[1].

ويرى أبو حيان الأندلسي أنَّ « الغالب في أفعل يمنع مع الوصفية الأصلية، وعدم قبول مؤنثه تاء التأنيث نحو: أحمر؛ فإن عرض فيه الوصفية نحو: مررت برجل أرنب (أي) ذليل، ونسوة أربع، وبرجل أرمل، انصرف؛ لأن مؤنثه أرملة»[2]. وأنَّ أكثر العرب اختلفوا في (أجدل وأخيل وأفعى)، فأكثرهم صرفوها وجعلوها أسماءً، وبعضهم لاحظ الصفة التي في هذه الكلمات فمنعوها من الصرف، فـ(أجدل) بمعنى شديد، و(أخيل) بمعنى الخيلان، و(أفعى) بمعنى الخبيث[3].

وللأسماء التي على وزن (أفعل) ثلاثة أقسام هي[4]:

الأول: ما كان ذا وصفية أصلية باقية فيه، مثل: أشهل، ولا يوجد إشكال في منعه.

الثاني: ما كان ذا وصفية عارضة، مثل:(مررتُ برجلٍ أرنب)، أي: ذليل، فهذا نصرفه؛ الغاءً للوصفية العارضة.

الثالث: ما كان ذا وصفية أصلية، وغلبت عليه الاسمية، وهذا يمنع الغاء الاسمية العارضة باعتبار الأصل، فـ(الأدهم، والأسود، والأرقم) أوصاف تغلب عليها الاسمية، وهي لا تنصرف؛ اعتباراً لأصلها.

---

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ – 2000 م :453.

(2) ارتشاف الضرب: 859/2.

(3) يُنظر: المصدر نفسه:860/2.

(4) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:1194/3.

فإذا كانت الوصفية أصلية يجب منع الصرف، وذلك لما عرض نقله الى الاسمية كـ(الأدهم، وأرقم، وأجدل، وأخيل، وأفعى)، فهذه كلّها مصروفة ؛ لأنَّها أسماءٌ في الأصل والحال، وبعض العرب يمنع صرفها؛ ملتفتاً الى الصفة التي لأجلها سمّيت هذه الحيوانات، وهي: التلون، القوة، والإيذاء، وغيرها من الصفات[1].

ويرى ابن عقيل(ت:769هـ) أنَّ (أجدل، وأخيل، وأفعى) ليست بصفات وكان يجب ألا تمنع من الصرف، ولكن منعها بعضهم؛ لأنَّهم تخيّلوا الوصف فيها، فمنعوها لوزن الفعل والوصفية التي تخيّلوها، والكثير فيها الصرف؛ لأنَّ الوصفية غير محققة[2]. فهذه الأسماء ليست بصفات، لا في الاستعمال ولا في الأصل ولهذا حقّها الصرف، وأكثر العرب على صرفها، وبعض العرب منعوها من الصرف؛ لأنّهم لاحظوا معنى الصفة فيها[3].

واستدل الشاطبي (ت:790هـ) على أنَّ هذه الألفاظ صفات بقوله: «فالدليل على أنها استعملت اسمًا، قولهم: الأداهم، والأساود، والأراقم، فجمعوها على (أفاعل) لأن مثل هذا الجمع يختص بالأسماء لا بالصفات، إنما الصفات على (فعل) كحمر، صفر»[4].

---

(1) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن قيم الجوزية، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، ط1، الرياض،1954م:2/739-740.

(2) يُنظر: شرح ابن عقيل:3/325.

(3) يُنظر: شرح المكودي على الألفية:269.

(4) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو اسحاق الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1428 هـ - 2007 م: 5/595.

فهذه الألفاظ مصروفة؛ لأنّها أسماء مجردة من الوصف في أصل وضعها، وشذّ الاعتداد بعروض الوصفية فيها[1]، فـ((هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية, إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه))[2]،

ويذكر عباس حسن(ت:1398هـ) أمثلةَ ((الوصفية الطارئة التي لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى؛ مثل: "أجدل"، للصقر "وأخيل"، لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن" "وأفعى"، للحية. فكل هذه، وما شابهها، أسماء بحسب وضعها الأصلي لتلك الأشياء؛ ولهذا تصرف. وقد يصح في هذه الكلمات ... منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها، ويمكن تخيله مع الاسمية، وقد وردت ممنوعة من الصرف في بعض الكلام الفصيح ... وعلى أساس التخيل والملاحظة المعنوية مع السماع يجوز منع الصرف. ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء لغلبة الاسمية عليها. وهناك ألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافا أصلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة وبقيت فيها، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه؛ لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها؛ مثل: "أدهم"... و"أرقم... وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصيلة السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة. ولكن الاقتصار على الرأي الأول أنسب))[3].

---

[1] يُنظر: شرح الأشموني: 140/3، وشرح التصريح على التوضيح:324/2.

[2] حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1997م:348/3.

[3] النحو الوافي: 219/4-220، ويُنظر: خطاب الماردي ومنهجه في النحو، حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العددان التاسع والسبعون والثمانون, السنة العشرون- رجب- ذو الحجة 1408هـ:129.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الاسم ((كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائمًا، فأنت تصرف أفعل مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى ... بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى، فأنت تصرف (راجحة) وصفا وتمنعها الصرف علما، وتصرف (صباحاً) علما لمذكر، وتمنعها الصرف علمًا لأنثى. فدلّ على أنَّ المقصود بالثقل هو أوصاف معينة، وشروط خاصة، متى كان قسم منها في الاسم عد ثقيلا بسببه، فحرم التنوين))[1].

نستنتج مما سبق أنَّ وزن (أفعل) من الأوزان التي تستعمل كاسم وكصفة، والفاصل بينها هو قصد المتكلم، فإنْ قَصَدَ الاسم (صَرَف)، وإنْ قَصَدَ الصفةَ لم يصرِفْ، وصار اللفظ ممنوعاً من الصرف، وهذا هو ما أراد الرضي قوله، فالقصد والمراد والغاية منوطة بإرادة المتكلّم، وهذا ما أكّده أحد الباحثين إذ قال: .« صرف هذه الكلمات (أخيل، وأجدل، وأفعى) أو منعها يرجع الى اعتبارات في ذهن المتكلم بالدرجة الأولى، فإنْ قصدَ في استعمالها الاسمية صرفها لتجردها من الوصف، وإذا قصد الوصف منعها للوصفية ووزن الفعل، وهذا الأمر مرتبط بتحديد نوع المخبر

عنه، فهو الفاصل في تحديد الوظيفة»[2] .

والذي يبدو لي أنَّ لقصد المتكلّم وغايته أثرًا في توجيه القاعدة النحوية، فإذا استُعملت اسماً صرفت، وإنْ استعملت صفةً منعت من الصرف، وإن كان الأصل فيها الاسمية؛ لكثرة الاستعمال فهو الأجود والأغلب والأنسب.

---

[1] معاني النحو:292/3.

[2] الإرادة والإفادة وأثرها في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية(اطروحة دكتوراه):38.

خاتمة البحث

ونتائجه

بعد هذه الدراسة لمواطن القصد في (شرح الرضي على الكافية)، وبيان الأثر الكبير للقصد في توجيه القاعدة النحوية، توصّلتُ الى جملةٍ من النتائج:

1. إنَّ ضمير الشأن بُني على الغموض والإبهام قصد التفخيم والتعظيم؛ ولهذا استقرت القاعدة النحوية وبُنيت على عدم تقديم الخبر على ضمير الشأن؛ لكي لا يتضح، كما لا يجوز تفسيره إلا بجملة، فهو لا يُفسر بالمفرد، كما لا يجوز حذف خبره أيضاً، وهذه كلّها شروط وضعت لتمام القاعدة النحوية عن طريق فهم المعنى المقصود وما نريد قوله للسامع، أو المخاطَب.
2. أكّد الرضي أنَّ لفظة (بعينه) في مسألة:(أثر القصد في حد المعارف) لم يقصد بها ابن الحاجب شخصاً معيناً ومعروفاً، إذ لو قصد ذلك لم يدخل في أقسام المعرفة إلا أسماء الأعلام؛ لأنّها تدلّ على مقصود ومعروف لدى المتكلّم والسامع، ولتداخلت القاعدة النحوية، إذ المبهمات، والمضمرات تصلح بأنْ تكون لكل معين يقصده المستعمل، وهنا تشتبك النكرة والمعرفة، إذ إنَّ النكرة ما وضعت لشيء لا بعينه.
3. تفرّد الرضي برأيه في مسألة (الفرق بين الجملة والكلام)؛ وذلك لأنَّه فرّق بينهما بوجود القصد وعدمه، فالجملة حسب رأيه تتضمن الإسناد الأصلي كجملة خبر المبتدأ سواء قصدتَها أم لم تقصدها، وهو بهذا يُخرِج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. أما الكلام فهو ما كان مشتملاً على الاسناد الأصلي ولكنه مقصود لذاته، وبهذا يكون كلّ كلام جملة وليس العكس. فالرضي لم ينظر لـ(الجملة، والكلام) من وجهة نظر اللغويين أو النحويين ولكنه نظر إليهما من جهة قصد المتكلّم وعدم قصده.
4. تبيّن من مسألة (القصد في حد المُعرب) **أنَّ** بعض الكلمات نُعرّفها لا من طريق تعريف المعرب، بل لحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به،

ونقصد جعلها معربةً بالاعتماد على القرآن الكريم بجعله مصدراً من مصادر السماع لذا كان **قصد** الرضي في شرحه لقول ابن الحاجب أنَّه إنْ قصد تعريف المعرب بالحد النحوي يعطيه حقّه، وإنْ لم يقصد تعريف المعرَّف عرّفه من اختلافه، فالمعرب تعرّف باختلافه وتمييزه.

5. أثبتت الدراسةُ الوظيفةَ التبليغية للتوكيد وهي المراد إيصالها للمخاطَب منه، إذ تتعدد إفادة التوكيد بتعدد ألفاظه، وهذا أمر ينسجم مع حالة المخاطَب الذي لا يكون إلا لأمر أو غاية يقصدها ويريدها المتكلّم لتحديد الإفادة. فالتوكيد اسلوب يستند على المراد والمقصود والغاية التي يريد المتكلّم إيصالها للسامع أو المخاطَب، فإذا لم نحصل على المراد انتفت الحاجة لاستعماله.
6. تبيّن أنَّ للقصد أثراً في بناء القاعدة النحوية في مسألة:(القصد في أصل التمييز التنكير)، إذ انتقل الاسم من موضعه الذي كان في الاصل موصوفاً ليصبح اسماً نكرةً تدلّ على الشائع والمعروف، ليرفع التمييز الإبهام والغموض الذي لحقه قبل انتقاله.
7. استطاع الرضي بفكره النحويّ الفذّ في مسألة:(تقديم الخبر النكرة على المبتدأ المعرفة) أنْ يتلقف الأثرَ المهم للقصد في توجيه القاعدة النحوية، وكيفية توجيهها استناداً لقصد المتكلّم والمعنى المراد إيصاله للسامع، وهو ما وضّحه بالمثال السابق (تميميٌ أنا). فلو قال: (أنا تميميٌ) لفهم السامع أنَّ المراد من هذه الجملة هو الاخبار عن أنَّ المتكلّم من بني تميم فقط. ولكن بتقديم الخبر على مبتدأه لاحظنا معنى الفخر الذي قصد المتكلّم توضيحه للسامع واطلاقه له.
8. يبدو أنَّ لقصد المتكلّم أثراً في بناء القاعدة النحوية وتوجيهها في مسألة:(القصد في تقديم الخبر)، فإنْ كان المبتدأ والخبر معرفتين من دون وجود قرينة وجب تقديم المبتدأ، وهو الأولى. أما إذا كانا معرفتين والقصد

موجود فيجب تقديم الخبر؛ لأنَّه سيفيد غرضاً أراده المتكلّم وقصد إفهامه للسامع.

9. استطاع الرضي أنْ يُبيّنَ قصد ابن الحاجب في لفظة (مثل) في مسألة:(تكرار لفظ المنادى مضافاً) ليكون المراد واضحاً وجليّاً للقارئ أو السامع لئلا يلتبس عليه اللفظ المقصود؛ بسبب تشابه اللفظتين (تيم)، (تيم عدي)، وهو بهذا يُزيل الإبهام والغموض عن ألفاظ ابن الحاجب ويميط اللثام عنها؛ لتكون واضحة القصد مستقيمةً في بناء القاعدة النحوية. وهذه التفاتةٌ تُحسب للرضي فموطن شاهدنا هو تحديد أي اللفظتين التي ستكون محط التفسير وأصل البناء في التركيب النحوي.

10. استطاع الرضي أنْ يتفرّد برأيه في مسألة:(وقوع جملة الحال خبرية)، إذ إنَّ النحاة ذكروا مجيء جملة الحال خبرية لكنّهم لم يفسّروا القصد والسبب في ذلك أو يوضحوه إلا الرضي، وقد تبنّى الاستاذ عبد السلام هارون رأي الرضي فشرحه ووضّحه ليكون قصده ومراده واضحاً وجليّاً.

11. ابتعد الرضي تمام البعد عن مناقشات النحويين وآرائهم بخصوص الفاصل في مسألة:(الفصل بين ها التنبيه واسم الاشارة)، واتجه اتجاهاً بيَّن فيه قصد المتكلّم ومراده، فهو يرى أنَّه ليس المراد والمقصود بقولك: (ها أنذا أفعل) أنْ تُعرِّف المخاطب نفسك، أو أنْ تخبره أنّك أنتَ لا غيرك، بل **المقصود:** استغراب وقوع الفعل المذكور بعد اسم الإشارة، وكأنّنا نتعجب من وقوع الفعل من الشخص المقصود، فهو بالعادة لا يصدر منه هكذا تصرف.

12. يرى الرضي أنَّ المقصود والمراد من (فصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة) هو استغراب وعدم توقّع صدور الفعل من الشخص، فأنت بهذا البناء تُبيّن حالةً استغرابية حدثت أمامك، فأبديتَ الاستغراب وعبّرتَ عنه بهذا البناء الذي بيّن أثرَ القصد ودوره في بنائه، فالغاية والمقصود أساس بناء القاعدة النحوية.

13. يرتبط الاشتغال ارتباطاً متيناً بقصد المتكلّم في مسألة:(اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه)، وذلك يكون بتأكيد المعنى المقصود دون احتمال غيره، فيختار المتكلّم الرفع أو النصب تبعاً لقصده في تأدية المعنى، فإنْ أراد معاني متعددة للتركيب اختار الرفع لأنَّه سيجد فيه امكانية تعدد المعنى، وإنْ أراد معنى محدداً ومقصوداً بعينه اختار النصب.

14. تنبّه الرضي إلى قصد المتكلّم وغايته في مسألة:(رفع الفعل أو نصبه بعد حتى استناداً لقصد المتكلّم)، فإذا قصد زمن المستقبل أو ما هو بتأويله نصب على تقدير (أنْ) المضمرة، وإنْ قصد حكاية الحال الواقعة رفع ما بعد (حتى) بعدِّها ابتدائية، أو حرف استئناف، سواءٌ أكان الإخبار على جهة اليقين أم الشك.

15. يمكن ملاحظة أهمية القصد وأثره في توجيه القاعدة النحوية في مسألة:(حذف كان واسمها بعد "إنْ" و"لو" الشرطيتين)، فإنْ كان المعنى المراد هو(الناس مجزيون بأعمالهم إنْ كان معهم خير)، أي: يصحّ مع (كان) المحذوفة تقدير (فيه)، أو (معه) صحّ الرفع مع النصب الذي هو الوجه الأول للقاعدة النحوية ولكنّ الرفع وجهٌ ضعيف؛ لأنّ المعنى حينئذٍ يكون غير مقصود. وقد اعتمد الرضي في كلامه على الكثير والشائع في كلام العرب.

16. أنَّ الرضي كان متنبهاً لأثر المتكلّم وقصده وغايته من كلامه للسامع، فهو يُخيره بين أمرين في مسألة:(حذف أحرف العطف)، فإذا قلنا:(كُل سمكاً لبناً)، فالمراد منه أنْ يختارَ أحدهما؛ لأنَّ القرينة الحالية بيّنت المراد والمقصود، فمن غير المعقول أنْ يكون المراد أكلهما كليهما والا لقال:(كُلْ سمكاً ولبناً).

17. استعانَ الرضي بفطنته ونباهته ليوضّح القصد من عدم حذف حرف النداء مع النكرة، ولا في المستغاث، ولا في المندوب، ولا في المتعجب منه، فحذفه يؤدي الى اختلال المعنى ونقصانه فلا نفهم المقصود من كلّ غرض. فإذا

كان الغرض والغاية (الأساس) من النداء هو: تنبيه المدعو ودعوته ليُقبل عليك، ومدّ الصوت وإطالته للشيء المتراخي عنه، وللإنسان المعروض، وهو ما لا يُقبل عليك إلا باجتهاد، أو النائم المستثقل فكيف نحذف حرف النداء وله غاية تنبيهية وقصد إرادي؟ فنحن إذاً نستعين بحرف النداء (يا) لنؤدي قصدنا.

18. يرى الرضي جوازَ حذف حرف النداء بشرط أنْ يكون المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقوله بدلالة المشاهدة وهذا يتحقق في المعرفة. أما في النكرة فلا تحذف (يا) النداء.

19. تنبّه الرضي للدور الفعّال الذي يلمحه المُخاطب في كلام المتكلّم ليفهم حذف الصفة، فالغاية من حذفها هي عناية المتكلّم أو قصده، فالسامع يعرف المحذوف ويستطيع تقديره، ومن ثمّ فالمتكلّم لا يحتاج الى الاسهاب والإطالة في عدّ لغتنا العربية لغة الإيجاز والاختصار.

20. قرنَ الرضي الرؤيةَ بالقصدِ في مسألة:(حذف ناصب المفعول به)، فهي التي تُحدّد المحذوف وتُعين على فهمه، فالرضي يرى أنَّ القرينة قد تكون لفظية مثل: قول شخص: مَنْ اضرب؟ فتقول: زيداً، أو حالية، وذلك عندما ترى شخصاً في يده خشبة **قاصداً** لضرب شخصٍ، فتقول: زيداً.

21. تفرّد الرضي برأيه في أصل (إذن) فهو يرى أنَّ القصد من الحذف هو جعله صالحاً للأزمنة الثلاثة بعد أنْ كان مختصاً بالزمن الماضي فقط. ثمَّ أنَّ المقصود من الحذف هو الخفة وسهولة اللفظ، فإذا قلنا:(إذن) كأننا نؤكد النون وما يحمله من صفات فهو صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، فينحبس فيه بعض الصوت ويجري بعضه، أما إذا قلنا (إذ) سنشعر بخفة اللفظ ويسره؛ وذلك بسبب صفة الرخاوة لحرف (الذال)، إذ لا ينحبس الصوت عند نطقه بل يجري رخواً سهلاً.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب المطبوعة:

- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر، د. ط ، القاهرة، 1998م.
- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن قيم الجوزية، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، ط1، الرياض،1954م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي، تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، 1993م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت – لبنان، 1998م.
- الأساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة – مصر، 1979م.
- استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت،2004م.
- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، دار الامان، ط1، الرباط، 2011م.
- أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م.

❖ الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، ط2، 1982م.
❖ الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، د.ت.
❖ الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عصام الدين الحنفي،
❖ إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1421،1 هـ.
❖ إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1423،1هـ .
❖ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمد أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011م.
❖ ألفية ابن مالك، ابن مالك، دار التعاون، د. ط، د. ت.
❖ أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار_ الأردن، دار الجيل – بيروت، د. ط، 1989م.
❖ أمالي ابن الشجري، هبة الله أبو السعادات، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة،1991م.
❖ الأمثال، ابن سلام، لدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1400هـ – 1980م.
❖ انشائية الخطاب في الرواية العربية الحديثة، محمد الباردي، اتحاد الكتّاب العربي، دمشق، د. ط، 2000م
❖ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

❖ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاع، دار الفكر للطباعة، د. ط، د. ت.
❖ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ ، تح: د. حسن شاذلي فرهود ، د. مط، ط1، 1969م.
❖ الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي المعروف بخطيب دمشق، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط3، د. ت.
❖ الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني الشافعي، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، ط3، بيروت، د. ت.
❖ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، د. ط، 1420هـ.
❖ بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.
❖ البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك، تح: . فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
❖ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1957م.
❖ البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تح: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط1، 1408 هـ – 1988م.
❖ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط1426،17هـ–2005م.
❖ البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن حسن حبنكه الدمشقي، دار القلم، ط1، دمشق، 1996م.
❖ البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993م.
❖ تاج العروس، مرتضى الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ط، د.ت.

❖ تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4،1407هـ - 1987م.
❖ التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، قدم لها وراجعها: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تح: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط2،1428هـ.
❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.
❖ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص بن الوردي، تح: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1،1429هـ - 2008م.
❖ تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، تح: محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011م.
❖ تحقيق الفوائد الغياثية، الكرماني، تح: د. علي بن دخيل الله العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ.
❖ تحليل الخطاب الروائي (الزمن، السرد، التبئير)، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1997.
❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تح: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، ط1،1406هـ 1986م.
❖ تداولية الخطاب من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة وتعليق: لحسن بوتكلاي، دار كنوز المعرفة،
❖ التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، ط1، بيروت- لبنان، 2005م.

❖ التداولية في الدراسات النحوية، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2014م.
❖ التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، تح:: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق(1-5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، 1997م.
❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،، د. ط، 1967م.
❖ التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تح: د. عوض عبد حمد القوزي، د. مط، ط1، 1990م.
❖ تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1946م.
❖ التفكير النحوي عند الرضي الاستراباذي في شرحه على الكافية، د. حسين خضير عباس، التجليات للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، القاهرة، 2012م.
❖ تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله للعربية: محمَّد سَليم النعَيمي و جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط2000،1 م.
❖ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن الصغاني، تح: عبد العليم الطحاوي وآخرون، مطبعة دار الكتب، د. ط، القاهرة، د. ت.
❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، القاهرة- جمهورية مصر العربية، 1428هـ.
❖ تهذيب اللغة، الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001م.
❖ توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تح: عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
❖ التوطئة، أبو علي الشلوبين، تح: د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، ط1، 1980م.

❖ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000 م.
❖ جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28،1993م.
❖ الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي، تح: محمد إدريس وعاشور بن يوسف، دار الحكمة, مكتبة الاستقامة بيروت، 1415هـ.
❖ الجدول في اعراب القران، محمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ.
❖ الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.
❖ الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، ط2، الاردن:2007م.
❖ الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط2، القاهرة، 2001م.
❖ الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط2، 2009م.
❖ جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد المرادي تح: د فخر الدين، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى،1992م.
❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان، 1997م.
❖ حجة القراءات، ابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د. ط، د. ت.
❖ الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تح: بدر الدين قهوجي– بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح– أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط2، 1993م.

❖ الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، القاهرة، 2007م.
❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ – 1997م.
❖ خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهب، القاهرة، مصر، ط4، 1996م.
❖ الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ الخطاب وخصائص العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنحو، د. أحمد المتوكل، دار الأمان، د. ط، الرباط، 2001م.
❖ دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة، د. ط، د. ت.
❖ دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن محمد الجرجاني، تح: القسم الأول: طلعت صلاح الفرحان والقسم الثاني: محمد أديب شكور أمرير، دار الفكر – عمان، الأردن، ط1، 1430هـ – 2009م.
❖ دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،1422هـ – 2001 م.
❖ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، دار المدني بجدة، 1413هـ– 1992م.
❖ دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي الحنبلي، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، د. ط، 2009م.
❖ ديوان النابغة الذبياني، تح: كرم البُستاني، دار صادر، بيروت، د. ط، 1963م.
❖ ديوان جرير، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د. ط، 1384هـ.
❖ الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979 م.

❖ رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة، شمس الدين بن كمال باشا، تح: د. حامد صادق، الجامعة الاسلامية بالمدين المنورة، د. ط، 1406هـ.
❖ رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني ، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، د. ت:48، وحروف المعاني والصفات، أبو القاسم الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1984م.
❖ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1985م.
❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ – 2000 م .
❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط20، 1980م.
❖ شرح أبيات سيبويه، السيرافي، تح: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، د. ط، القاهرة – مصر، 1974م.
❖ شرح الأشموني، ، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1419،1هـ– 1998م.
❖ شرح التسهيل، ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1990م.
❖ شرح التصريح على التوضيح ، خالد الوقاد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
❖ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، د. ط، 1382هـ.

❖ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح:: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى،1982 م.
❖ شرح اللمع، ابن برهان العكبري، تح: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت، 1984م.
❖ شرح المعلقات السبع، الزوزني، دار احياء التراث العربي، ط1423،1هـ-2002م.
❖ شرح المفصّل، ابن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 2001م.
❖ شرح المكودي على الألفية، المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان2005م.
❖ شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1990م.
❖ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن بن عصفور الأشبيلي، قدّم له ووضع حواشيه: فوّاز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.
❖ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تح: صاحب أبي جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982م.
❖ شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، د. ط، سوريا، د. ت.
❖ شرح شذور الذهب، الجوجري، تح: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004.
❖ شرح شواهد المغني، السيوطي، علّق عليه: الشيخ محمد محمود، لجنة التراث العربي، د. ط، 1966م.
❖ شرح عيون الإعراب، أبو الحسن المجاشعي، تح: د. جنا جميل حداد، مكتبة المنار، ط1، إربد، الأردن، 1985م.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، د, مط، ط11، القاهرة، 1383هـ.
❖ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده ، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر دمشق – سورية، ط1، 1995م.
❖ شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1993 م.
❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.
❖ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني ، تح: د حسين بن عبد الله العمري ،دار الفكر المعاصر، لبنان، ط1، 1999م.
❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1987م.
❖ ضرائر الشعر ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
❖ الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة، د. ط، د. ت.
❖ ضياء السالك الى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1422،1هـ- 200م.
❖ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلويّ، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1423هـ.
❖ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ظاهر سلمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، د. ط، 1998م.
❖ العدة في إعراب العمدة، ابن فرحون المدني، تح: مكتب الهدي، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1، د. ت.

❖ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 1423 هـ – 2003م.
❖ علل النحو، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1999م
❖ علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع، المراغي، د. مط، د. ط، د. ت.
❖ عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الطبعة1، 2004 م.
❖ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، و د. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.
❖ غريب الحديث، أبو سليمان إبراهيم بن الخطاب المعروف بالخطابي ، تح: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، د. ط، 1982م.
❖ غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، تح: حسين صالح الدبوس وآخرون، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١١ م.
❖ الفاخر، المفضل بن سلمة، تح: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1380هـ.
❖ فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
❖ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010م.
❖ الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة ، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت.
❖ فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد ابراهيم محمد، دار البيان العربي، القاهرة، ط1، 2003م.

❖ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين عبد الله العلائي، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، 1990م.
❖ الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1412هـ.
❖ القصدية بحث في فلسفة العقل، جون سيرل، ترجمة: د. أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت_ لبنان، د. ط، 2009م.
❖ القواعد التطبيقية في اللغة العربية، د. نديم حسن دعكور، مؤسسة بحسون، بيروت– لبنان، ط2، 1998م.
❖ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010م.
❖ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ – 2006و.
❖ كتاب سيبويه، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
❖ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بمحمد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 1996م.
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، د. ط، بيروت، د. ت.
❖ الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،2000م.

❖ اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م.
❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الاله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م.
❖ لسان العرب، ابن منظور الافريقي، دار صادر، ط3، بيروت، 1414هـ.
❖ اللسانيات والدلالة (الكلمة)، د. منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1996م.
❖ اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، د. عبد القادر الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1986م.
❖ اللغات الأجنبية تعليمها وتعلّمها، د. نايف خرما و د. علي حجّاج، عالم المعرفة، الكويت، 1988م.
❖ اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، عالم الكتب، ط5، 2006م.
❖ اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة، عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، د. ط، 1950م.
❖ اللمحة في شرح الملحة، عبد الله ابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ-2004م.
❖ اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت
❖ المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تح: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1987م.
❖ متن الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، د. ط، 1998م.
❖ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة، د. ت.

❖ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى القاهرة، 1381هـ.
❖ مجمع الأمثال، أبو الفضل النيسابوري، تح: محمد محيي الدين، دار المعرفة، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، بلراغب الأصفهاني، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ.
❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د. ط، 1999م.
❖ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2000م.
❖ مختار الصحاح، زين الدين الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، ط5، بيروت – صيدا، 1999م.
❖ مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، تح: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م.
❖ مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، محمد بن عمر نووي الجاوي، تح: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1417،1 هـ.
❖ مراعاة المخاطب في النحو العربي، د. بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2008م.
❖ المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشّاب، تح: علي حيدر، دمشق، د. ط، 1972م.
❖ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح: . محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط1، 1405هـ.
❖ مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، ط1، بيروت، 1992م.
❖ مشكل اعراب القرآن، الخرّاط، د. مط، د. ط، د. ت.

❖ المصباح المنير، الفيومي، المكتبة العلمية، د. ط، بيروت، د. ت.
❖ معاني القرآن، الأخفش، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، د. ت.
❖ معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة، ط1، الأردن، 2000م.
❖ معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م.
❖ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير الليدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1985م.
❖ المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م.
❖ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، 1979م.
❖ المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007م.
❖ مغني اللبيب، ابن هشام، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، د. مط، د. ت.
❖ المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تح: خضر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م.
❖ مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان،1987م.
❖ المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تقديم: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت، لبنان، 1993م.
❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو اسحاق الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1428 هـ - 2007 م.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، تح: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 2010م.
❖ مقامات الحريري، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، مطبعة المعارف، بيروت، د. ط،1873هـ.
❖ مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، 1979م.
❖ المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
❖ مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، تح: المستشرق أ. م. كاترمير، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط، 1992م.
❖ ملحة الإعراب، أبو محمد الحريري، دار السلام ، القاهرة– مصر، ط1، 2005م.
❖ من أسرار العربية، ابراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط8، 2003م.
❖ المنصف، ابن جني، المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، 1954م.
❖ المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف يعقوب العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط3، 2007 م.
❖ المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث، د. ط، د. ت.
❖ الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، د. ط، 1424هـ – 2003م.
❖ الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، د. ط، 1405هـ.
❖ موصل الطلاب الى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهري الوقّاد، تح: عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة، ط1، بيروت، 1996م:52.

❖ نتائج الفكر في النحو، السهيلي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1992.
❖ النحو المصفّى، محمد عيد، مكتبة الشباب، د. ط، د. ت.
❖ النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
❖ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
❖ نحو مير= مبادئ قواعد اللغة العربية، تعريب: حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري، مكتبة الفيصل، ط1، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، 1987م.
❖ النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 2000م.
❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه الأعلم الشنتمري، تح: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2005م.
❖ الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد سالم، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417هـ – 1997م.
❖ همع الهوامع، السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.
❖ الوظيفية في كتاب سيبويه، د. رجاء الحسناوي، مؤسسة العلّامة ابن فهد الحلي، كربلاء المقدسة، العراق، ط1، 2015م.

الرسائل والأطاريح:

❖ الإرادة والإفادة وأثرهما في التحليل النحوي عند العرب دراسة في ضوء اللسانيات التداولية، حسين ياسر سعيد (اطروحة دكتوراه)، إشراف: د. أسعد خلف العوادي، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم اللغة العربية، 2021م.
❖ أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، عائشة برارات(رسالة ماجستير)، إشراف: د. أحمد

جلايلي، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم اللغة العربية وآدابها،2009م.

- ❖ تحليل الخطاب الميني روائي في الجزائر رواية (أوشام بربرية) لجميلة زنير أنموذجاً، لامية بوداود (رسالة ماجستير)، إشراف: د. يوسف وغليسي، جامعة منتوري، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، د. ت.
- ❖ ردود ناظر الجيش النحوية(ت:778هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد على أبي حيان الاندلسي (ت:745هـ) في كتابه التذييل والتكميل ندى لطيف عبيد(رسالة ماجستير)، إشراف: د. علاء كاظم جاسم، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، 2013م.
- ❖ قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة (اطروحة دكتوراه)، جامعة عين شمس، 2016م.
- ❖ قصدية الخطاب في البيان والتبيين للجاحظ، مهدي حسن نصر الله (رسالة ماجستير)، إشراف: عبد الاله ابراهيم، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2015م.
- ❖ مسألة الرتبة في الجملة العربية، ربيعة حمادي (رسالة ماجستير)، إشراف الدكتور محمد خان، الجمهورية الجزائرية الشعبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2005م.
- ❖ منهج الرضي ومذهبه النحوي من خلال شرحه على الكافية، آدم حسن عمر (اطروحة دكتوراه)، إشراف: محد صالح حسين، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات النحوية واللغوية، 2009م
- ❖ نظام الرتبة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية نماذج من كتاب نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه، حميدة عاشور(رسالة ماجستير)، إشراف: البشير جلول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية، قسم اللغة العربية، 2013م.

البحوث المنشورة:

- أثر النحو في تماسك النصّ، عابد بو هادي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد40، العدد1، 2013م.
- تحليل الخطاب الأدبي في نهج البلاغة (خطبة الجهاد نموذجاً)، أمير فرهنك نيا، بحث منشور في جامعة تربيت مدرس، جمهورية إيران الإسلامية، موقع (في رحاب نهج البلاغة)
- الحذف بين النحو والبلاغة، سليمان أبو عيسى، شبكة الألوكة الأدبية واللغوية، 2007م، alukah.net .
- الحذف في العربية، د. يونس حمش خلف، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد10، العدد2.
- الحذف في اللغة العربية بين النحاة والبلاغيين واللغويين، أحلام علي بابكر وعبود محمد مهدي أحمد، مجلة العلوم الانسانية، المجلد18، العدد3، 2017م.
- خطاب الماردي ومنهجه في النحو، حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان التاسع والسبعون والثمانون, السنة العشرون– رجب– ذو الحجة 1408هـ.
- الرابط وأثره في التراكيب في العربية، د. حمزة عبد الله النشرتي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، العدد 67، 68، 1985م.
- القصد ودوره في الأحكام النحوية، بلقاسم محمد حمام، المجلة العربية للعلوم الانسانية، 2017م.
- القصدية الإنجابية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، هيثم محمد مصطفى، مجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الموصل، المجلد11، العدد3، 2012م.
- القوة والضعف في عرف النحاة، د. عبد الله جاد الكريم، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 2003م.

❖ المتكلّم وأثره في بناء القواعد النحوية، بان صالح الخفاجي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد97، 2011م.
❖ مراعاة مقتضى حال المخاطَب، يوسف العليوي، مجلة البيان، شبكة الانترنيت، ar.islamway.net .

Abstrac

Al-Radi Al-Istrabadi is considered one of the grammarians who paid attention to grammatical and linguistis studies, so his book (Explanation of Al- Radi on Environment) enables the speaker to convey his message and its intended purpose to the listener.

This research included opinions about the concept of intent in order to clarify the intended meaning of the grammatical rule, as the will of the speaker has an impact on direction and intent.

Arab grammarians emphasized that the non-linguistic adverbs of the article have an important impact on the discourse Because part of the meanings and vocabulary depends on the common experience between the speaker and the listener, Watching faces and meeting them is the best evidence for discovering what the souls harbor and knowing what is meant and knowledge of what was said: ((Maybe a sign is more informative than a phrase)), So signs, gestures and movements are the best evidence of understanding the speakers intent; because they are auxiliary means to deliver the speech in the shortest possible effort that leads to a clear, unambiguous understanding.

Al-Radi Al-Istrabadi is considered one of the grammarians who paid attention to grammatical and linguistis studies, so his book (Explanation of Al- Radi on Environment) enables the speaker to convey his message and its intended purpose to the listener.

This research included opinions about the concept of intent in order to clarify the intended meaning of the grammatical rule, as the will of the speaker has an impact on direction and intent.

Arab grammarians emphasized that the non-linguistic adverbs of the article have an important impact on the discourse Because

part of the meanings and vocabulary depends on the common experience between the speaker and the listener, Watching faces and meeting them is the best evidence for discovering what the souls harbor and knowing what is meant and knowledge of what was said: ((Maybe a sign is more informative than a phrase)), So signs, gestures and movements are the best evidence of understanding the speakers intent; because they are auxiliary means to deliver the speech in the shortest possible effort that leads to a clear, unambiguous understanding.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences
the department of Arabic language

The effect of intent in directing the grammatical rule of Al-Radi al-Astrabadi(d: 688 AH) in his commentary on the surrounding environment

Thesis submitted by the student
Nada Latif Obaid Al-Akaili

To the College of Education for Human Sciences, which is one of the requirements for obtaining a doctorate degree in Arabic language and literature.

Under the supervision of Prof. Dr
Sabah Otaiwi Abboud Al-Zubaidi

2023 AD 1444 AH